الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة02 – لونيسي علي–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

أثر تراكم رأس المال المادي على معدل نمو الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990–2015)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية

إعداد الطالب (ة): **تحت إشراف الاستاذة الدكتورة:**

زروقي فاطمة الزهراء خضراوي ساسية

السنة الجامعية: 2018/2017

الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة02 –لونيسي علي–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

أثر تراكم راس المال المادي على معدل نمو الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990–2015)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية

إعداد الطالب (ة):

زروقي فاطمة الزهراء

نوقشت وأجيزت علنا يوم:2018/04/16 أمام اللجنة المشكلة من:

بن حمودة فطيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة02	رئيسا
خضراوي ساسية	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة02	مشرفا و مقررا
تهتان موراد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية	عضوا مناقشا
بوشامة مصطفى	أستاذ محاضر (أ)	جامعة البليدة02	عضوا مناقشا
محفوظ مراد	أستاذ محاضر(أ)	جامعة البليدة02	عضوا مناقشا
بوزيد امحمد اعمر	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي "تيبازة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

الاهداء:

الى وطني الغالي الجزائر

الى سندي في الحياة والديا الكريمين حفظهما الله

الى اخوتي الكرام حبيب محمد اسماعيل واختي العزيزة ياسمين

الى الاساتذة الذين أشرفوا على تدريسي

الى زملائي في الدراسة

الى كل طالب علم محب مجد

اهدي هذا العمل ثمرة جهدي

الشكر والتقدير:

بعد شكر المولى عز وجل الذي اعانني على اتمام هذا العمل، اتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لأستاذتي الفاضلة: خضراوي سياسية لقبولها الاشراف وعلى دعمها ومساندتها لي طيلة مشواري الدراسي معها والتي غمرتني بنبل اخلاقها وحسن توجيهها.

كما اتقدم بأسمى عبارات التقدير والثناء للأستاذ ساطور رشيد الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته ودعمه.

كما لا يفوتني من هذا المقام ان اتقدم بالشكر الجزيل الى اعضاء اللجنة المحترمة لقبولها مناقشة هذا البحث.

الى جميع اساتذة قسم العلوم الاقتصادية وموظفي كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.

وبأسمى معاني الاحترام والتقدير لزملاء الدراسة ولكل من قدم لي يد المساعدة في هذا العمل من قريب او من بعيد

الملخص:

تعتبر مسألة تراكم رأسمال المادي من أهم قضايا النمو الاقتصادي، باعتباره الحلقة التي تسمح بخلق الأرصدة المالية، من أجل إتاحة فرص استثمارية جديدة للرفع من الانتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي. الا أن التراكم الرأسمالي المادي لا يؤدي بذاته الى النمو والتطور، وانما ينبغي ان تتوفر القدرة على الانجاز والاستدامة فيه.

ومن خلال هذه الدراسة، استهدف فيها معرفة أثر معدل تراكم الرأسمال المادي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015. الفترة التي عرفت فيها الجزائر جملة من الإصلاحات والتغيرات في البناء الاقتصادي قصد التحول الى اقتصاد السوق ومواكبة التحول العالمي.

واعتمد في الدراسة على تحليل مجموعة من الدراسات والبحوث المتخصصة في المجال، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بصورة كبيرة من أجل الاحاطة بأهم الأدبيات المتعلقة بالموضوع، فضلا عن ابراز علاقة تراكم الرأسمال المادي بالنمو الاقتصادي. بالإضافة الى الاستعانة بالتحليل الاحصائي كأداة لتحليل واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة بتوضيح جملة الاصلاحات والتغيرات والقوانين الصادرة، اضافة لتحليل سلوكات المتغيرات المعول عليها في نباء الانموذج، من أجل إعطاء نظرة أولية شاملة تحليلية مفسرة للظاهرة. لتليها الدراسة القياسية كنوع من الأدوات وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو التباطؤ الموزع زمنيا (ARDL) لمعرفة إثر المتغيرات المفسرة على المتغير الناتج الاجمالي ونوعه هذا التأثير.

وكنتيجة، اسفرت الدراسة إلى أن هناك أثر غير مباشر لمتغيرة معدل تراكم رأسمال المادي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، يمكن ارجاعه الى بطء حركية الاقتصاد الوطني نحو الاستثمارات الصناعية المنتجة والتسيير غير الكفء للمدخرات الوطنية، إضافة الى ضعف الية المراقبة المالية والمصرفية. كما أفضت الدراسة إلى ضرورة مراقبة مؤشر التضخم الذي له تأثيرات سلبية وخيمة على الاقتصاد الوطني إذا لم تؤخذ التدابير اللازمة لضبطه.

الكلمات المفتاحية: معدل تراكم رأسمال المادي، معدل النمو الاقتصادي، الناتج المحلي، ARDL، الاقتصاد الجزائري.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الاهداء	3
الشكر والتقدير	4
الملخص	5
فهرس المحتويات	6-11
قائمة الجداول	12-14
قائمة الاشكال	15-18
قائمة الملاحق	19-20
المقدمة	21
الفصل الاول: دراسة النمو الاقتصادي	**32**
تمهيد	33
المبحث الاول: النمو والتنمية الاقتصادية –اسس ومفاهيم-	**34**
المطلب الاول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه	34
المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية	38
المطلب الثالث: الفروقات الرئيسة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	40
المطلب الرابع: فوائد وعقبات النمو الاقتصادي	42
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي: انواعه واستراتيجياته ومراحله	**43**
المطلب الاول: المؤشرات الكمية للنمو الاقتصادي	43

المطلب الثاني: انواع النمو الاقتصادي واستراتيجياته	47
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي	53
المطلب الرابع: مراحل النمو الاقتصادي عند روستو	57
المبحث الثالث: نظريات النمو في الفكر الاقتصادي	**59**
المطلب الاول: الفكر التجاري في النمو الاقتصادي	60
المطلب الثاني: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	61
المطلب الثالث: النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي	67
المطلب الرابع: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي	69
المطلب الخامس: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي	73
المطلب السادس: نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الداخلي)	77
خلاصة	79
الفصل الثاني: الاسس العملية للنمو الاقتصادي وتراكم رأسمال المادي	**80**
تمهيد	81
المبحث الاول مقاييس النمو الاقتصادي	**82**
المطلب الاول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي	83
المطلب الثاني: حلقة تدفق الدخل–الناتج الإجمالي	87
المطلب الثالث: مقاييس الناتج المحلي الاجمالي وطرق حسابه	91
المطلب الرابع: مثبط اسعار الناتج المحلي الاجمالي والخداع النقدي	106

المطلب الخامس: محدودية الناتج المحلي الإجمالي	108
المطلب السادس: اهمية حسابات الناتج	111
المبحث الثاني: التراكم الرأسمال المادي – مفهومه واقسامه–	**113**
المطلب الاول: مفهوم تراكم رأسمال المادي	**114**
المطلب الثاني: تقسيمات رأسمال	**117**
المطلب الثالث: محددات تراكم رأسمال المادي	**119**
المطلب الرابع: فكرة تكوين رأسمال	**121**
المبحث الثالث: التراكم الرأسمالي في الفكر الاقتصادي	**123**
المطلب الاول: تراكم رأسمال في النظرية الكلاسيكية	123
المطلب الثاني: تراكم رأسمال في النظرية الماركسية	127
المطلب الثالث: تراكم رأسمال في النظرية الكنزية	128
المطلب الرابع: تراكم رأسمال في النظرية النيوكلاسيكية	136
المطلب الخامس: تراكم رأسمال في النظام الإسلامي	151
خلاصة	**154**
الفصل الثالث: التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الجزائري	**155**
تمهيد	**156**
المبحث الاول: عرض عام للاقتصاد الجزائري	**157**
المطلب الاول: نظرة على ملامح الاقتصاد الجزائري	157

المطلب الثاني: الاصلاحات الاقتصادية خلال التسعينيات وما بعد التسعينيات	158
المطلب الثالث: التعديلات التشريعية	164
المطلب الرابع: مختلف الاتفاقيات المتعاقدة عليها مع الجهات الدولية	167
المبحث الثاني: أبرز السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	**171**
المطلب الاول: تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر	171
المطلب الثاني: الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي والشراكة الاجنبية	180
المطلب الثالث: الادخار والاجهزة التمويلية	186
المبحث الثالث: قراءة تحليلية لاهم المؤشرات الاقتصادية في الدراسة	**192**
المطلب الاول: نمو الناتج المحلي في الجزائر	192
المطلب الثاني: اداء القطاعات خارج المحروقات في الجزائر	194
المطلب الثالث: اداء قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	197
المطلب الرابع: تطور اسعار الاستهلاك وقياس معدل التضخم	201
المطلب الخامس: مؤشرات المالية العامة والطاقة التمويلية في الاقتصاد الجزائري	204
المطلب السادس: تكور الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري	209
خلاصة	**213**

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر تطور معدل تراكم رأسمال المادي على معدل نمو الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	**214**
تمهيد	**215**
المبحث الاول: عرض اساسيات النموذجة القياسية بواسطة انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)	**216**
المطلب الاول: السلاسل الزمنية ومركباتها	216
المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية	219
المطلب الثالث: الانموذج القياسي المستخدم	231
المبحث الثاني: وصف وتحديد انموذج الدراسة	**237**
المطلب الاول: تحديد متغيرات وبيانات الدراسة	237
المطلب الثاني: مرحبة دراسة استقراريه السلاسل الزمنية	239
المطلب الثالث: مرحلة التقدير	255
المطلب الرابع: تفسير نتائج التقدير	263
المبحث الثالث: تحليل نتائج التقدير	**264**
خلاصة	**266**
الخاتمة	**274-268**
قائمة المراجع	**294-276**
الملاحق	**309-296**
ملخص باللغة الأجنبية	**311**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	بعض المؤشرات النقدية	173
02	نسب العمال المسرحين وعدد المؤسسات المنحلة حسب نشاطها واطارها القانوني	178
03	عمليات الخوصصة خلال الفترة(2007-2003)	179
04	توزيع القروض حسب البنوك العمومية والبنوك الخاصة	190
05	تطور مساهمة كل قطاع (%) لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية	200
06	تطور إيرادات ونفقات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)	207
07	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2015)	210
08	تائج اختبار ADF للمتغيرة pib	245
09	نتائج اختبار PP للمتغيرة pib	245
10	نتائج اختبار ADF للمتغيرة tabff	247
11	نتائج اختبار PP للمتغيرة tabff	247
12	نتائج اختبار ADF للمتغيرة tabff	248
13	نتائج اختبار ADF للمتغيرة tm2	249
14	نتائج اختبار PP للمتغيرة tm2	250

15	نتائج اختبار ADF للمتغيرة tm2 بعد الاستقرارية	251
16	نتائج اختبار ADF للمتغيرة inf	252
17	نتائج اختبار PP للمتغيرة inf	253
18	نتائج اختبار ADF للمتغيرة infبعد الاستقرارية	254
19	نتائج اختبار استقراريه سلاسل الزمنية	254
20	مصفوفة الارتباط للمتغيرات قبل وبعد عملية الاستقرارية	256
21	نتائج تقدير الانموذج	257
22	نتائج اختبار الأخطاء	260
23	نتيجة التقدير	261
24	انموذج VAR	263-262

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	العوائق التي تعيق الانموذج الثالث لــنوركس	50
02	نظرية التنمية الغير متوازنة	52
03	مخطط يبين نظرية ادم سميث في التنمية الاقتصادية	62
04	انموذج مالتوس في النمو الاقتصادي	66
05	مخطط التدفق الدائري للدخل (اقتصاد ذو قطاعين)	88
06	حلقة تدفق الدائري الدخل (في اقتصاد ذي قطاعين)	89
07	مخطط التدفق الدائري للدخل (في اقتصاد ذي أربع قطاعات	90
08	حساب الناتج الوطني بطريقة الدخل	103
09	الحالة التوازنية للادخارS والاستثمار I وتحديد سعر الفائدة التوازني	126
10	بعض التغيرات التي تنتاب الادخارS والاستثمار I وتحديد سعر الفائدة	127
11	دالة الاستهلاك ودالة الادخار الكينزية	131
12	دالة الانتاج لأنموذج هارود –دومار	134
13	منحنى انموذج سولو	142
14	حركية نمو رأسمال للفرد	144
15	تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	187

16	توزيع القروض حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة (2001-2015)	188
17	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	194
18	تطور مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)	204
19	مؤشرات المالية العامة	204
20	منهجية مبسطة لاختبارات الجذر الوحدوي:	229
21	تحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	238
22	دالة الارتباط الذاتي للخطاء للسلسلة الزمنيةtpib	241
23	دالة الارتباط الذاتي للخطاء للسلسلة الزمنيةtabff	241
24	دالة الارتباط الذاتي للخطاء للسلسلة الزمنيةinf	242
25	دالة الارتباط الذاتي للخطاء للسلسلة الزمنيةtm2	242
26	منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة tpibقبل عملية الاستقرار	244
27	منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة tpib:	244
28	منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة tabff قبل عملية الاستقرار	246
29	منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة tabff:	248
30	منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة tm2 قبل الاستقرارية	249
31	منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة inf قبل الاستقرارية	252

32	منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة inf:	253
33	مصفوفة الاثر المتبادل بين المتغيرات قبل عملية الاستقرار	258
34	مصفوفة الاثر المتبادل بين المتغيرات بعد عملية الاستقرار	259

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

عنوان الملحق	رقم الصفحة
01-ملخصات لبعض عمليات الجانب النظري	**296**
ملخص لكيفية قياس النشاط الاقتصادي	297
الطرق الثلاث لقياس الناتج المحلي	298
02-البيانات الاحصائية للدراسة النظرية	**300**
مكانة المحروقات في هيكل الاقتصاد الجزائري (2008-2014)	301
تطور معدلات الفائدة البنكية	301
03-نتائج الدراسة التطبيقية	**302**
نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13	303
دراسة استقراريه السلاسل الزمنية	305
مرحلة التقدير	306
نتائج طريقة STEPWIS	307
بيانات الدراسة القياسية	309

المقدمة

المقدمة:

يشهد القرن الحالي تطورات هائلة في مختلف مجالات الاقتصاد على غرار المجال المالي والمصرفي للرفع من مستوى الكفاءة والفعالية الاقتصادية وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي. الذي بدوره ينعكس على معدلات النمو وتحقيق التنمية. ففي ظل التفاعل والانفتاح على العالم الخارجي فإن حصيلة تفاعل كل دولة مع العالم الخارجي يعتمد على استعداد هذه الاخيرة للاستفادة من الفرص المتاحة من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

والجدير بالذكر ان ما يحتاجه المجتمع في رحلته التنموية هو تكوين بنية تحتية مناسبة وهياكل قاعدية، إضافة إلى إنشاء وتأسيس وحدات إنتاجية وتطويرها، وهذا ما يحتاج طبعاً إلى تخصيص جزء كبير من المورد الرأسمالي المحلي للاستثمار، قصد استحداث وتطوير وسائل الإنتاج المادية وسد حاجات المجتمعّ؛ فانعدام الموارد المالية وضعف عملية التراكم والاستثمار يؤدي إلى عدم تمكن القطاع العام أو القطاع الخاص من بناء وتنفيذ المشروعات التنموية الجديدة.

وتحت ضغط حدة المنافسة وتطور أساليبها ولضمان المكانة الاقتصادية، تسعى الدول جاهدة إلى الرفع من كفاءة استغلالها لمواردها ما يجعل معظم الدول تولى أهمية بالغة للمدخرات الوطنية، التي تعتبرها الدعامة الأساسية لمشاريعها الاقتصادية، ونجاح هذه الأخيرة يعتمد على كيفية تفعيلها والاستفادة منها.

الا ان المستوى المنخفض للدخل الوطني وبالتالي للفرد لا يشجع على تكوين المدخرات المحلية، ومنه فدون زيادة في التراكم لا يمكن ايجاد وسائل محلية لتسريع عملية النمو الاقتصادي

ان تحقيق النمو يحتاج إلى حجومات متزايد من تراكم لرأسمال المادي، حيث يجب أن يتم استخدام كامل مدخرات الأفراد عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار.

وبالتالي فالادخار والاستثمار يعتبران من المتغيرات الاقتصادية الهامة باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي بدوره يؤثر على معدلات النمو الاقتصادية والذي ينعكس على الأداء الاقتصادي.

إن ارتفاع نسبة التراكم في الناتج المحلي الاجمالي من خلال انتهاج سياسات اقتصادية على المستوى الكلي سواء كانت هذه السياسات ظرفية أو هيكلية لا تؤدي حتماً إلى تحقيق النمو والتطور المنشودين، وانما ينبغي ان تتوفر القدرة على الانجاز والاستخدام الامثل للتراكم الرأسمالي لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

وما يساعد على انتقاء سياسة من بين السياسات الاقتصادية هو الدراسة المعمقة لواقع الاقتصاد الوطني وللآثار المترتبة عن تطبيق إحدى السياسات بدلا من الموجودة، معتمدين بذلك على الدراسات التطبيقية على مستوى الاقتصاد الكلي ومستعينين بتوجيهات الخبراء لإعطاء الدعم الحقيقي والجدوى المرجوة لتحقيق معدلات مرتفع في التراكم الرأسمالي

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة العلاقة التي تجمع بين تراكم رأسمال المادي المرتبط أساسا بالناتج المحلي الإجمالي، في محاولة لبناء انموذج قياسي يتم من خلاله إظهار هذه العلاقة التي يعتمد عليها في انتهاج سياسة معينة، من اجل الوصول إلى وضع اقتصادي مستقر.

اشكالية الدراسة:

انطاقا من هذه الارضية، يمكن صياغة اشكالية الدراسة من خلال طرح السؤال التالي:

– ما إثر معدل تراكم رأسمال المادي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990–2015)؟

لتوضيح هذه الاشكالية يجب طرح الاسئلة الفرعية التالية:

1) ما هي مختلف الأطر النظرية لظاهرتي النمو الاقتصادي وتراكم رأسمال المادي؟

2) ما علاقة تراكم الرأسمال المادي مع نمو الاقتصاد الوطني؟

3) ماهي موقع الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية؟ وكيف تطورت مؤشراته؟

4) هل توجد علاقة تفسيرية بين التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي قياسيا؟

وللإجابة على الاسئلة المطروحة، ننطلق من الفرضيات التالية:

1) استطاعت مختلف النظريات الاقتصادية تفسير التباعد في الاداء الاقتصادي بين مختلف الدول؛

2) يعتبر التراكم الرأسمالي المادي أحد اهم العوامل المؤثرة في الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي؛

3) هناك اتجاه اصلاحي تنموي في الاقتصاد الجزائري عمل على تفعيل المستجدات الحاصلة في الفكر الاقتصادي الحديث والاستفادة منها للرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛

4) امكانية بناء انموذج قياسي من شانه يبن وجود علاقة تفسيرية بين المتغيرات: معدل تراكم رأسمال المادي بأثر ايجابي، معدل التضخم بأثر سلبي، معدل تطور الكتلة النقدية بأثر ايجابي، مع المتغيرة التابع (معدل الناتج المحلي)؛

اهمية الدراسة:

يرجع اختيار هذا الموضوع، للأهمية التي يحظى بها موضوع تراكم الرأسمالي المادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول، خاصة ما يتعلق الامر بالاقتصاديات النفطية التي تعتمد على ايرادات المحروقات في تمويل وتغطية نفقاتها، ما يجعل حجم تكوينها للتراكم الرأسمال المادي وتراكمه عرضة لتقلبات وتأثيرات السوق العالمية وبالتالي تأثيره في عملية النمو الاقتصادي.

كما تكمن اهمية هذه الدراسة في الفترة الزمنية المعتبرة والتي تميزت بتجسيد اصلاحات اقتصادية جذرية، والتحول من النهج الاشتراكي الى اقتصاد السوق القائم على مبادئ الاقتصاد الحر، والتي كان من أبرز نتائجها التحول في قطاع الاستثمار والقطاع المصرفي. اضافة الى الاهمية التي تكتسيها البحوث القياسية في الدراسات الاقتصادية من تحليل وفهم وتحكم بهذه الظواهر الاقتصادية وتعزيز للخطط الاقتصادية الوطنية.

اهداف الدراسة:

استهلت دراستنا بمزيج بين التحليل الاقتصادي والتطبيق الاقتصادي لتحقيق جملة من الاهداف، نختصرها فيما يلي:

- عرض موجز لاهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي وكذا تراكم رأسمال المادي؛

- البحث في مسار الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومعرفة أثرها على المتغيرات الاقتصادية؛
- تقديم تحليل وصفي لاهم متغيرات الاقتصادية حتى يتسنى لنا ابراز ملامح العلاقة الدالية للدراسة الاقتصادية؛
- محاولة بناء انموذج قياسي يعكس فيه العلاقة الدالية بين المتغير معدل الناتج المحلي ومتغيرة التراكم الرأسمالي المادي.

دواعي اختيار الموضوع:

من بين الاسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

- نظرا لأهمية مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تبنى عليها اي سياسة اقتصادية؛
- كون تراكم الرأسمال المادي الدعامة المعول عليها لضمان تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في إطار الاصلاحات الاقتصادية؛
- معرفة الخبايا التي يكتنفه هذا الموضوع ومحاولة الإسهام في اثراء المكتبة الوطنية بهذا النوع من الدراسة.

المنهج المتبع:

في إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة، سنقوم بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف الظاهرة وتبيان مكوناتها وتحديد المفاهيم المتعلقة بها، كما سيتم الاعتماد على تحليل البيانات والمعطيات المتوفرة عنها، بالإضافة إلى استخدام ادوات القياس الاقتصادي لتحديد

العلاقة بين معدل تراكم رأسمال المادي ومعدل النمو الاقتصادي (الممثل في معدلات الناتج المحلي الإجمالي).

حدود الدراسة:

تقوم الدراسة ضمن حدود مكانية وزمنية، فالاقتصاد الجزائري هو الإطار المكاني للدراسة والفترة 1990-2015 هو مجالها الزمني.

الدراسات السابقة:

نظرا للدور الذي يلعبه تراكم رأسمال المادي في عملية النمو الاقتصادي، الا ان مواضيعه ما تزال قليلة. وبالرغم من ذلك فإننا استعنا ببعض الدراسات في هذا الميدان لإثراء موضوعنا، نذكر منها:

1- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية للباحثة ساسية خضراوي، بجامعة "سعد دحلب" البليدة تحت عنوان "**الادخار المحلي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**" سنة 2007، ومن اجل الإحاطة بهذا الموضوع قسمت بحثها الى أربعة فصول حيث تطرقت في الفصل الأول الى الادخار المحلي، وفي الفصل الثاني تحدثت عن التنمية الاقتصادية و التمويل، اما في الفصل الثالث تناولت موضوع تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، وفي الأخير تطرقت الى مكانة الادخار في التنمية الاقتصادية في الجزائر

توصلت فيها إلى اهمية معدلات الادخار في تكوين رأسمال الثابت وتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب. بالإضافة الى تطرقها لأبرز العراقيل والعقبات التي حولت مسار الادخار في تحقيق اهدافه

المسطرة والتي ادت الى اضعاف مساهمات قطاعات الاقتصاد خارج المحروقات في تحقيق التمويل الذاتي.

2- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تحت عنوان "**محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية**"، وتناول دراسة الدكتور ساطور رشيد من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012-2013.

حيث تحدث فيها في إشكالية البحث عن محددات الانفاق الاستثماري الخاص في الجزائر وما مدى تأثيره على التنمية الاقتصادية. ومن اجل الإجابة عن الإشكالية قسم بحثه الى خمس فصول. في الفصل الاول الى الإنفاق الاستثماري وقراراته، وفي الفصل الثاني عن النظريات المفسرة لمحددات الإنفاق الاستثماري والنمو والتنمية الاقتصادية، وفي الفصل الثالث عن عرض عام للاقتصاد الجزائري، اما الرابع فتطرق الى سياسة واستراتيجية الاستثمار المباشر، يختتم بحثه بالفصل الخامس الذي تناول في دراسته التطبيقية – نمذجة الاستثمار الخاص في الجزائر.

- وتوصل فيها إلى ان الإنفاق الاستثماري الخاص أكثر فعالّية في عملية تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية مقارنة بالاستثمار الحكومي الذي يعتبر مكملا له. الا ان الاستثمار الخاص يعاني من عدة معوقات في الجزائر أدت الى التقليل تدفقاته، والمتمثلة اساسا في مشكلة العقار والتمويل وكذا العراقيل الإدارية التنظيمية، وظاهرة الفساد و السوق الموازي، التي وجب القضاء عليها حتى يتم تطويره لدعم النمو و التنمية الاقتصادية و الوصول الى مستوى التطورات العالمية االراهنة.

3- اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية للطالب وعيل ميلود، المعنون بـ "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدلو العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر، مصر، السعودية- دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990-" بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 3، حيث تناولها في خمس

فصول، فصل تمهيدي وأربع فصول، تناول فيها في الفصل التمهيدي مدخل النظرية للنمو الاقتصادي، اما في افصل الأول فتطرق لنظرية المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي، وفي الفصل الثاني الوطن العربي: اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، وجاء في الفصل الثالث الهيكلة الاقتصادية وسياسة تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مصر، السعودية، اما في الفصل الرابع فعنونه 'نحو تفعيل المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية –اشارة مقارنة بين الجزائر، مصر، السعودية–'

حيث ركز من خلال محاولته البحثية في معرفة واقع محددات النمو الاقتصادي في ظل المدخلات الجديدة التي تفرضها النظريات الحديثة للفكر التنموي في الدول العربية الثلاث بالإضافة الى توضيح مدى ارتباط النمو الاقتصادي لهذه الدول الثلاث بالمحددات الحديثة له وتحديدا الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي والرأسمال البشري والحكم الراشد في فترة ذا خصوصية معتمدا على فلسفة اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي. واهم ما توصل اليه في دراسته انه بالرغم من هشاشة البناء الاقتصادي لهذه الدول وارتباط معدلات النمو الاقتصادي بها بمواد محددة وشديدة التقلب الا ان السعودية تعتبر أكثر الدول انفتاحا واستفادة من هذا الانفتاح على العالم الخارجي مقارنة بالدولتين الآخرتين عدا معيار الحكم الراشد الذي يصاحبه تراجع ادى ارساءهم بعيدا عن الاستدامة والرتابة.

4– اضافة الى الاستعانة بمقال" قياس إثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام انموذج الانحدار الذاتي ARDL للفترة 1960–2010" للباحث الدكتور مروان عبد المالك ذنون والباحثة رغد اسامة جار الله بكلية الادارة والاقتصاد بجامعة الموصل، والتي هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير التطور المالي على معدل النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الأسيوية ذات مستويات الدخل المتشابهة باستخدام منهجية ARDL.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال عملية اعداد هذا البحث قلة المراجع التي تتناول موضوع تراكم رأسمال المادي، فان توفرت فهي تخلو من الجانب التقني اما من الناحية النظرية فهي لا تتعمق من جانب التحليل والشرح. اضافة الى نقص المعطيات حول بعض المؤشرات الاقتصادية المدرجة في الهيئات الوطنية، اضافة لتضارب الارقام لبعض الاحصاءات وعدم تطابقها.

خطة البحث:

من اجل الاجابة على التساؤل الرئيس والاسئلة الفرعية والتأكد من صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بتقسيم الدراسة الى اربة فصول وفق للترتيب الاتي:

نتناول في الفصل الاول الى المفاهيم الاساسية لظاهرة النمو الاقتصادي مع الاشارة الى موضع التنمية الاقتصادية من النمو الاقتصادي بدءا بمفاهيم النمو الاقتصادي وخصائصه مع الاشارة الى موضع التنمية الاقتصادية مرورا بمؤشراته، انواعه واستراتيجياته ومراحله، لنختم في الاخير بأهم النظريات الاقتصادية التي تناولته

وتم تخصيص الفصل الثاني من الدراسة للتطرق الى دراسة الناتج المحلي الاجمالي من خلال ضبط تعاريفه وطرق حسابه واهميته الاقتصادية لنتحول الى مفهوم تراكم رأسمال المادي مستعرضين لاهم النماذج الرياضية لتراكم رأسمال المادي لمختلف النظريات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.

في حين تضمن الفصل الثالث التراكم الرأسمالي في الجزائر بوصف عام الاقتصاد الجزائري وابراز جوانبه الاقتصادية من خلال الوقوف عند اهم محطات (انجازات) مساراته التنموية اضافة الى دراسة تحليلية لاهم مؤشراته الاقتصادية.

وختمنا بالدراسة التطبيقية في الفصل الرابع اين تم تقدير الانموذج المفسر لعلاقة التراكم الرسمال المادي والناتج المحلي ومناقشة النتائج المحصل عليها.

الفصل الأول:

دراسة النمو الاقتصادي

الفصل الاول: دراسة النمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر مصطلح النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة المنعكس أثرهما في قوة الدول وتقدمها في معترك الحياة الدولية، اذ تعتبر الهدف الرئيس لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم الحكومات التي تسعى لتطوير بلادها وازدهار شعبها. ولا يمكن ان تتطرق لدراسة موضوع النمو الاقتصادي دون التطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية.

ولكن ما يجمع عليه الاقتصاديون في إطار بحثهم هو صعوبة إيجاد تعريف محدد لظاهرة النمو الاقتصادي كونه يخضع لعوامل وأنماط وتأثيرات بالغة التعقيد، وذلك كان لابد من وضع تعريف دقيق له كي يجري بناء الأبحاث الاقتصادية.

ونظرا لتعدد واختلاف تعاريف النمو الاقتصادي بسبب ترابطه بمفهوم التنمية الاقتصادية قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث، حيث نعالج في الاول أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والعلاقة فيما بينهما، اضافة لفوائد النمو الاقتصادي. لننتقل في المبحث الثاني ونركز على النمو الاقتصادي من حيث انواعه، استراتيجياته، والعوامل المؤثرة فيه اضافة لمتخلف مراحله. وفي الاخير نتناول النظريات الاقتصادية عبر تطورها التاريخي، بدءاب الفكر التجاري ثم المدرسة الكلاسيكية وصولا الى ما يسمى بالنظرية الحديثة في النمو (النمو الداخلي).

المبحث الاول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية –اسس ومفاهيم–

التسليم بوجود تعريف واحد ووحيد للنمو الاقتصادي سيفتح المجال للعديد من الانتقادات، ولهذا الغرض سنتطرق في هذا المبحث بتعريف النمو ثم نتبعه بإبراز اهم محدداته مع اعطاء مختلف الاستراتيجيات الممكن تطبيقها على اقتصاد ما.

المطلب الاول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه

يعتبر النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة اختلفت وتعددت تعاريف النمو الاقتصادي من مفكر الى أخر ومن فترة الى أخرى

الفرع الاول: تعريف النمو الاقتصادي:

يمكن تعريف النمو على أنه:

- "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"[1].
- "يعكس النمو الاقتصادي الحديث القدرة الدائمة لتزويد المجتمع بكمية متنامية من السلع والخدمات لكل مواطن"[2]
- وحسب سيمون كزنتس* فان النمو الاقتصادي للدولة يعتبر: "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايديولوجيا التي يحتاج الامر اليها"[3]

---

[1] Jean Arrous**,les théories de croissance**, paris, éditions du seuil,1999,p09.

[2] S.kusnets,**croissance et structure economique**,paris, Calman levy,1972,p29.

* كزنتس عالم اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في اقتصاد لعام 1971 لعمله الرائد في قياس و تحليل النمو الاقتصادي للدخل الوطني في الدول المتقدمة.

- ويعرفه فرونسوا بيرو '' Francois Perroux ''"على انه الارتفاع المستمر خلال فترة او عدة فترات طويلة المدى لمؤشر الدخل الحقيقي الكلي للبلد وليس الدخل الحقيقي الفردي"[1]
- فهو "القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي"[2]. ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل الوطني على عدد السكان.

وهنا يتعين التأكيد على أن مفهوم النمو الاقتصادي بالمعنى المتقدم يتطلب ضرورة زيادة معدل نمو الدخل الوطني في المجتمع عن معدل النمو السكاني فيه، فاذا زاد الدخل الوطني بمعدل أقل من معدل الزيادة السكانية فان متوسط نصيب الفرد من الدخل سوف ينخفض وبالتالي سوف ينخفض المستوى المعيشي للفرد.[3]

مع شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن بتحقيق ما يسمى بالنمو الاقتصادي المستدام القائم على استدامة الموارد والدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة.[4]

---

[3] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة ا.د محمود حسن حسني،دار المريخ للنشر، السعودية،2006 ، ص175.

[1] Albert Bénichi et Marc Nouschi.**La croissance aux XIXéme et XXéme siécles**.2eme edition .edition marketing,Paris,France,1990,P44.

[2] علي توفيق الصاق، **القرارات التنافسية للاقتصاديات العربية في الاساق العالمية**، معهد السيسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي،1999، ص 34.

[3] هشام محمود الاقداحي ، **إلعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة،مصر، 2009، ص59.

[4] علي يوسفات ، **البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)**، استمارة مشاركة في ملتقى قسم العلوم التجارية ، جامعة أدرار ، سنة 2010،ص6.

الفرع الثاني: طبيعة **النمو الاقتصادي والخصائص الست لـــ"سيمون كزنتس" عن النمو الاقتصادي**

تتوقف الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي بما يحقق الزيادة والتوسع في الجهاز الانتاج على عدة طرق اهمها[1]:

- استغلال الموارد العاطلة والغير المستخدمة في عمليات الانتاج بما يحقق الزيادة المستهدفة فيما يتم انتاجه من سلع.
- زيادة ساعات العمل بما يحقق الزيادة في انتاج السلع بنفس القدر من الموارد المتاحة.
- الزيادة في الانتاج بالقدر المطلوب من خلال تحفيز العمال في مختلف ميادين الانتاج من طريق نظام ملائم للحوافز.
- زيادة الانتاج من خلال زيادة الآلات والمصانع
- استخدام التقنيات الجديدة في عملية الانتاج تسمح بالحصول على المزيد السلعي بنفس القدر من المدخلات.

ان تحقيق الزيادة السريعة في الناتج بما يعود بالفائدة على المجتمع الاقتصادي ويضمن النمو الاقتصادي على المدى القصير يتحقق باتباع الطرق الثلاث الاولى، الا ان هاته العملية تتوقف بالضرورة عند حد لا يمكن تجاوزه عمليا.

---

[1] منى مسغوني ،**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001**، مذكرة ماجستير فرع العلوم الاقتصاية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004-2005، ص73 -74.

في حين نجد ان الزيادة التراكمية والمستمرة في الناتج تتحقق في الطريقتين الباقيتين اللتان تعدان استثمارا طويلا.

وقد قام الاقتصادي كزنتس بتوضيح خصائص النمو الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال تقديمه لتعريف واضح عن هذا الاخير، مبرزا للمكونات رئيسة له وهي:

- استمرارية الزيادة في الناتج الوطني هي دليل على النمو الاقتصادي وعلى القدرة على توفير مدى واسع للنضج الاقتصادي
- التكنولوجيا المتقدمة هي شرط ضروري مسبق وغير كافي لاستمرار النمو الاقتصادي؛
- لتحقيق نمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية وايديولوجية.[1]

فيما اورد سيمون الخصائص الست للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة، كالاتي:

1) المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.
2) المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج
3) المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي في الاقتصاد
4) المعدلات المرتفعة للتحول الايديولوجي والاجتماعي
5) ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول الى سيطرتها على الاسواق العالمية والمواد الخام
6) يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلثي سكان العالم.

---

[1] عبد الغفار غطاس، **اثر تحرير التجارة الخارجية على النموالاقتصادي**، مذكرة ماجستير غير منشورة،فرع تجارة دولية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2009-2010،ص29

ما يلاحظ ان الخاصية الاولى والثانية تجمع المتغيرات الاقتصادية، في حين ان الموالیتين فتمثلان التحول الهيكلي، اما الاخيرتين فيوضحان أثر انتشار العالمي للنمو الاقتصادي.[1] هذه الخصائص توضح اوجه التباين والاختلاف بين دول العالم المتقدم والدول النامية.

المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بانها: عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب.[2]

ويعرفها البعض بأنها "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم وهذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي".[3]

كما توجد تفسيرات اخرى لمفهوم التنمية الاقتصادية حيث يعرفها جيرالد مايير بان: «التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن".[4]

---

[1] لمزيد من التفاصيل اطلع على : ميشيل تودارو،**التنمية الاقتصادية (ترجمة و تعريب:حسن حسني و محمود حامد حمود)**،مرجع سبق ذكره.

[2] ميشيل تودور ،**مرجع سبق ذكره**، ص20.

[3] محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف:**التنمية الاقتصادية:دراسة نظرية و تطبيقية**، قسم الاقتصاد ،كلية التجارة -جامعة الإسكندرية ،2003، ص76. .

[4] اسماعيل شعباني،**مقدمة في اقتصاد التنمية** ،دار هومة للنشر و التوزيع،الجزائر، ط02، 1997، ص50.

او تعرف على انها: "انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرد او جماعة او مجتمع"[1]

ويمكن تعريفها بانها: «عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان فان الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة، ويقصد بكلمة عملية التنمية ذلك التفاعل القوى الذي يحدث في فترة طويلة داخل الكيان الاقتصادي للدولة، ويشمل على تحولات في الاشياء وفي الكميات ايضا، وتفاصيل في العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان".[2]

وبموجب هذه التعاريف نستخلص ان التنمية الاقتصادية ما هي الا:

1) تغيرات في هيكل الاقتصاد، اضافة الى اكتشافات جديدة للموارد المادية والبشرية، مع ادخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات.
2) تغيرات في تركيب السكان من حيث الحجم والسن والاذواق، مع ادخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.

والتي انطوت على العناصر التالية:

1) زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل على ان تكون هذه الزيادة زيادة حقيقية وليست نقدية وعلى المدى الطويل.

---

[1] سهير عبد الظاهر احمد و محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، 1999،ص45.

[2] محمد طاهري قادري، اليات **تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2006، ص11.

2) تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، مع العمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، هذا الامر كثيرا ما لم يتحقق في ظل النمو الاقتصادي.

3) أما العنصر الثالث من عملية التنمية الاقتصادية فتتمثل في ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الاولويات لتلك الاساسيات التي تحتاج اليها الطبقة الفقيرة.[1]

المطلب الثالث: الفروقات الرئيسة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

ان المستوى العالي للناتج المحلي الاجمالي لا يتطابق بالضرورة مع مستوى عالي للتنمية. ان المهم ليس التراكم في الناتج الاجمالي الوطني وانما في الناتج الاجمالي لكل فرد. كمثال عن ذلك: دول مثل الصين والهند لديها مستويات عالية من الناتج الاجمالي تفوق الناتج الاجمالي لسنغافورة ونيوزيلاند وبلجيكا، لكن، هذه الاخيرة أكثر تطورا من الاولى.

لكي تُترجم الزيادة في الناتج الاجمالي الى زيادة في الناتج الفردي (الدخل الفردي) لابد ان تكون نسبة الزيادة تلك أكبر من نسبة الزيادة في السكان. بالتالي، فالدول الاعلى تطورا هي الاعلى ناتج اجمالي لكل فرد. لكن هذا المؤشر لا يتحدث عن النمو في الناتج الاجمالي الذي قد ينتج عن النمو في دخل الاثرياء في المجتمع مع بقاء دخول الفقراء على حالها. فهو لا يدرج كيفية الانفاق او توزيع الدخل.

يقول "كينبرج" Kindleberger في هذا الصدد ان "النمو لا يعني فقط الزيادة في المخرجات وانما ايضا الزيادة في المدخلات ومزيدا من الفاعلية، بمعنى آخر زيادة المخرجات لكل وحدة من المدخلات. اما التنمية تتجاوز تلك لتشمل التغيرات في هيكل المخرجات وتخصيص المدخلات بين

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف:**مرجع سبق ذكره**،ص76.

القطاعات والمقدرة الوظيفية على التكامل والتنسيق المادي. عمليا من المستحيل تصوّر التنمية بدون نمو لأن التغير في الوظيفة يتطلب تغيراً في الحجم. وبدون ان يتمكن الاقتصاد من انتاج هامش يفوق حاجته للطعام، عبر النمو، سيكون غير قادر على تخصيص جزء من موارده الى انواع اخرى من الفعاليات." وعلبه:

- النمو هو تغير في الجوانب المادية للفرد والمجتمع بينما التنمية هي تغيرات تدريجية للفرد والمجتمع.
- النمو هو خلوي يتبعه تغير في الشكل، أما التنمية فهي تغير هيكلي وتقدم وظيفي.
- النمو يتوقف في مرحلة معينة من الزمن، ولكن التنمية فهي عملية مستمرة.
- يشير النمو الاقتصادي الى التقدم في الاقتصاد في ظل محفزات ايجابية لظروف معينة، في حين ان التنمية الاقتصادية ي حصيلة الجهود الواعية والموجهة المنخرطة في التخطيط.
- في الاقتصاد، النمو يعني زيادة الكمية في الدخل الحقيقي، الدخل الاجمالي والفردي. اما التنمية هي عملية توسّع، وتحقيق للرغبات بامتلاك زيادة في الدخل
- يذكر ماديسون" A. Maddison ان زيادة الدخل الوطني في الدول الغنية عادة يُطلق عليها بالنمو الاقتصادي ولكن في الدول الفقيرة يطلق عليها بالتنمية الاقتصادية. هذا لان الدول النامية تهتم بتطوير مواردها غير المستعملة، اما الدول المتقدمة تهتم بالنمو، حيث ان معظم مواردها معروفة سلفا وتم تطويرها

وعلى الرغم من أن النمو والتنمية هما عمليتان تؤثران في بعضهما البعض، لكن النمو قد يحدث على الرغم من عدم وجود التنمية، ومن الممكن أن يحدث تنمية دون وجود النمو، ولكن للوصول إليهما معاً، يجب تحديد الأهداف، وإنجازها بوجود الإرادة فهاتان العمليتان تسيران جنباً إلى جنب.

المطلب الرابع: فوائد وعقبات النمو الاقتصادي

تسعى كل دول العالم لتحقيق نسب اعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية والفوائد التي يعود بها هذا الهدف على شعوبه، والاكيد لتحقيقه لابد من تحمل تكاليف السعي اليه.[1]

الفرع الاول: فوائد النمو الاقتصادي: وينجم عنه:

1) زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
2) زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الانتاج والرفع في معلات الاجور والارباح والدخول؛
3) يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي؛
4) زيادة الدخل المحلي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدراتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛
5) يخفف من مشكل البطالة؛

الفرع الثاني: عقبات النمو الاقتصادي:

لا يتحقق النمو الاقتصادي الا في انطار تحمل بعض الاعباء، من بينها:

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة الى انتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات اليها.اضافة الى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من اجل زيادة الانتاج في المستقبل.
- النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة التلوث الصناعي والقضاء على الثروات الطبيعية حتى في الدول المتقدمة

[1] فتيحة بناني، **السياسة النقدية و النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلو الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 10-11

- التقلبات الاقتصادية وما يصاحبه من اللاستقرارية الاقتصادية، ذلك ان عملية النمو تحدث بصفة غير منتظمة وغير مستقرة.
- طغى الجانب المادي على الجانب الروحي والاخلاقي في المجتمع بزيادة معدل النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي: انواعه، استراتيجياته ومراحله

ان عملية النمو الاقتصادي هي عملية متعددة الابعاد والاهداف. يسعى من خلالها احداث تحسينات في مستويات الاقتصاد ومستويات المعيشة. ومن اجل الوصول الى مستوى الوفرة والرفاه الاجتماعي، تتطلب هذه العملية تغييرا هيكليا في النمط الاقتصادي مرورا بعد مراحل.

المطلب الاول: المؤشرات الكمية للنمو الاقتصادي

انطلاقا من كون ان النمو الاقتصادي عبارة عن مقدار الزيادات الحاصلة في بعض المتغيرات الاقتصادية الدالة عليها، فان هذا يستدعي ضرورة القياس للمؤشرات المتعلقة بهاته الاخيرة لاسترشاد من خلاله الاقتصاديين والخبراء لمعرفة درجة التطور الحاصلة فيها عبر فترات زمنية معينة لصياغة السياسات والخطط، لبلوغ الاهداف، وتقييم النتائج المحصل عليها. وعموما تتمثل المؤشرات الرئيسية في: [1]

[1] حمد عدنان وديع، **قياس التنمية ومؤشراتها**،مجلة مؤشرات التنمية بدولة الكويت،المعهد العربي لتخطيط الكويت، الاصدار الثاني ،2002،ص2.

الفرع الاول: مؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل):

وتصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد، اذ تعتبر المعيار الاساسي لقياس درجة النمو والتقدم الاقتصادي ويمكن ان يقدم على شكل معدل متوسط من كتلة اجمالية كالدخل السنوي للفرد، او على شكل نسب مختلفة من الناتج الوطني الاجمالي كمعدل التصدير او الاستيراد او الديون، او تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس الى قيمة الصادرات. وأبرز هذه المؤشرات الناتج الوطني او المحلي الاجمالي. وتنطوي معاير الدخل على عدة معاير فرعية:

1) **معيار الدخل الوطني الكلي:** يقترح الأستاذ سيد ميد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل. إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل – أو نقصه – قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية – أو سلبية. فزيادة الدخل الوطني لا تعني نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل الوطني لا تعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان. كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.
2) **معيار الدخل الوطني الكلي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل. غير أن هذا المعيار توحيه إليه نفس المأخذ التي توجه للمعيار السابق، فضلاً عن صعوبة وتقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

3) **معيار متوسط الدخل:** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب، أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك فين صحته ودقته، نظراً لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها، وكذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأموال التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات. وقضية أخرى – وليست أخيرة – هي هل نقسم إجمالي الدخل الوطني على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم.

وعموما، يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الاتية:[1]

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100 \quad \ldots(1)$$

[1] للمزيد من التفاصيل انظر : محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف،**مرجع سابق** ،ص ص 89-91.

الفرع الثاني: الاسعار الجارية والاسعار الثابتة والاسعار الدولية:

اضافة الى مشكلة اخرى والمتمثلة في نوع الاسعار التي يعتمد عليها في حساب معدل النمو وهنا نميز بين الاسعار الجارية والاسعار الثابتة والاسعار الدولية، بالإضافة الى مقدار القدرة الشرائية، ونلخصها فيما يلي[1]:

1-ا) معدلات النمو بالأسعار الجارية: باعتبار الناتج الداخلي الخام PIB مؤشرا لقياس النمو الاقتصادي، فان اي زيادة في هذا الاخير لا تؤدي بالضرورة الى ارتفاع معدل النمو، اذ يمكن ارجاعه لزيادة كمية السلع والخدمات واما لارتفاع الرقم القياسي للأسعار او زيادة كلاهما.

1-ب) معدلات النمو بالأسعار الثابتة: يتم حساب معدلات النمو لمؤشرات الانتاج او الدخل بالأسعار الثابتة بعد ازالة إثر التضخم عن طريق قسمتها على الرقم القياسي لأسعار الجملة، وعلى هذا الاساس يمكن الحصول على معدل النمو الحقيقي.

1-ج) معدلات النمو بالأسعار الدولية: يستخدم هذا الاسلوب عادة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية والمقارنات الدولية، ويتم من خلال تحويل العملات المحلية الى ما يعادلها بعملة واحدة دولية، عادة ما تكون الدولار الامريكي، بعد ازالة التضخم منها.

2) مقارنة القوة الشرائية: ويعكس القيمة الحقيقية لاقتصاديات دول العالم، يتم اعداد المقياس اعتمادا على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي

---

[1] سميرة شاقور، **تحرير التجارة الخارجية و اثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر 1970-2009**،مرجع سبق ذكره، ص70.

يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الاخرى.

المطلب الثاني: انواع النمو الاقتصادي واستراتيجياته

تتنوع وسائل الحياة الضرورية الكيفية والكمية، لذا نجد عدة تصنيفات للنمو الاقتصادي، وعدة استراتيجيات، وفيما يلي نذكرها:

الفرع الاول: انواع النمو: ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى:

1) **حسب معيار حدة النمو الاقتصادي:** اي ان درجات النمو الاقتصادي تختلف من دولة الى اخرى باختلاف العوامل المؤثرة فيه، وحسب هذا المعيار نميز نوعين: [1]

1-ا) **النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

1-ب) **النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه الانتقال من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب أين الظروف المجتمع الاجتماعية تتحسن.

2) **حسب معيار الزمن:** وحسب هذا المعيار نجد نوعين؛ النمو الدائم والنمو المستديم

---

[1]Jacque Brasseul , **Introduction à l'économie du développement**, Paris, Armond colin édition, 1993, p13

2-ا) **النمو الدائم:** هو نوع من النمو يعيد تقوية نفسه، اي انه ليس عرضي ولا عشوائي بل نمو يديم نفسه

2-ب) **النمو المستديم:** هو حالة ما بعد النمو الدائم، اي ضمان لاستمراريته بدون احداث إثر سلبي او استنزاف تام للموارد الطبيعية

3) **حسب معيار النوعية:** ونميز:

3-ا) **النمو الكمي:** وهو الزيادة الكمية في الانتاجية لزيادة مدخلات العملية الانتاجية تحت مستوى معين من التكنولوجيا والبنى التحتية واليد العاملة الكفؤة

3-ب) **النمو النوعي:** وهو نتاج التقدم التكنولوجي وما صاحبه من منتجات جديدة ادت ولظهور طلب جديد يعزز في البنية التحتية يزيد في عجلة النمو الاقتصادي

4) حسب معيار التطور التاريخي:

4-ا) النمو **القديم:** والمزامن للمدرسة الكلاسيكية الى مطلع الخمسينيات، حينما كان لا وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع التركيز على الناتج الاجمالي دون الاهتمام بطريقة توزيع الدخل.

4-ب) **النمو المعاصر:** وما صاحبه من ابداعات وتكنواجيات جديدة هادفة الى تحسين مستويات المعيشة والرقي بها في مختلف المجالات. وكانت بدايته مع انفجار الثورة الصناعية وما صاحبها من اختراعات ومنتجات جديدة.

الفرع الثاني: استراتيجية النمو:

تعرف الاستراتيجية بانها مجموعة العناصر التي توضح معالم الطريق والاسلوب الذي يحدد كيفية السير للوصول وتحقيق الاهداف العامة او القطاعية المرغوب فيها ضمن اطارها التنموي، وتمثلت استراتيجية النمو في النظريات التالية:

1) نظرية النمو المتوازن

وان أوائل الاقتصاديين المعاصرين المهتمين بمشاكل التنمية الاقتصادية، والذي يبين أهمية الوافرات الخارجية في عملية التنمية هو الامريكي "نوركس R.Narkse " جوهر فكرة الدفعة القوية، التي قدمها " رونشيتين –رودان" في صيغة حديثة متكاملة، اتخذت تسمية "استراتيجية النمو المتوازن"[1]، والذي يبن أهمية الوافرات الخارجية في عملية التنمية.

حيث نصت هذه النظرية ان النمو المتوازن معناه اعطاء كل القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة بصفة متوازنة اي الاستثمار الواسع والمتزامن في جميع القطاعات والصناعات، وبالتالي فهي تقتضي نمو جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة، دون الاهتمام بقطاع واهمال اخر. فيما يعني عند اخرين انها التنمية المتوازنة ما بين الصناعات التحويلية والزراعة.[2]

ويرى الاقتصادي نوركس أن النمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد مختلف من الصناعات، حيث وضع ثلاث نماذج لبناء قاعدة صناعية:

1) النمو بواسطة الصادرات من المواد الاولية.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة و صبحي تادريس قريصة، **مذكرات في التنمية و التخطيط**، الدار الجامعية للنشر التوزيع، الاسكندرية، مصر ،1986، ص95.

[2] سميرة شاقور، **مرجع سبق ذكره**، ص76.

2) النمو بواسطة اقامة صناعة الموجهة للتصدير

3) النمو بواسطة توسيع الانتاج المحلي للسلع الصناعية لتغطية السوق الداخلية.

الا ان ذلك يختلف بالنسبة للدول التي تتميز بانخفاض الدخل الذي يعيق تراكم رأسمال مع صغر حجم اسواقها المحلية لان الطلب غير مرن، اضافة الى ذلك نقص الهياكل الاقتصادية والاجتماعيون بالتالي فانه من الضروري حسب "نوركس" التركيز على رؤوس الاموال الاجنبية بالنسبة للبلدان النامية من اجل البدء بتنشيط حالتها الاقتصادية و توسيع اسواقها الداخلية، من خلال توزيع الاستثمارات على الصناعات المتعاملة لتغطيتها للطلب الاستهلاكي النهائي الدافع بنصيب الفرد للارتفاع وكذا الاستثمار و الانتاجية و الدخل و الاستهلاك.[1]

الشكل رقم 01: العوائق التي تعيق الانموذج الثالث لـنوركس

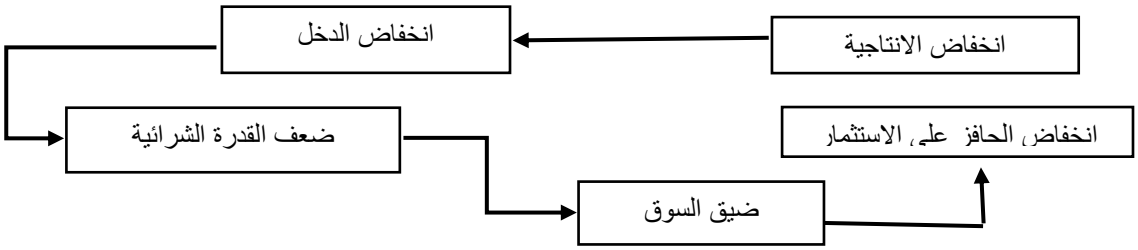

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه الاستراتيجية:[2]

- ان تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن امكانية الدول النامية فيمكن التناقض في انه إذا لم تستطع القيام به على مراحل يمكنها القيام به مرة واحدة.

---

[1] محمد مروان السان،محمد ظاهر محيك،"**مبادئ التحليل الاقتصادي**"،جامعة عمان، دار الثقافة و النشر، الاردن، 1998 ،ص 403-405.

[2] اشواق بن قدور،**تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الاردن،2012، ص 68.

- انها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الرائدة.
- ان الفكرة تعتبر تطبيقا لوضع البطالة لدى كينز.
- انها وفق المفاهيم التي جاءت بها، فهي تصلح للنمو وليس للتنمية.
- النمو المتوازن ليس ضروري لتحفيز الاستثمارات.

2) استراتيجية النمو اللا متوازن

ويتبنى هذا الاتجاه الاقتصادي "ألبرت هيرشمان" سنة 1958 والقائم على الاستثمار اللامتوازن. اذ تذهب هذه الاستراتيجية في مبادئها الاولية الى ان احداث التنمية الحقيقية يقتضي توجيه الدفعة القوية الى عدد محدود من القطاعات الرئيسية، ولذا اخذت هذه الاستراتيجية بمفاهيم القطاع القائد و اقطاب النمو. و تعني انه من بين قطاعات الاقتصاد الوطني هناك قطاعات قائدة من شأنها تنمية القطاعات الاخرى، اذا ما وجهت لها دفعة التنمية المحلية.

و بالتالي فان هدف السياسات الانمائية عند "هيرشمان" يتمثل في [1]:

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرات الخارجية
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية

و لكن على الدول المتخلفة البدء بصناعات سهلة التحقيق خاصة من الناحية التكنولوجية التي يكون مردودها اكبر مما يمكن.

---

[1] سميرة شاقور، **مرجع سبق ذكره**.

الشكل رقم 02: نظرية التنمية غير المتوازنة

الا ان هذه الاستراتيجية لم تسلم من الانتقادات كـ:[1]

- امكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية
- ان الضغوطات الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.
- عدم تحديد تركيبة واتجاه ووقت النمو غير المتوازن
- التقليل من قيمة معيقات النمو غير المتوازن

وعليه فان امكانية تلاؤم كل استراتيجية يكون حسب كل مرحلة تطور البلد، ومدى انفتاحه على العالم الخاجي.[2]

و عموما يميل الفكر التنموي اليوم الى استراتيجية الوفاء بالحاجات الاساسية* كاستراتيجية شاملة، بوصف الانسان كغاية لعملية التنمية الاقتصادية ووسيلة لها في ان واحد، هذه الاستراتيجية جاءت كرد فعل على التجارب التنموية السابقة للبلدان النامية والتي قادتها الى مأزق تنموي خطير.

---

[1] اشواق بن قدور، **مرجع سبق ذكره**،2012،ص 69.

[2] Jacue Brasseul,op cit,P52.

* هناك خلاف بين اقتصاديين في تعريف الحاجات الاساسية، الا انهم اجمعوا على 04 اساسية وهي: الطعام، السكن، الخدمات الصحية، والتعليم.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي:

تتأثر عملية النمو الاقتصادي بالعديد من العوامل الكمية والكيفية، لما لها من تعقيد وتشابك بين مختلف ميادين الحياة

الفرع الاول: النمو الاقتصادي و علاقته ببعض المؤشرات الاقتصادية:

يرتبط معدل النمو الاقتصادي بعدة متغيرات اقتصادية، نذكر منها الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، حجم الصادرات و الواردات، الانفاق الحكومي..، من خلال هذا الجزء سنقوم بالمعالجة التالية:

1) النمو الاقتصادي و معامل تراكم راسمال المادي:

ان الاهتمام بمشاكل النمو الاقتصادي التي استهدف الارتفاع بمعدل نمو الناتج، ركزت في تحليليها الاقتصادي على العلاقة السببية بين معدل تركيم راسمال المادي ومعدل الناتج المحلي، الذي يعد كأحد العناصر المؤثرة(اعمال سولو و سيوان)، حيث ان البلاد النامية قد نجحت في كسر حواجز التخلف بتوفير اكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمارها في بناء طاقات انتاجية صناعية للانطلاق في التقدم الاقتصادي. هذا الانتقال من وضع الركود والتخلف الى وضع التقدم والازدهار يتطلب تطبيق مبدا الدفعة القوية، وما تخلقه من بناء لمرافق راسمال الاجتماعي من طرق ومواصلات وقوى محركة تدريبية للقوى العاملة، المؤدية الى وفورات اقتصادية إنتاجية ضرورية بتكلفة منخفضة من اجل القيام بصناعات تتكامل مشروعاتها راسيا وافقيا، ما يؤدي الى اتساع السوق امام كل مشروع صناعي. [1]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص98-100/115-116.

2) النمو الاقتصادي ومعدل الادخار

كل ما سبق ذكره يعتمد على متغير اساسي وهو الادخار، فجل الدول تولي أهمية بالغة للمدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار، الذي يجب أن نعول عليه كثيرا لأن حجم هذا المعدل هو الذي يمكن أن ناثر فيه بالزيادة. و تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار، لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام، باعتبار الأسلوب الصحيح و الفعال لتنمية هذه الاقتصاديات ودفعها نحو مدارج النمو الاقتصادي.

3) النمو الاقتصادي و الاستثمار:

ان التفاعل الحاصل بين عناصر الانتاج في شكل دالة انتاج يمنح المساهمة في تحقيق مستويات من الناتج الاجمالي. اذ لايمكن الاختلاف في ان حجم الاستثمارات وطبيعتها تعطي تفسيرا لمقدار النمو الاقتصادي، فزيادة مستويات الاستثمار المادي يرفع من معدلات النمو الاقتصادي. ومن جهة اخرى، لابد من تستهدف الاسثمارات القطاعات المنتجة خاصة في الدولة المتخلف مع امتزاجها بالتكنولوجيا، باعتبارهما عنصران متكاملان و تكاملها يؤدي الى نتائج افضل و اكثر صلابة على النمو الاقتصادي.

4) النمو الاقتصادي والموارد البشرية والطبيعية:

تعتبر الموارد البشرية والطبيعية من العناصر الاكثر تاثيرا على معدلات النمو الاقتصادية، خاصة المورد البشري، باعتباره مخزون المهارات والكفاءات الفنية والادارية التي تعزز الانتاجية وتغيير

بنيتها، مع امكانية تغيير النمط الاستهلاكي بالشكل الذي يتماشى وعملية التنمية. وبالتالي فالنمو الفعلي في قوة العمل مع اعتبار ان المورد الطبيعي العنصر المساعد في تحقيقها. حيث ان الموارد الطبيعية هي ضرورية للنمو ولكنها ليست كافية، فاليابان والهند مثالان على ذلك. ففي الدول الاقل تطورا تكون الموارد الطبيعية غير مستعملة او يساء استخدامها، وهو سبب بقائها متخلفة.

5) النمو الاقتصادي و التكنولوجيا :

يمكن تعريف التكنولوجيا على انها معرفة كل شيء عن المنتجات وعمليات الانتاج واشكال المنظمات ما تسمح بانتاج قيمة اقتصادية جديدة، هذه التكنولوجيا ومع تغير الزمن و الحاجة الانتاجية اخذت عدة اشكال. فالسرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية و انجاز الاعمال بطرق جديدة ومستحدثة يؤدي الى تحسين مستويات الانتاجية و مستويات المعيشة ، وبالتالي يمكن تعتبرها من اهم مصادر النمو الاقتصادي طويل الاجل.

و يمكن تصنيف التقدم التكنولوجي الى ثلاث تصنيفات أساسية: وهي التكنولوجيا المحايدة و التقدم التكنولوجي، و التكنولوجيا الوفرة لرأسمال.

6) النمو الاقتصادي و التضخم:

للتضخم اثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي، هذه الاثار وجب مراقبتها ومعالجتها من طرف السلطات النقدية، خاصة وان كانت تتمتع هذه الاخيرة بدرجة استقلالية كبيرة، التي تمنح لها القدرة على مراقبة المستوى العام للاسعار والتحكم فيه، وهو مايؤدي الى مستويات منخفضة لمعدلات التضخم.

وكخلاصة لما سبق فان كل هذه الناصر تعمل على التاثير على الانتاجية والذي ينعكس بدوره على مستوى نمو الناتج الاجمالي

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بالعوامل غير الاقتصادية

تلعب العوامل غير الاقتصادية ايضا تلعب دوراً هاما في عملية النمو الاقتصادي. ويمكن حصرها:

1) العوامل السياسية:

للاستقرار السياسي والادارة القوية والحوكة الذكية دور ايجابي على البرامج الاقتصادية التي هي ضرورية لعملية النمو الاقتصادي، اذ تصل بمتويات أعلى للنمو الاقتصادي.

2) العوامل الاجتماعية والسايكولوجية:

و تضم المواقف الاجتماعية والقيم والمؤسسات الاجتماعية التي تتغير مع التوسع في التعليم وتحول الثقافة من مجتمع الى اخر. كذلك بالنسبة للقيم الاجتماعية، نظام العائلة المشتركة جرى استبداله بنظام العائلة المنفردة الذي قاد الى نمو سريع. المجتمعات الاقل تطورا تخضع لعادات تقليدية وايديولوجيات قديمة لا يمكنها المساهمة في إحداث او تسريع النمو. لذا لابد من تعديل او تغيير هذه العوامل السايكولوجية لتسريع النمو. غير ان هذه المهمة ليست بسيطة لأن اي تغيير سريع قد يخلق حالة من الاستياء والمقاومة بما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي. فقط التغيير الاجتماعي الاختياري هو الذي يقود الى النمو. وطبقا لتقرير الامم المتحدة عن الدول النامية، انه يستحيل الاسراع بالنمو في هذه الدول دون تسويات مؤذية. وهي لهذا تنصح بتبنّي عمليات تغيير تطورية وليست ثورية في العوامل الثقافية والاجتماعية.

3) التعليم: وهو المحرك الاساسي لعجلة النمو.

4) التمدين: في الاقتصاديات الزراعية الفقيرة يجب للتغيير الهيكلي ان يبدأ في تغيير حجم السكان في القطاعات الريفية البعيدة عن المدن.

5)العامل الديني: الذي يلعب دوراً هامافي عملية النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الافراد و المجتماعات و حثهم على العمل و التعلم و البحث ومحاربة الصعاب.

المطلب الرابع: مراحل النمو الاقتصادي عند روستو

اعتمد فيها والت ويتمان روستو Walt Whitman Rostow على المقارنة التاريخية لعملية التنمية الاقتصادية لمختلف الشعوب التي سعت للانتقال من وضع التخلف الى التنمية، بوصفه انه تم على شكل لسلة مراحل او خطوات .

تتلخّص نظرية مراحل النمو الاقتصادي لـ "روستو "في تحديد خمس مراحل تصبو بها اي دولة من اجل تحقيق النمو الاقتصادي، تتسم كل منها بخصائص معينة. وهذه المراحل هي :

الفرع الاول: مرحلة المجتمع التقليدي:

يتميز هيكل الدولة في هذه المرحلة بالبساطة مع تمسك افراد المجتمع بتقاليده، مع انتشار نظام الاقطاع معتمدين على الزراعة بطابعها التقليدي و استخدام الوسائل البدائية في الانتاج. بالإضافة لذلك نجد كلاً من الأسرة ونظام العشيرة يلعبان دوراً مهماً في تحقيق التنظيم الاجتماعي، كما يعتقد "رستو" أن هذه المرحلة من أطول مراحل النمو الاقتصادي إذ إنّها تتميّز ببطئها الشديد، و انخفاض في مستوى الإنتاجية.و مستوى دخل الفرد من الناتج الوطني.

الفرع الثاني: مرحلة التهيؤ للانطلاق

تمثل هذه المرحلة انتقال من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق، وتسعى الدولة في هذه المرحلة لكسر حاجز الجمود الذي يخيم على المجتمع؛ بسبب التخلف الموجود فيها، كما قد اعتبر روستو أن ظهور طبقة المفكرين تساعد على خروج المجتمع من التفكير التقليدي الذي يعتبر مهماً في هذه المرحلة، ومن أهمّ المظاهر التي تتميّز بها مرحلة التهيؤ للانطلاق ما يأتي: الابتعاد عن استعمال وسائل الإنتاج القديمة. استعمال وسائل الإنتاج الحديثة. اضافة لوجود حد ادنى من الاستثمارات و الذي يفوق 10% من الدخل الوطني الذي يكفل الانتقال و إقامة الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة في ظل حكومة حديثة معاصرة تعمل على تنظيم الاقتصاد وفق مبدا تقيم العمل.

الفرع الثالث: مرحلة الانطلاق

في هذه المرحلة يتوقع حدوث دفعة قوية من أجل السعي نحو التقدم من خلال زيادة الموارد الاقتصادية، وكذلك تطوير أساليب الإنتاج، والتوزيع، وإقامة الصناعات الثقيلة، وتطور الخدمات، والنهوض بالزراعة. كما يعتقد روستو بأن هذه المرحلة قصيرة نوعاً ما، حيث يشهد الاقتصاد الوطني تحولاً كبيراً في مرحلة الانطلاق، وبعد ذلك تتحول بشكلٍ تلقائي، ،وتتميز هذه المرحلة بأنها من أصعب مراحل النمو الاقتصادي؛ وذلك لكونها تمثل مرحلة العمل والجهد المبذول من أجل تحقيق النهضة الاقتصادية، ومن أهم مظاهر هذه المرحلة أنّ معدل الاستثمار يفوق معدل النموّ السكاني.

الفرع الرابع: مرحلة النضوج

تحقق الدولة في هذه المرحلة نموّ لدى جميع قطاعاتها بشكلٍ متوازن، ويزيد الاستثمار فيها عن الاستهلاك، ومن أهمّ مظاهر مرحلة النضوج ما يأتي: قيام بعض الصناعات الأساسية الجديدة كالحديد، والصلب، والصناعات الكهربائية محل القديمة، تطوّر وازدهار حركة التجارة الخارجية فيها، وتغيرات هيكلية اجتماعية و نمو سكان المدن .

الفرع الخامس: مرحلة الاستهلاك الوفير

تتميّز هذه المرحلة بوصول الدولة لدرجة كبيرة من التقدّم، اذ يصل المجتمع بعمله المتواصل لزيادة الاستثمار الى تحويل القطاعات الرئيسية الى انتاج السلع المعمرة بكميات كبيرة و مستوى رفيع من الفن الانتاجي وارتفاع مستوى دخل سكانها للرفاهيه. ومن أهمّ مظاهر هذه المرحلة: ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من السلع الاستهلاكية، مع تغيير تركيب القوى العاملة و زيادة متوسط الدخل الوطن، التي تنعكس على حياة المواطن من توفر شبكة الخدمات الصحية و التعليمية و الثقافية.

المبحث الثالث: نظريات النمو في الفكر الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي من القدم هاجس الشعوب بمختلف ثقافاتها وحضاراتها وايديولوجياتها العاملة على تحقيقه، الباحثة عن الوسائل والعوامل التي من شانها الرفع من مستوى معيشة الافراد.[1] و المفكرين الاقتصاديين كغيرهم من المتناولين لهذا الموضوع لكن من زاويتهم الخاصة. ورغم ان المشكلة الاقتصادية وجدت من بدء الخليقة، الا ان النظريات العلمية الاقتصادية لم تتبلور الا مع خروج كتاب ادم سميث " ثروة الامم عام 1776". حيث عرفت نظرية النمو تطورا هائلا خلال حقب زمنية مختلفة انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية الممثل في كتابات كل من ادم سميث، ريكاردو، مالتس.... الخ، تلتها محاولات جزئية اخرى استعملت فيها نماذج رياضية على

---

[1] عابد العبدلي، **تقدير إثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية**، دراسة تحليلية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، السنة التاسعة، عدد27، 2005، ص3.

*مركنتليين او (Mercantilists) مصلح يطلق على جميع الكتاب الذين ساهموا في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت في عصر الرأسمالية التجارية في بلدان اوروبا الغربية من بداية القرن السادس عشر الى نهاية الربع الثالث من القرن الثامن عشر.

تطاق واسع، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى اهم النماذج والنظريات التقليدية والحديثة للنمو الاقتصادي مبرزين مختلف اسهاماتهم.

المطلب الاول: الفكر التجاري في النمو الاقتصادي

يعد المركنتليين* امثال الانجليزيين "ويليام بيتي" و "جون لوك" والفرنسي «جون باتيس كوبير" السباقين في الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي بشكل عام. فهم يعلقون اهمية كبيرة على الثروة ويعدون وفرتها اساس قوة الدولة ومحركها للنشاط الاقتصادي، معتمدين على فكرة ان الدولة تزداد قوة بقدر ما تدفع مواطنيها الى جمع الثروة.

ويرى هؤلاء من النقد وخاصة الصكوك منه والمعادن الثمينة مكمن الثروة الوطنية التي يجب تنميتها والمحافظة عليها بجد. وفي سبيل ذلك لابد من تحقيق ميزان تجاري رابح؛ من خلال مجموعة من التدابير كتشجيع التصدير ووضع القيود على الاسعار ونظام الحصص للسلع المستوردة للحد منها، لما للميزان التجاري الرابح من مساهمة في خفض معدلات الفائدة في الاقتصاد مما يساعد على تحفيز الاستثمار من جهة ويرفع من مستوى العمالة من جهة اخرى وبالتالي يرفع من حجم الناتج والدخل، ومنه يتحسن الوضع الاقتصادي للبلد.[1]

ولقد كانت للقرارات الاقتصادية التي اتبعها رجالات الدولة من التجاريين في اقطار اوروبا إثر واضح في تسريع عملية النمو الاقتصادي. ذلك ان اجراءات التجاريين مصدر للتراكم الرأسمالي ومرحلة هامة في حدوث النهضة الاقتصادية الممثلة في الثورة الصناعية.

---

[1] فريدريك شور **ترجمة علي ابو عمشة، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي** مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، السعودية،2002، ص17.

المطلب الثاني: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى راسهم "ادم سميث" و "دافيد ريكاردو" و "روبرت مالتوسو" ... وغيرهم، حيث كان لهم السبق في تطوير نظرية النمو الاقتصادي، معتبرين الاخير انه اساسا على انه نتاج عملية التراكم الرأسمالي.[1]وسنتناول فيما يلي افكار الرواد الكلاسيك كل على حدة.

الفرع الاول: تحليل ادم سميث للنمو الاقتصادي:

يعتبر ادم سميث* مؤسس المدرسة الكلاسيكية الحقيقي، والذي تأثر كثيرا بآراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاريين، حيث كان معنيا بتنمية ثروة الشعوب والتي تتكون عنده من السلع التي يستهلكها جميع افراد المجتمع. وهنا استثار "سميث" مشكلتان هما:[2]

1) هي الكشف عن الجهاز الذي يحفظ تماسك المجتمع، وكيف يمكن لكل فرد في الجماعة ان يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية دون التسبب في تفكيك المجتمع.
2) ما هو الشيء الذي يسترشد به كل فرد في العمل الخاص الذي يزاوله بحيث يكون متفقا مع حاجات المجموعة؟

مجيب عنهما، بان المصلحة الذاتية تقوم بدور القوة المحركة التي توجه الناس الى اي عمل يريد المجتمع ان يدفع ثمنه، صائغا ايها في قوانين السوق التي بمقتضاها تسير مصالح الناس خاصة والتي اسماها باليد الخفية، مؤكدا ان دافع المصلحة الذاتية الفردية في المجتمع يؤدي للمنافسة، وبالتالي توفير السلع التي يحتاج اليها المجتمع بالكميات المرغوبة وبالأثمان المناسبة.

---

[1] Dominique Guellec,**les nouvelles theories de la croissance**,edition la découverte,France,2001,p25.

* ادم سميث (1723-1790) اقتصادي إسكوتلندي، من أبرز مؤلفاته ثروة امم 1776.

[2] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للتوزيع والنشر، الاردن، ط 1، 2008، ص118-119.

كما اعتبر بخلاف الطبعيين ان القطاع الصناعي له الدور الاساسي في عملية النمو، ولم يغفل عن دور قطاع الزراعي في عملية النمو، الذين اعتبروها الطبيعيين بانه القطاع الوحيد المنتج في البلد الذي يسد للسكان حاجتهم للمواد الغذائية. ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق فان كل من تقسيم العمل والتخصص اللذان يعتبران مصدر ثروة الامم والاساس لرفع الانتاجية بما يتمخض عنه تزايد الدخول، يحققان العديد من المزايا، اهمها:

- زيادة كفاءة ومهارة العاملين،
- زيادة الابتكارات المتولدة من خلال الملاحظة المستمرة،
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية الانتاجية،

غير ان ادم يرى حدود لهذه العملية التراكمية تقف عند ندرة الموارد الطبيعية في ظل تزايد النمو السكاني، حيث تتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليها اصحاب رأسمال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم راس مال جديد.[1]

الشكل رقم 03 مخطط يبين نظرية ادم سميث في التنمية الاقتصادية

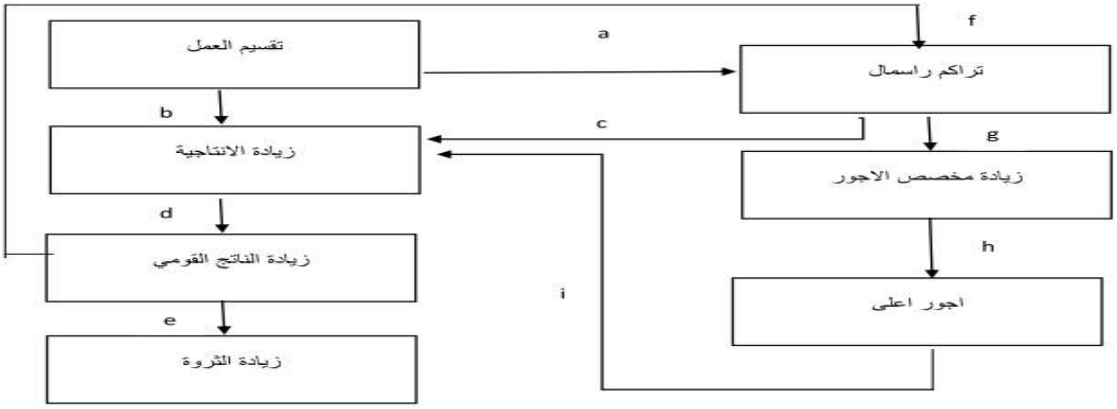

المصدر: S.Brue, the evolution of Economie Thought ,Sixth Edition , the Dryden , Press, 2000, P90

[1] محمد عبد العزيز عجمية –محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص69.

الفرع الثاني: تحليل دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي

يعتبر ريكاردو* من أعظم من يمثل المدرسة الكلاسيكية بعد ادم سميث، والذي عمل على تعميق اراء وافكار هذه المدرسة حيث سار بالعمل الذي بدأه سميث الى حدود بعيدة. وارتبط اسمه بالعديد من الآراء والافكار منها ما يتصل بالريع والاجور والتجارة الخارجية، وكذا العوامل الفكرية والثقافية والاجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي، كلها كعوامل ممولة للنمو الاقتصادي. فقد عمل ريكاردو على تطوير الافكار لدى المدرسة الكلاسيكية، في الوقت الذي كان الاقتصاديون الذين تقدموا ريكاردو مشغولين بموضوع الانتاج فان ريكاردو كان مشغولا بموضوع التوزيع بصفة خاصة وكذلك بنظرية القيمة. موضحا الاسباب التي تؤدي الى حالة الركود او النمو الصفري استنادا الى افكار سميث، باعتبار هذه الاخيرة ناتجة عن القطاع الزراعي وليس القطاع الصناعي ذا المردودية المتناقصة.[1]

متصورا ان امداد السكان المتزايدين بالطعام يتزايد صعوبة مع استمرار عملية التنمية بما يتمخض في النهاية عن توقفها، وكان الهدف من تحليله هو فهم الطبيعة واسباب ثراء الامم.[2]

ولقد قام تحليله في النمو الاقتصادي على اساس بيئة اقتصادية مواتية في ظل المنافسة التامة الكاملة حيث سلوك المتعاملين الاقتصاديين (مؤسسات اقتصادية، تنظيمات القومية، افراد) في اتجاه واحد، معتمدا بذلك على تقسيم المجتمع الى ثلاث مجموعات رئيسية، ومن خلال العلاقة التي تنشأ نتيجة التوزيع النسبي للدخل (*) على هذه الثلاث مجموعات المتمثلة في:

---

*دافيد ريكاردو (1772-1823)؛ مفكر اقتصادي انجليزي، محلل للرأسمالية الليبرالية من مؤلفاته " the principles of political and taxation"

[1] صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص32

[2] سميرة شاقور، **مرجع سبق ذكره**، ص80

- الرأسماليون؛ والذين حسبه يلعبون الدور الرئيسي والاساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة، بما يقومون به من انتاج وما يتمخض عن العملية من بحث مستمر للتطوير العملية لتحقيق أعظم ربح ممكن، وما ينتج عنها في حالة اعادة استثمارها، وهذا من شانه ان يولد من بعد راس مال اضافي يسمى بالتراكم الرأسمالي، ويسمى عائدهم بالأرباح.
- العمال؛ مقدمين قوة اعمالهم، اصحاب الدرجة الثانية بعد رأسماليين، كون ان اعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي الذي يوفر لهم الآلات العتاد والمعدات...وكل ما يحتاجون اليه للقيام بعملية الانتاج، ويعتمد حجم العمل على مستوى الاجور.
- الاقطاعيون؛ ملاك الاراضي، المتقاضين ريعا مقابل استخدامها، والتي تعتبر العنصر الاساسي للعمل خاصة في مجال الزراعي.

اعتبر "دافيد" مثله متل "ادم" ان عملية التنمية عملية متجددة ذاتيا، ولكي تبدأ التنمية لابد ان يكون معدل الربح موجبا. وبما ان رأسماليون اصحاب الدخول المترفعة يحاولون التوسع في الانتاج عن طريق استخدام الارصدة الاستثمارية وذلك بتشغيل عدد أكبر من العمال وبشراء معدات اضافية متقدمة، وبما ان عدد سكان ينمو يؤدي ذلك الى زيادة الانتاج الزراعي، الذي يؤدي بدوره الى استغلال الاراضي الجديدة ولكنها اقل خصوبة. وتكاليف الانتاج سترتفع مؤدية الى زيادة اجور العمال وزيادة ريع اصحاب الاراضي، بينما يؤدي الى تناقص ارباح رؤوس الاموال. ونظرا لكون الارباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم التي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح الى الصفر وبالتالي تسود حالة الركود.[1] ويؤكد على اهمية الضرائب في تمويل عملية النمو الاقتصادي، الا انه يحذر من زيادة معدلاتها على ارباح الرأسماليين حتى لا يعوق مسارها.

[1] محمد عبد العزيز عجمية – محمد علي الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص71–75.

الفرع الثالث: تحليل روبرت مالتيس للنمو الاقتصادي:

تطرقت افكار واطروحات مالتيس *من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" لدى دراسة موضوع النمو الاقتصادي الى جانبين هما: نظريته في السكان**وتأكيده على اهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، الذي يرى ان نموه يتناسب وامكانية الناتج إذا اراد الحفاظ على مستوى الربحية، معتبرا بذلك الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على اهمية الطلب في تحديد حجم الانتاج.[1] فيما أكد الاخرون على ان العرض هو الذي يخلق الطلب استنادا الى قانون SAY.وفي هذا الصدد قال:" ما من موضوع في علم الاقتصاد اغرب واهم وادعى الى امعان النظر من ذلك الذي يدرس الاسباب العملية التي تعرقل نمو الثروة في مختلف الدول او توقفها نهائيا او تسمح لها بالنمو البطيء، بينما تظل قوة الانتاج على حالها دون ان تتضاءل، او على اقل تظل هذه القوة الانتاجية قوة لدرجة تسمح بنمو الانتاج والسكان".[2] فهو يرى ان مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الفجوة الموجودة بين الحاجات الانسانية و بين قدرة الاقتصاد الوطني على تلبيتها؛ بمعنى ان نصيب الفرد من الدخل يتجه الى الانخفاض حتى يصل حد الكفاف. ومنه نستنتج ان الزيادة السكانية تعيق عملية التراكم الرأسمالي

---

*روبرت مالتوس (1766-1834) :اقتصادي و رجل دين انجليزي،قائد المدرسة التشاؤمية،من اهم مؤلفاته " Essays sur le principe de population "، 1798، " Definition en économie politique" 1827.

**نظرية مالتيس في السكان : يوضح ان السكان يتزايدون بنسبة تقرب من المتوالية الهندسية بينما لا تزيد موارد الثروة الا بنسبة متوالية حسابية، ومن هنا فان الفقر و التخلف سيكونان النتيجة الحتمية في حالة ما اذا كان تزايد السكان يفوق الزيادة في موارد الثروة.وفي سياق نفسه، اعتبر روبرت ان البؤس الذي حذث في انجلترا مرده الى القانونين السابقين.

[1] مدحت القريشي،**مرجع سبق ذكره** ، ص 146-147.

[2] طلاح الدين نامق ، **نظريات النمو لاقتصادي**،دار المعارف، مصر، 1966 ،ص69.

و بالتالي التنمية. وكحل للازمة اقترح حلين هما: تقليل عدد السكان عن طريق الوفيات، قلة الولادات، العزوبة.[1]

رغم اتسام نظرة مالتوس بالتشاؤم وبالرغم من ان تحليلاته اقتربت من الاوضاع السائدة في بعض مناطق افريقيا واسيا، الا انها لم تتحقق على المستوى العالمي ذلك بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على معدل نمو ديمغرافي من جهة، ولان انتاج الغذاء قد زاد بمعدلات اعلى مما توقعه مالتوس نتيجة استخدام التكنولوجيا في مجال الزراعة معوضا نقص عوائد.

وربما من اهم الافكار التي جاء بيها مالتوس هي فكرة الثنائية الاقتصادية حيث تصور ان الاقتصاد يتكون من قطاعين اساسين: قطاع الصناعي والقطاعي الزراعي. وقد بين مالتوس ان التنمية الاقتصادية لابد من ان تتضمن تغييرا هيكليا بطريقة تتضمن تناقص الاهمية النسبية للنشاط الزراعي والزيادة النسبية للنشاط الصناعي.[2]

الشكل رقم 04: انموذج مالتوس في النمو الاقتصادي

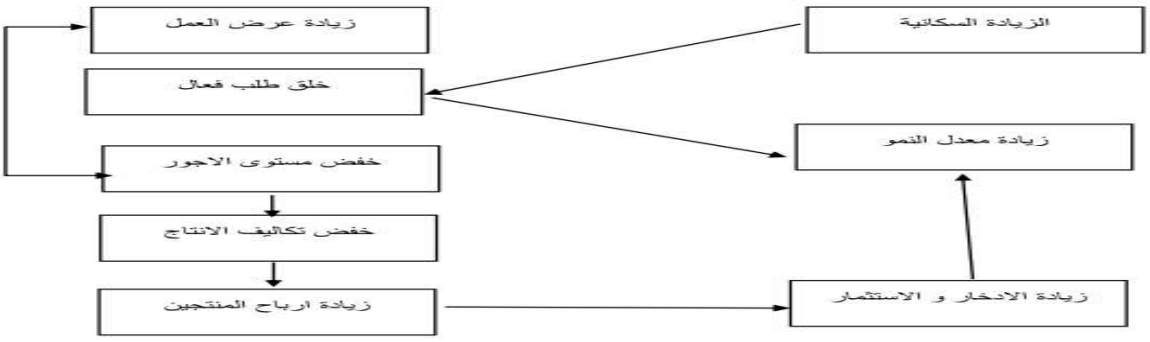

المصدر: سالم توفيق النجفي ومحمد صالح القرشي مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1988، ص62.

[1] عائشة مسلم ، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2004**،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2006-2007،ص28.

[2] للمزيد اطلع على :عبد الرحمن يسري احمد ، **تطور الفكر الاقتصادي** ،الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر ،1997، ص211.

كانت فيما سبق اهم الافكار و النظريات الكلاسيكية، التي ركزت على اهمية رأسمال و التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي الى جانب الاستثمار، لكن نظرة مالتوس التشاؤمية فيما يخص تزايد السكان مع تناقص الغلة التي تعد من بين اهم نقاط النظرية الكلاسيكية ،لم يمكن تطبيقها على الدول المتقدمة ذلك ان معدل وفيات تناقص تزامنا مع ارتفاع مستويات دخولهم،(و التي فاقت المستوى الطبيعي بكثير في الربع الثالث من القرن التاسع عشر)، ولان هناك زيادة مستمرة في الاسعار، لم تبقى عند مستوى الكفاف ولم ينعكس هذا على معدلات الارباح بالانخفاض، عكس الدول المتقدمة التي استطاعت الاستفادة منه باستخدام تلك الاساليب الجديدة لاستدراك هذه المشكلة في كل القطاعات سمحت لها بتحقيق فائض كبير قامت بتصديره. وفيما يلي نستعرض ام الافكار الماركسية التي تخص النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي

جاءت هذه النظرية كفكر مغاير للنظرة الكلاسيكية، تتلخص في ان النظام الاقتصادي هو اساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته، والتي تهدف الى الملكية الجماعية لوسائل الانتاج.

فقد وصف كارل ماركس* نظريته في الاشتراكية بانها نظرية عملية لكي يبين انها على تحليل علمي مستندا على نظرية القيمة في العمل معتقدا انها الطريق الوحيد لأي منتج هو ان يكسب قيمة من كمية العمل المبذولة في انتاج ذلك المنتوج،[1] اضافة الى نظرية استغلال العمال من قبل الرأسماليين.

---

*كارل ماركس (1818– 1883): اب النظام الشيوعي،فيلسوف ألماني، واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وصحفي واشتراكي ثوري. واعتبر كارل أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ .من مؤلفاته. بيان الحزب الشيوعي(1848) ، و رأس المال(1894–1867) ، " الاساسيات في نقد الاقتصاد السياسي و الراسمالية" .

[1] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر احمد،**النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية** ،مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ، مصر ،1999، ص70.

ورغم احتقاره للرأسمالية الا انه قدر عاليا الزيادة الكبيرة في الانتاج والانتاجية التي جاءت بها الرأسمالية[1].

ارتكزت نظريته في التطور في ظل نظام جديد لا طبقي تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو استخداما كاملا ليستفيد الجميع من عملية التنمية.[2] ويرى ماركس ان ارباح الرأسماليين هي المصدر الرئيسي لتراكم رأسمال، وان الرأسمالي يستهدف من نشاطه الوصول بها الى اقصى حد ممكن بهدف الحصول على ارصدة استثمارية تفوق ما يحصل عليه منافسوه من الرأسماليين، ليرتكز بذلك الانتاج في ايدي الاقلية (ما يعرف بقانون تركز رأسمال)، وكإحدى الطرق المساعدة في تحقيق ذلك ادخال الاختراعات وتكنولوجيا الحديثة المخفضة لتكاليف الانتاج والرافعة من معدلات الارباح. الا ان هذا وحسب رؤى ماركس فان البطالة التكنولوجيا التي تنتج عن التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية معدلاتها مرتفعة.

ولكن ما يعاب على ماركس اقتصاره في تحليله على العمل كمحدد للقيمة مهملا لعنصر الطلب و دوره في تحديد القيمة المضافة. اضافة الى نفيه لواقع الارتفاع المتزايد لأجور العمال في الدول المتقدمة، الذي لم يؤثر على الفائض المحقق لها، ما راح اليه ماركس من ان الاجور سوف تتجه نحو الانخفاض.[3]كما ان تنبؤه بزوال الرأسمالية كان عكسيا.

---

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص163.

[2] حمدي باشا رابح، **ازمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص11.

[3] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر احمد، ، **مرجع سبق ذكره** ، ص89.

المطلب الرابع: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

انفجرت الثورة الكينزية بعد الركود الاقتصادي الكبير في ثلاثينات القرن العشرين والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939)، الذي كشف الغطاء عن اخطاء النظرية الكلاسيكية التي اصبحت عاجزة عن حل الازمة من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة اخرى.

ولدراسة موضوع النمو في النظرية الكينزية، سنركز اولا على تحليل "كينز" للازمة ثم ننتقل الى اعمال "هارود – دومار".

الفرع الاول: التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي:

لقد اعطى الكساد الكبير، قوة لأفكار كينز* و التي وجدت جذورها في الاهتمام الواسع بالكساد الاقتصادي و انخفاض معدلات النمو. فقد ركز كينز اهتمامه على القضية المركزية وهي تحديد مستويات الدخل الوطني والتشغيل في الاقتصاديات الصناعية وعلى اسباب التقلبات الاقتصادية قصير الامد، مشككا في مقولة ان التوازن يحدث عند مستوى التشغيل الكامل.[1] وقد قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الامور اهمها[2]:

ا-رفض فرض تلقائية التوازن للنظام الرأسمالي عند مستوى التشغيل الكامل. حيث اعتبر كينز ان التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث لكون ان التوازن قد يتحقق عند مستوى اعلى او اقل من ذلك.

---

*جون مينار كينز(1883-1946): اقتصادي انجليزي و صاحب النظرية الكينزية،ساهم بشكل كبير في بحث و تفسير اسباب ازمة الكساد الكبير 1929، من اهم مؤلفاته: النظرية العامة للعمل و الفائدة و النقود 1936

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص240.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، **نظريات النمو و التنمية الاقتصادية**، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، ص43-44، محملة على الرابط www.api-arab.org مطلع عليها بتاريخ 2015/03/02.

ب–معارضة فكرة مرونة الاجور والاسعار بالدرجة التي تكفل اعادة التوازن عند التشغيل الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والاضرابات يصعب تخفيض الاجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التشغيل الكامل.

وقد اعتبر كينز ان العنصر المهم في النشاط الاقتصادي هو الاستثمار، الذي يعتبر المؤشر الاساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الاجل الطويل، معتبرا ان البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي والذي يتكون بدوره من الطلب على الاستهلاك والطلب الاستثماري. ويعتمد الدخل والتشغيل اساسا على مستوى الاستثمار، هذا الاخير يتحدد وفق معدل الكفاية الحدية لرأسمال وسعر الفائدة*.[1]

وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي، والتي تعطى بالصيغة التالية:

التغير في الدخل = المضاعف x الزيادة في الاستثمار

حيث كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي والعرض الكلي، وبالتالي من اجل الزيادة في الدخل والتشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالناتج. كما دعى الى ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لتصحيح الوضع عن طريق التوسع النقدي بدرجة كافة تسمح للمقرضين على الاستعداد للاقتراض بمعدلات فائدة اقل ما يترتب عن ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم الدخل وكذا العمالة في الاقتصاد الوطني.[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة و محمد علي الليثي،**مرجع سبق ذكره**، ص 99

.* معدل الكفاية الحدية: هو العائد المتوقع من الاصول الاسمية الجديدة. اما سعر الفائدة: فهو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود

[2] ضياء عبد المجيد، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ص102.

رغم ما قام به كينز من ادخاله لمتغيرات تتسم بالديناميكية مثل النمو السكاني والتحول التكنولوجي الا انه لم يقم بربطها بنظرية الانتاج وعدم التركيز على مكونات الاستثمار او على تطوير قطاعات معينة في الاقتصاد[1]، كما ارتكز في تحليله على البلدان المتقدمة، مرجعا تخلف البلدان النامية الى نقطتين:

1) ان جوهر الشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الاموال والكفاءة في عنصر العمل (انخفاض التشغيل) وقدم وسائل الانتاج، لا نتوقع ان يؤدي زيادة الانفاق الحكومي الى زيادة حقيقة للناتج، بل الى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار.
2) اتسام الدول المتخلف بالهجرة الداخلية من شانها ان تؤثر في ارتفاع معدلات البطالة، وبدون شك فان تطبيق سياسة كينز من شانها ان تأزم الوضع من انخفاض الدخل الوطني.

الفرع الثاني: انموذج "هارود –دومار":

يعتبر كلا من الاقتصادي البريطاني هارود R.F Harrodوالامريكي دومار E.D Domar من بين اهم رواد مدرسة الكينزيين ما بعد الكينزية ((Post Keynesian الذين تبنوا الفكر الكينزي وساروا على خطاه، مدعين انهم الورثة الحقيقيون لكينز.[2] وكان لهما السبق في ادخال الرياضيات في حساب معدلات النمو، اذ شكلت اعمالهما ما سمي بالأنموذج الاساسي للنمو المتوازن، والذي يعد من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا، والذي يعتبر فيه ان الادخار ورأسمال اساس عملية النمو الاقتصادي؛ حيث تتم الزيادة في هذا الاخير اما عن طريق تخفيض معامل (راس مال/

[1] هوشيمار معروف، تحليل **الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، ص381-382.
[2] مدحت القريشي،مرجع سبق ذكره، ص280.

الدخل) واما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار الى الدخل) وبالتالي فان هذا الانموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب.[1]

فمن اجل المحافظة على على مستوى الناتج الوطني يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج الوطني الاجمالي كحد أدني سنويا لغرض استبدال رأسمال الثابت المهتلك، ومن اجل تحقيق زيادة صافية في الناتج لابد من زيادة الاستثمارات الكلية (زيادة في رأسمال) بنسبة اعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك.

ومن خصوصيات هذا الانموذج انه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، كما ان تحليل دوما يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، اما عن تحليل هارود هو أكثر تكاملا، ذلك كونه ياخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الاني فيهما، وعلى العموم يتوصلان الى نفس النتائج تقريبا. *[2]

بالرغم من الاضافات التي قدمها انموذج هارود – دومار الا انه لم يسلم من مجموعة من الانتقادات التي وجهت له نذكر منها:[3]

- كفرضية وجود اقتصاد بدون تدخل الحكومة لان السياسة المالية للحكومة يمكن ان تسمح لها بتحقيق نمو جيد وفعلي، خاصة في الدول النامية؛
- التأكيد بان الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الاجل، هذه الفكرة رفضتها نظرية النمو الجديدة، والتي تقول بانه إذا كانت هناك اليات تمنع الانخفاض في انتاجية رأسمال عند تزايد الاستثمارات، فان هذه الاستثمارات تؤثر في النمو على المدى الطويل؛

---

[1] حسين عمر، **الاستثمار و العولمة**، دار الكتاب الحديث،القاهرة، مصر،2000،ص 71-73.

*نستعرضها في الفصل الموالي بالتفصيل.

[2] صدر الدين صواليلي،**مرجع سبق ذكره**، ص 13-14.

[3] فتيحة بناني ،**مرجع سبق ذكر**، ص23.

- ان هذا الانموذج يصطدم مع اوضاع الدول النامية نظرا لأنها تتميز بضعف معدل الادخار ونقص التجهيزات وعوامل الانتاج ووجود بطالة مقنعة، لأنه يعتبر رأسمال والادخار العاملين الاساسين لإحداث النمو.

رغم عيوب فرضيات الانموذج، الا انه افاد في القاء الضوء على عنصرين هامين في عملية التنمية، وهما الحاجة الى وجود المدخرات، وكذا اهمية الاستفادة بقدر الامكان بالموارد الرأسمالية النادرة.

المطلب الخامس: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ويعتبر اعضاء هذه المدرسة معتدلون في اراءهم بالمقارنة مع اعضاء المدرسة الكينزية الاخرى التي يطلق عليها بالمتطرفين. وقد بنيت افكارهم على التوقعات الرشيدة التي جاء بها الكلاسيكيون الجدد، لكنها عارضت فكرة "ان الاسواق تتوازن باستمرار"، مؤكدين بان الانتاج دون مستوى التشغيل الكامل، والبطالة طويلة الامد هي متأصلة في نظام الرأسمالي، وان سياسات الاقتصاد الكلي الهادفة الى تشجيع الطلب الكلي غالبا ما تكون ملائمة.[1] في محاولة منهم بناء نماذج تتجاوز الحدود الجوهرية من منظور "هارود – دومار"، مرتكزين على ترجمة لفظ (الديناميكية، الإطار الساكن للتوازن العام).[2]

الفرع الاول: انموذج سولو:

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها من انموذج "هارود – دومار"، حصلت نظرية النمو الاقتصادي على بعد جديد على يد "روبرت سولو" *، حيث قام بنشر بحثه سنة 1956 تحت عنوان"

---

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 274.

[2] سميرة شاقور، **مرجع سبق ذكره**،ص88.

مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي"، تناول فيه بناء لأنموذج طويل المدى، محاولا فيه الاجابة على السؤال التالي: لماذا هناك بلدان غنية جدا وبلدان اخرى فقيرة؟ وما هي اسباب هذه الفروقات؟

تمت هذه الدراسة في اطار النمو من المنظور الاقتصاد الجزئي على توضيح افكار مستوحات من تكوين التوازن العام محافظا على جوهر البديهيات لوالراس و هي الانتاجية الحدية، المنافسة التامة و الكاملة، المردودية غير المتزايدة.....الخ ، بهدف تقديم انموذج نستطيع من خلاله الحصول على توازن لتطور النمو على مسار النمو المتوازن في المدى الطويل[1]، وايجاد حل للمشكلة التي واجهت "هارود–دومار" من زيادة معدل و قلة معدل الادخار على المعدل المضمون، اذ يقولو "سولو: "في الخمسينات سعيت الى تتبع الخط الذي تتم تحديده في شان مسالة النمو بواسطة روي هارود و افسي دومار،.... وقد شعرت بعدم ارتياح في شأن هذا الخط، فقد بدا على كل من هارود ودومار انهما يجيبان عن سؤال مباشر: متى يكون الاقتصاد الوطني قادرا على تحقيق النمو المتواتر عند معدل ثابت؟ حيث وصلا بطرق مختلفة الى اجابة تقليدية بسيطة مؤداها ان:

معدل الادخار الوطني = معامل رأسمال الناتج × معدل نمو القوى العاملة،

كما كانت كتابات هارود بصفة خاصة مليئة بادعاءات غير مبلورة بان النمو المتواتر يمثل في اي وضع نوعا من التوازن الذي يتسم بعدم استقرار كبير، واي انحراف صغير عن هذا الوضع سيكون مصيره التضخيم المتناهي بعملية بداة وكأنها تعتمد اساسا على تعميمات غامضة في شان سلوك المنظم".[2]

---

[1] مكان نفسه، ص88

*هذا ما ادى الى بروز فكرة التقارب و التي تعني امكانية لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية في مدى الطويل،ذلك ان اقتصاديات الدول المتقدمة تعمل بالقرب من الحالة التوازنية، والتي تعني وجود معدلات نمو ضئيلة على العكس من الدول النامية التي تعمل اقتصادياتها بعيدا عن نقطة التوازن، اينما يكون معدلات النمو و معدلات التراكم الراسمالي قابلة لان تكون كبيرة.

[2] رويرت صولو، ترجمة ليلى عبود، **نظرية النمو، 2000**، ص14–15.

ومنه فان انموذج "سولو" النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي يعتبر اسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو*، وأطلق عليه اسم "المنهج المحاسبي للنمو"، الامر الذي خوّله للحصول على جائزة نوبل في الاقتصاد[1]. ويقوم هذا الانموذج على توسيع إطار انموذج هارود-دومار، باعتماد على اعمال ريكاردو (قانون تناقص الغلة)[2] وذلك بإدخال الى انموذجه دالة انتاج من نوع "كوب دوغلاس" ذات الحجم الغلة الثابتة بافتراضه ان الانتاجية تحدث نتيجة عاملين هما رأسمال والعمالة، ومع ادخال متغير مستقل اضافي هو المستوى التكنولوجي الذي يحسن من فعالية عوامل الانتاج، مثبتا ان معدل تراكم رأسمال يتوافق دائما مع معدل النمو. [3]

فالفكرة الاساسية التي اعتمدها " سولو" هي قابلية الاحلال بين عوامل الانتاج العمل ورأسمال حتى يتحقق التوازن على المدى البعيد، فمعدل نمو عرض العمل مرتبط بالعوامل الديمغرافية التي تؤثر في المدى الطويل في الاختيار بين المساهمة او عدم المساهمة في القوى العاملة، ومعدل الادخار فيتغير مع التوزيع العمري للسكان ومن ثم معدل نمو السكان، اما معامل رأسمال الناتج يتمثل في تكنولوجيا لا تتغير الا على نحو ضئيل استجابة للقوى الاقتصادية،[4] وان هو الذي يدفع النمو في المدى الطويل وليس تراكم رأسمال.

---

[1] فتيحة بناني، **مرجع سبق ذكره**، ص24-32.

[2] حمزة ميرادسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010 ، ص45.

[3] للمزيد يمكن الاطلاع على:

-KOHLI. U, **analyse Macroéconomique**, édition université de Boeck, Bruxelles, Belgique, 1999, P425.

-Hakka M.A, **L'investissement en éducation et croissance économique en Algérie** : éléments théoriques et quelques évidences empirique, revue économique & gestion, n° 07, université d'Oran,Algerie, P66-67.

[4] روبرت سولو ، ترجمة ليلى عبود، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

وبالتالي كنتيجة يمكن ارجاع الفوارق في الدخل بين الدول للتقدم التقني، وهذا تفسير أكثر واقعية حيث نجد ان البلدان التي تمتلك تكنولوجيا متطورة لها معدل نمو أكبر من البلدان الاخرى.[1]

بالرغم من الاضافات التي قدمها الانموذج النيوكلاسيكي، الا انه لم يسلم من الانتقادات، ومن منطلقها الاساسي صعوبة وجود فروضه في الواقع العملي، اذ أغفل دور الاستثمار الاجنبي في تحقيق وفرة في رأسمال واعتبر الاقتصاد مغلق، ما افترض ان الادخار نسبة ثابتة من الدخل وأغفل انه يتوقف على عدة عوامل، وكذلك ينتقد على افتراضه ان التقدم التقني هو متغير خارجي يتحدد خارج الانموذج، حيث لم يقدموا تفسيرا لكيفية وطريقة تطور هذا العامل رغم اعتباره من اهم عوامل النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: انموذج رمسي:

تتمثل اعمال "رامسي" 1928 في البحث عن قيمة نسبة الادخار المتعلق بمسار نمو متوازن بنسبة ثابتة تكفي لمعيار الاستهلاك، حيث افترض ان هناك تحكيم بين الادخار والاستهلاك، وان الايراد الجاري للأعوان الاقتصاديين (العائلات والمؤسسات) يخضع لتفضيلات اخذين بعين الاعتبار في هذا التحكيم تعظيم منفعتها الحدية.[2] حيث قام بدراسة التوازن الطويل المدى للمستهلكين والمنتجين اولا ثم بدراسة التوازن بينهما. وبهذا يكون انموذج رامسي المرجع الثاني لنماذج النمو الاقتصادي التي تعتبر الادخار متغيرة داخلية، ويسمى ايضا بأنموذج النمو الامثلي.[3]

---

[1] Ali Raad, **what Explains the Algeria Economic Growth Record ? Across-country approach over the period 1970-2000**, Doctorat d' état in economics, Algeirs University, Algeria, 2006 ,p86-91.

*فرانك بليمبون رامسي (1904-1930) :يعتبر من مؤسسي النظرية الحديثة للاحتمالات مع كل من Savage و finetti ، ومن مؤلفاته : A Mathematical theory of saving.

[2] فتيحة بناتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

[3] سميرة شاقور، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

كانت هذه اهم الافكار التي جاءت بها المدرسة النيوكلاسيكية، لتأتي بعدها افكار جديدة ومهمة تعرف بنظرية النمو الداخلي بداية ثمانينات القرن العشرين، وتم تقديمها لأول مرة من طرف "بول رومر" وروبرت ليكاس". وفيما يلي سنقوم بعرضها باختصار.

المطلب السادس: نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الداخلي):

ظهرت هذه النظريات النمو الحديثة في منتصف الثمانينات القرن العشرين، معارضة للأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو طويل الاجل* وتوضيح سبب الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين دول العالم، مما زادت من حدة المديونية في الدول النامية وأوضحت عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير الاداء الاقتصادي بين الدول. وبالإشارة الى النظرية النيوكلاسيكية فانخفاض معدلات رأسمال والعمل في دول العالم الثالث، يؤدي الى ارتفاع هائل في معلات عوائد الاستثمار. ان السلوك الشاذ لتدفقات راس مال الدول النامية الى الدول الغنية ساعد بقوة الى تطوير المنهج الجديد للنمو الاقتصادي.[1]

حيث ارتكزت نظريات النمو الداخلي على قضية التكنولوجيا والبحث والتطوير واعتبرها اهم مصادر النمو واستمراريته، مع افتراض وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأسمال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأسمال من الانخفاض، وان معدل كل من الادخار، الاستثمار، معدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل المؤثرة على انتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم.[2]

---

[1] ميشال تودار، **مرجع سبق ذكره**، ص153-154.

*لا يمكن تحليل محددات التقدم التكنوبوجي باستخدام للاطار النيوكلاسيكي ،لانه مستقل كليا عن القرارات الاقتصادية. كما انها فشلت في اعطاؤ تفسير للاختلافات الكبيرة بين الدول المتقدمة التي تستخدم تكنولوجيا متشابهة.

[2] ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها ،دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر 3، الجزائر،2013-2014، ص30.

والنمو الداخلي هو ان ينمو الناتج بمعدل أسرع من المعدل الذي يمكن ان تحدده العوامل الخارجية لنمو الناتج، فاذا ما نما الناتج بمعدل مساوي لمجموع معدل نمو السكان مع معدل نمو المكون الخارجي للنمو التكنولوجي، نكون هنا بصدد انموذج النمو الخارجي، اي ان النمو الداخلي هو ان تكون محدداته عبارة عن عناصر داخلية.[1] هذه الاخيرة ترجمها "لوكاس" بالرأسمال البشري، و "رومر" بالمعارف، والنفقات العامة عند" بارو"، والتجديد التكنولوجي عند "اغيو هويت" اما عند "غروسمان" و "هالب مان" فركزا على تركيم المعارف وانتاج مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية لتحقيق عملية النمو. مع ذلك غفلت هذه النظرية عن بعض رؤى مما جعلها لا تخلى كغيرها من عيوب، نذكر منها[2]:

-انها اعتمدت على عدد من الفرضيات النيوكلاسيكية التقليدية والتي غالبا ما تكون غير صالحة للاقتصاديات النامية؛

-ركزت في تحليلها على المحددات طويلة الاجل لمعدلات النمو، مهملة بذلك الاثر على النمو في الاجل القصير والمتوسط؛

-اغفلت في دراستها عن وجود العديد من صور عدم الكفاية الناتجة عن ضعف البنية الاساسي، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال اسواق السلع ورأسمال في اقتصاديات العالم الثالث، هذا ما يجعل صلاحية تكون محدودة خاصة عند اجراء المقارنة بين الدول.

---

[1] فتيحة بناني، **مرجع سبق ذكره**، ص44

[2] ميشال تودار ،**مرجع سبق ذكره**، ص157-158.

خلاصة:

احاط موضوع النمو الاقتصادي اهمية بالغة في مختلف اقتصاديات الدول، ذلك نظرا لكونه الهدف الأسمى الذي تسعى الحكومات لبلوغه، لارتباطه بالدخول الحقيقية ومستويات المعيشة. ومن خلال ما تقدم في هذا الفصل من تحديد لمفهوم النمو الاقتصادي، مع ابراز الاختلاف بينه وبين التنمية الاقتصادية، وتحديدنا لمقاييس كل منهما، لنتطرق في المبحث الاخير لمختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي على انه مرتبط بعدة محددات اهمها عامل تراكم رأسمال، وعامل زيادة انتاجية من خلال الابتكارات والتطوير التي تسمح من رفعها والتي تعطي دفعا جديدا للنمو، دون احجاب لأهمية التوزيع والتحسين في المنتجات والتنظيم.

ويرجع ظهور النظريات الحديث الى عوامل تاريخية ناتجة عن النظام الخاص بحق الملكية والرأسمالية والتي منبعها المدرسة الكلاسيكية، تليها النظرية الكينزية الممثلة في انموذج هارود ودومار، الا ان الفكر الجديد الذي يرتبط بأنموذج سولو فشل وكل النماذج النيوكلاسيكية في تفسير التباعد في الاداء الاقتصادي بين مختلف الدول، هذا ما دفع نظرية النمو الداخلي التي ترجمت النمو الاقتصادي الى المعرفة العملية والتقنية، التمهين عن طريق التطبيق، رأسمال البشري، المنشآت القاعدية.....وغيرها.

وفيما يلي سنتطرق الى تفسير النمو الاقتصادي المرتبط بعامل تراكم رأسمال والانتاجية من خلال الصيغ الرياضية.

الفصل الثاني:

الأسس العملية للنمو الاقتصادي و تراكم راسمال المادي

الفصل الثاني: الأسس العملية للنمو الاقتصادي وتراكم رأسمال المادي

تمهيد:

شغلت مسألة التراكم على الدوام مكانة هامة في منظومة الفكر الاقتصاد السياسي، ذلك لارتباطها الوثيق بمسألة النمو الاقتصادي.

سنتطرق في هذا الفصل لعدة مفاهيم؛ بادئينها بموضوع الناتج المحلي الإجمالي في المبحث الاول، من خلال تعاريفه المختلفة، والتي أجمعت على اعتباره مقياسا للنشاطات الاقتصادية التي تقوم في رقعة جغرافية معينة. والدال مؤشره لمكانة الدولة الاقتصادية في سلم الازدهار والرقي أو العكس صحيح، اضافة الى طرق احسابه.

لننتقل بعدها الى مفهوم تراكم رأسمال في المبحث الموالي، لما لهذا الاخير من أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي –الذي يعتبر موضوع بحثنا–كأحد العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحددا ديناميكيا فعالا لتطوير الإنتاجية وبالتالي الناتج الإجمالي. مستعرضين في الاخير للنماذج الرياضية لمختلف النظريات الاقتصادية محاولين ابراز موضع التراكم من النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس طرحت مجموعة من التساؤلات التالية: ماذا نقصد بالناتج المحلي الاجمالي؟ ما مفهوم تراكم رأسمال وماهي علاقته بالادخار؟ وما هو محل عنصر الاستثمار وما بالمتغيرات الاقتصادية الانفة الذكر؟ محاولين الاجابة عنها من خلال هذه المباحث الموالية.

المبحث الأول: مقاييس النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، والتي تتوضح من خلال العلاقة بين كل المدخلات والمخرجات في الاقتصاد من السلع والخدمات، هاته المدخلات المستخدمة للموارد الاقتصادية المتاحة، والممزوجة في عملية انتاجها بمستوى التقني المتاح، تعمل للحصول على أكبر كمية ممكنة منها، في الاخير تحصل عناصر الانتاج* على مقابل مادي نظير مساهماتها في العملية الانتاجية.[1] ومن هذا المنطلق تكمل أهمية قياس النمو الاقتصادي وتقديراته، التي هي بالأساس انعكاس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد بحكم ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، هذه النسبة تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات، وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك ولهذا كان من الاهمية بمكان ان نتعرف على مكونات الناتج المحلي مع ابراز الطرق الثلاث لتقديره. **

---

[1] Dickinson ،Elizabeth. "**GDP: a brief history**". ForeignPolicy.com اطلع عليه بتاريخ 2015/02/02

*يقسم الاقتصاديين عناصر الانتاج الى مجموعتين: التقسيم التقليدي: العمل، الارض و راسمال و التقسييم المحدث هو: العمل و راسمال و الارض و التنظيم.

قام **سايمون كوزنيش بتطوير إجمالي الناتج المحلي من أجل تقرير قدم إلى الكونغرس الأمريكي في عام 1934 ، وبعد مؤتمر بريتون وودز في عام 1944، أصبح إجمالي الناتج الوطني الأداة الرئيسية لقياس نمو اقتصاد الدول.

المطلب الاول: مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

يعطي نمو الناتج المحلي الاجمالي صورة أولية على اتجاهات الأداء الاقتصادي، فإذا كانت معدلات النمو إيجابية ومتزايدة عبر فترة زمنية معينة فإنها تدل على الأداء الجيد للاقتصاد الوطني ونجاعة السياسات المطبقة. أما إذا كانت معدلات النمو متذبذبة أو سالبة دل ذلك على الأداء غير الكفؤ للاقتصاد الوطني.

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه:

- مجموعة القيم النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.[1]
- جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب.[2]
- هو طريقة لقياس الثروة الناجمة لبلد معين، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.[3]

نستنتج من التعاريف السابقة أن:

---

[1] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة السابعة، 2005 ، ص 107.

[2] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الاولى،2001، ص170.

[3] Home Sciences économiques , partie1.**croissance,fluctuations et crises,** chapitre 1. Quelles sont les sources de la croissance économique ? http://ses.webclass.fr/

*التدفق او التيار يتم احتسابه خلال فترة زمنية كالدخل اما الرصيد فلا ياخذ في الاعتبار الفترة الزمنية كالمدخرات او الثروة.

الناتج المحلي الإجمالي يمثل تدفقا للسلع والخدمات التي أنتجها النشاط الاقتصادي فعلا خلال فترة من الزمن*و ليس التي بيعت. ومنه فمن الضروري تحديد الفترة الزمنية التي يحتسب فيها هذا الناتج وعادة ما تأخذ الدول السنة الميلادية التي تبدأ من 01/01 من كل عام وتنتهي في 12/31 من ذلك العام وأحياناً تقوم خلال السنة باحتساب الناتج المحلي على أساس ربع سنوي أو شهري لأغراض المقارنة والقياس، وتحصل عليه بتقييم السلع والخدمات التي أنتجت خلال السنة بأسعار السوق ثم تجميع هذه القيم، وكلمة إجمالي تعني عدم استبعاد أي مبالغ بغرض الاهتلاك واستبدال السلع الرأسمالية التي تعمل في الإنتاج بسبب تقادمها، وحيث أن الدخل الناتج من الاستثمارات التي يمتلكها المواطنون والمؤسسات المحلية والدولة في الخارج لم يحسب ضمن القيمة التي وصلنا إليها واقتصرنا فقط على السلع والخدمات التي أنتجت في داخل الدولة لذلك استخدمنا كلمة محلي للتمييز بين هذه القيمة وقيمة الإنتاج الوطني الإجمالي. ونظراً إلى أننا لم نأخذ في اعتبارنا الضرائب غير المباشرة والإعانات لتعديل القيمة التي وصلنا إليها، لذلك يشار إلى هذه القيمة على أنها الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق.[1]

اذن:

الناتج المحلي الاجمالي = مجموع قيم المنتجات النهائية

ولا تكتفي الدراسات الخاصة بالحسابات القومية بقياس الدخل والناتج المحلي الوطني ومكوناتهما، بل تفيد أيضاً في تزويدنا بمؤشر مهم هو متوسط نصيب الفرد من الدخل والذي نحصل عليه عن طريق

---

[1] **مفاهيم و مصطلحات اقتصادية**،كراس رقم 15، الدائرة الثقافية المركزية،الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، اذار 2008.محملة من الرابط الالكتروني :
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/1212968425.doc

*يقسم الاقتصاد الى اربع قطاعات:1-قطاع العائلي،2-قطاع الاعمال او الانتاج،3-قطاع الحكومي،4-قطاع العالم الخارجي.

قسمة إجمال الدخل الوطني أو المحلي على عدد سكان الدولة، ويعتبر هذا المؤشر أكثر المعايير استخداماً وأكثرها تقدماً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم[1].

- **معنى المجمعّات الاقتصادية:** تعتبر النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات التي تلبي حاجيات الأفراد والجماعات من أهم النشاطات الاقتصادية، والفرق بين السلعة والخدمة أن الأولى موضوعها مادي والثانية غير مادي مثل النقل، الصحة، التعليم...إلخ.

فاذا أردنا الحديث عن حصيلة النشاط الإنتاجي ككل فإننا نكون بصدد الحديث عن الناتج الوطني الذي يعتبر من المجمعّات الاقتصادية المساعدة على تفهم الوضع الاقتصادي، شأنه في ذلك شأن بقية المجمعّات الأخرى كالدخل الوطني والإنفاق الوطني.

- **الناتج المحلي:** هو مقياس لحجم الانتاج الاقتصادي من السلع والخدمات من موارد مملوكة من قبل سكان منطقة معينة في فترة زمنية ما عادة ما تكون سنة[2]. وهو أحد المؤشرات العامة التي تقيس نتائج النشاط الاقتصادي.
- **الدخل الوطني:** هو عبارة عن تجميع لإيرادات عناصر الإنتاج بما فيها الأرض ورأسمال العمل وكذا المسير بتسييره لمختلف هذه العناصر التي تأتي لدولة من قبل الاقتصاديين والمستثمرين الذين يحملون جنسية هذه الدولة، إذا كانوا يعيشون في هذه الدولة او خارجها، فالمعيار الذي يحدد قيمة الدخل الوطني هو الجنسية.

---

[1] **مفاهيم و طرق القياس الناتج المحلي الاجمالي**، الفصل الثاني،محملة من الرابط الالكتروني:
http://site.iugaza.edu.ps/khindi/files/2010/02/.ppt
طلاب و طالبات كلية الاقتصاد و العلوم الادارية،الاقتصاد الكلي،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية،المملكة العربية السعودية،2010،ص18،محمل من الموقع www.imam1.com

[2] Salles et wolff, **Croissance et Développement**, page 06

تعتمد الدول بشكل كبير على هذا النوع من الدخل فالكثير منها يعتمد اقتصادها بشكل كبير على تحويلات المغتربين من الخارج خصوصا إذا كان هذا التحويل لاحد العملات الصعبة غير الموجودة بشكل كبير داخل الدولة.

ويمكن أيضاً تعريف الدخل الوطني بأنه مجموع دخول الأفراد خلال سنة " ويقصد بالأفراد جميع الأشخاص الطبيعيين وكذلك جميع الشخصيات المعنوية مثل الشركات الخاصة والعامة والحكومة، كما يجب أن يتأكد معنى انتماء الأفراد للمجتمع من واقع الجنسية التي يحملها هؤلاء الأفراد".[1]

وتقدير الدخل الوطني عن طريق تجميع دخول العناصر المساهمة في العملية الإنتاجية يتساوى مع الناتج الوطني المحسوب من خلال تجميع القيم المضافة المتولدة في النشاطات الاقتصادية المختلفة.

- **الإنفاق الوطني:** تجدر الإشارة أن هذا المجمّع هو مجمعّ إحصائي أكثر منه اقتصادي وبواسطته يمكن تفادي بعض المشاكل العملية والنظرية، ونتيجة لكونه غير دقيق أي يعبر عن متوسط الإنفاقات المحققة للأفراد يتم استعماله هذا المجمّع عادة في تحديد حركة النشاط على المدى الطويل.

ويمكن تعريف الإنفاق الوطني بأنه مجموع الانفاق الكلي المرغوب او المخطط له على البضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة معينة، مع الاستثناء الإنفاق على شراء السلع الوسيطة التي تستعمل في إنتاج سلع أخرى لأننا لو لم نستثنها لكن قد حسبنا الإنفاق على تلك السلع عدة مرات.

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الاسكندرية،مصر، ص40.

المطلب الثاني: حلقة تدفق الدخل–الناتج المحلي:

يعد الناتج الوطني الاجمالي من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الاداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على الانتاج. فعندما نحاول اعطاء قيمة نقدية للسلع و الخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فان مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج الوطني.

ولكي نتوصل الى مفهوم الدخل والناتج الوطني ينبغي ان نستعرض ما يعرف بحلقة التدفق الدائري للدخل[1] التي توضح العلاقات الاقتصادية المتبادلة والمتشابكة بين قطاعات الاقتصادية*. حيث سيتند مفهوم حلقة التدفق الى حقيقة مفادها ان كل دينار يتم انفاقه لشراء سلعة او خدمة، يعتبر في نفس الوقت دخلا لطرف اخر في الاقتصاد المحلي.

لنفرض اننا في اقتصاد بسيط مغلق يتكون من قطاعين فقط، قطاع العائلي وقطاع الانتاج (نظر الشكل الموالي).

---

[1] ا.منال الحربي ،**ماهية الدخل و الناتج القومي**، مبادئ الاقتصاد الكلي 102.

*يقسم الاقتصاد الى اربع قطاعات:1–قطاع العائلي،2–قطاع الاعمال او الانتاج،3–قطاع الحكومي،4–قطاع العالم الخارجي.

الشكل رقم05 مخطط التدفق الدائري للدخل (اقتصاد ذو قطاعين)

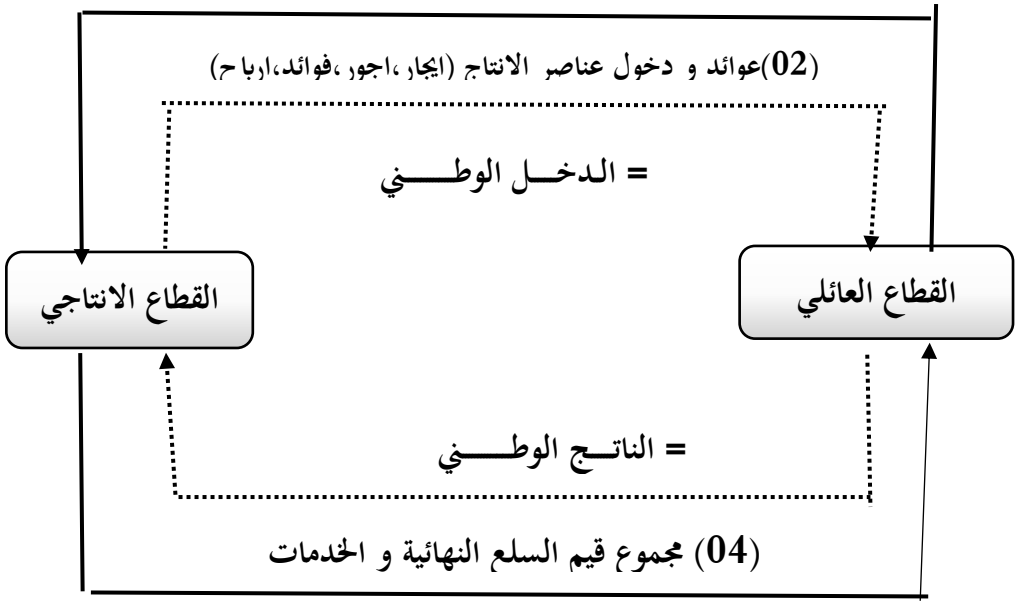

المصدر: السعيد بريبش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2007، ص45.

يقوم القطاع العائلي بتقديم خدمات عناصر الانتاج التي يملكها (عمل، ارض، راسمال، التنظيم) الى قطاع الانتاج(1). ومن جانب اخر، يقوم قطاع الانتاج باستخدام خدمات عناصر الانتاج في العملية الانتاجية، ويحصل القطاع العائلي على دخل نظير مساهمته في العملية الانتاجية (2)، ويسمى هذا بالدخل المحلي (3). اما بالنسبة لقطاع الانتاج، فانه يقوم ببيع السلع والخدمات المختلفة الى القطاع العائلي، و يمثل مجموع قيم هذه السلع والخدمات الناتج المحلي. وكذلك فان مجموع ما تم انفاقه على انتاج السلع والخدمات و شراءها يمثل الانفاق الكلي.

يتضح هنا ان كل دينار تم انفاقه في سبيل الحصول على سلعة او خدمة يمثل في نفس الوقت دخلا لمن ساهم في العملية الانتاجية لهذه السلعة او الخدمة، اي:

الناتج المحلي=الدخل المحلي=الانفاق الكلي*[1].

وتجدر الاشارة الى ان القطاع العائلي سيقوم بتوزيع دخله الى استهلاك، ادخار، واقتطاع ضريبي**.

الشكل رقم 06 حلقة تدفق الدائري الدخل (في اقتصاد ذي قطاعين)

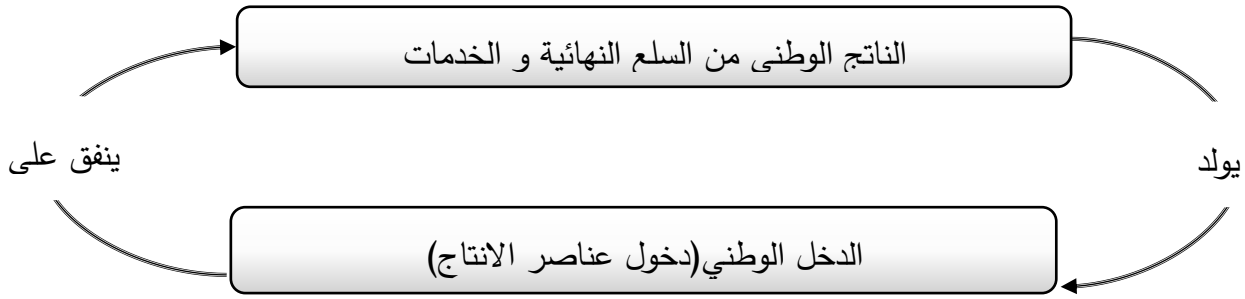

المصدر: الاقتصاد الكلي، اعداد طلبة كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية،ص20

أما في حالة اقتصاد مفتوح بقطاعاته الأربعة، فان التدفق يحدث كالاتي[2]:

-ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب إلى قطاع المنتجين، والجزء المدخر من دخله ويوجهه الى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الانتاجي.

---

[1] *-الدخل المحلي:هو مجموع دخول عناصر الانتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة./ الانفاق الكلي:هو الطلب الكلي في المجتمع و المتمثل في انفاق القطاعات الاربعة المكونة للاقتصاد.

**-الاستهلاك:جزء المخصص من الدخل للانفاق على استهلاك السلع و الخدمات

-الادخار:جزء من الدخل الفائض عن الاستهلاك حيث يتم توفير مبلغ معين من الذخل بهدف انفاقه على الاستهلاك في المستقبل

-الضريبة:جزء من الدخل يذهب الى الحكومة

[2] ا.منال الحربي ، **ماهية الدخل و الناتج القومي** ، المرجع السابق.

-يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل انفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين وصافي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحا منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي.

-يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محليا للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا من القطاع العالم الخارجي

الشكل رقم 07: مخطط التدفق الدائري للدخل (في اقتصاد ذي أربع قطاعات

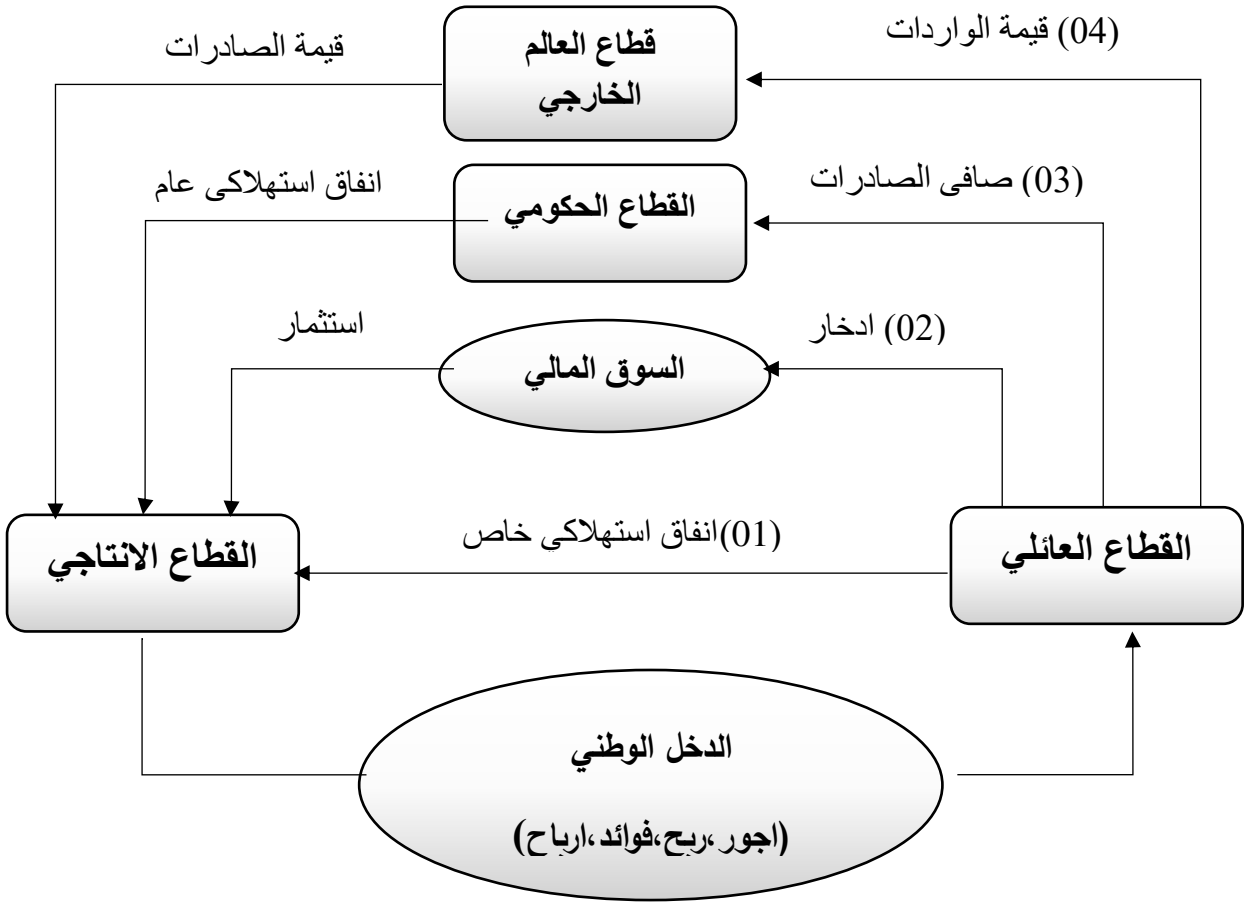

المصدر: محمد عبد المؤمن، التحليل الاقتصادي الكلي،2007، ص6.

المطلب الثالث: مقاييس الناتج المحلي الاجمالي وطرق حسابه

نظرا لأهمية حسابات الناتج المحلي الاجمالي فانه لا يعتمد في التوصل اليه على استعمال طريقة واحدة، بل هناك ثلاث طرق وذلك لمقارنة نتائج مختلفة وتفاديا الوقوع في الاخطاء واكتشافها عند الاختلاف، لكن قبل ذلك نتطرق الى بعض لمعالجة بعض المفاهيم التي نراها من الضروري التوقف عندها.

الفرع الاول: مقاييس الناتج المحلي الاجمالي:

من خلال ما سبق فان الناتج المحلي الاجمالي في سنة معينة هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة في اسعارها.

فإذا رمزنا للكمية المنتجة النهائية بـ Qi في السنة t، ولسعر الوحدة الواحدة لتلك المنتجات بـ Pi في السنة tفان الناتج المحلي الاجمالي PIB في السنة tهو:

$$PIB(t) = \sum Qi(t)Pi(t)$$

ومنه نستنتج من خلال هذه المعادلة ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي تتغير بـ:

- تغير كمية السلع والخدمات المنتجة؛
- او تغير الاسعار الخاصة بهذه السلع والخدمات؛
- او التغير في الكمية والاسعار معا.

1) الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي

إذا افترضنا ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي قد زادت مقارنة بالسنة الماضية وان هذه الزيادة سببها ارتفاع الحاصل في الاسعار، فان هذه الاخيرة لا تعبر عن المستوى الحقيقي للأنشطة الاقتصادية وانما مردها الى حدوث تضخم.

مثال توضيحي: $PIB\ (1) = Q1.P1= 200.10=2000$

$PIB(2)=Q2.P2= 200.20=4000$

$\Delta PIB= PIB(2)-PIB(1)=4000-2000=2000$ بالرغم من ان $Q(1)=Q(2)=200$

ان الزيادة من 2000 و.ن الى 4000 و.ن لا يرجع الى زيادة حقيقية في الانتاج، وانما يرجع الى ارتفاع الاسعار من 10 الى 20 و.ن، ومن اجل معرفة قيمة الناتج المحلي الحقيقي لابد من ان نلغي إثر ارتفاع الاسعار وذلك بتثبيت الاسعار بين السنوات اي:

$PIBR=Q(2).P(1)=200.10=2000$ و منه $\Delta PIB = 0$ و هذا يعني عدم وجود زيادة حقيقية في الانتاج

ان الناتج المحلي الحقيقي يعكس التغير الحقيقي في الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية فقط وليس للأسعار. اي انه يمثل مقدار ما يشتريه الافراد من منتجات بدخلهم النقدي (القوة الشرائية للدخل النقدي)، وليس مقدار ما يحصل عليه من مبالغ بصورة نقدية او ما يعبر عنه بالناتج المحلي الاسمي.

2) الناتج المحلي الاجمالي والناتج الوطني

إجمالي الناتج المحلي (PIB): القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة من جانب المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويقيمون داخل الدولة أو الأجانب الذين يعملون داخل الدولة (كل ما يتم إنتاجه محلياً).

إجمالي الناتج الوطني (PNB): القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

على ضوء هذا الفرق بين إجمالي الناتج الوطني وإجمالي الناتج المحلي نلاحظ[1]:

- أنه لا يدخل في حسابات الناتج الوطني ما ينتجه الأجانب الذين يعملون داخل الدولة.
- أن هناك عوائد لعناصر الإنتاج تخرج من دولة معينة لدول العالم الخارجي وهناك عوائد
- لعناصر الإنتاج تدخل إلى الدولة من دول العالم الخارجي كعوائد الأردنيين العاملين في دول الخليج والتي تدخل ضمن حسابات الناتج الوطني الأردني والفرق بين ما يخرج من المجتمع وما يدخل إليه يسمى بصافي عوائد الإنتاج الخارجية.

أي أن:

إجمالي الناتج الوطني = إجمالي الناتج المحلي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية.

[1] دروس و محاضرات، **مفاهيم عامة في النظرية الاقتصادية الكلية**، الفصل الثالث،محملة من الرابط الالكتروني: http://site.iugaza.edu.ps/bkofa/files/2010/02.ppt

أو صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية = إجمالي الناتج الوطني – إجمالي الناتج المحلي. إذا كانت عوائد عناصر الإنتاج التي تدخل للدولة > عوائد عناصر الإنتاج التي تخرج => تكون صافي عوائد عناصر الإنتاج موجبة والعكس صحيح. أي PNB > PIB والعكس صحيح

3) مقاييس أخرى للناتج المحلي والدخل:

3-ا) الناتج الداخلي الإجمالي: سبق أن ذكرنا أن إجمالي الناتج الوطني ما هو إلا مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في الاقتصاد المعني، إلا أن بعض عناصر الإنتاج تكون غير مملوكة للبلد المعني، أي أن هناك من عناصر الإنتاج ما هو ملك لدولة أخرى.

إذن فهناك عوائد لعناصر الإنتاج تتدفق خارج الدولة وأخرى تتدفق إلى داخل من العالم الخارجي، ويسمى الفرق بين هذين التدفقين بصافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج، فإذا أضفنا دخل عناصر الإنتاج في الخارج إلى الناتج الداخلي الإجمالي نحصل على الناتج الوطني الإجمالي أي:

الناتج الوطني الإجمالي[1] = الناتج الداخلي الإجمالي+ صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج.

3-ب) صافي الناتج المحلي: يتم على مر السنين إهتلاك العديد من الآلات والمعدات والمباني التي تستخدمها الدول في العملية الإنتاجية والتي توصل إلى الناتج الإجمالي لكل عام، ومن هنا وجب حساب قسط الإهتلاك الذي ينقص كل سنة لإجراء الإحلال والتجديد للآلات والمعدات والمباني

[1] ب-بونية و أ. سيمون ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين،**أصول الإقتصاد الكلي**، ص 46.

التي انتهى عمرها الافتراضي، وعند خصم هذا القسط الذي يسمى إهتلاك رأسمال من الناتج نصل إلى ما يسمى بصافي الناتج الداخلي.

صافي الناتج المحلي= إجمالي الناتج المحلي-امتلاك رأسمال

3-ج) صافي الدخل الداخلي:

إذا أخذنا صافي الناتج الداخلي ونزعنا منه قيمة الضرائب المباشرة فإن المحصلة تشكل ما يسمى بصافي الدخل الداخلي، كما لا ننسى إضافة الإعانات الإنتاجية أو غيرها إن وجدت.

صافي الدخل الداخلي= صافي الناتج الداخلي-الضرائب غير المباشرة+ الإعانات.

3-د) الدخل الشخصي:

لاشك أن الدخل الذي يحصل عليه الفرد يختلف نوعاً ما عن مرتبه، و الفرق هو نتيجة خصم بعض الأشياء أو إضافات قليلة أخرى، وإذا كان صافي الدخل هو مقياس عوائد عناصر الإنتاج، فإنه لا يمكن اعتباره القياس الحقيقي لما تتسلمه عناصر الإنتاج إلا إذا تم حساب الأجزاء التي يحصل عليها عنصر الإنتاج فعلاً، وكذلك إضافة الإعانات الأخرى التي يتحصل عليها، فيقتطع عادة من الراتب ما يسمى بالضمان الاجتماعي(أقساط المعاشات) كما يقتطع من أرباح الشركات ضرائب الأرباح،" كما يقتطع جزء من الأرباح تحت ما يسمى الأرباح المحتجزة ليتم تكوين المخصصات والاحتياطات منها و إبقاء بعضها كسيولة "[1] ، ومن ناحية أخرى هناك بعض الإعانات مثل مدفوعات الضمان الاجتماعي و صناديق التنمية التي يجب أن تضاف إلى دخل الفرد. فإذا تم

[1] أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، بيروت،1989، ص111.

خصم الاقتطاعات السابقة وإضافة الإعانات المذكورة إلى صافي الدخل الداخلي، نصل إلى ما يسمى الدخل الشخصي:

الدخل الشخصي = صافي الدخل الداخلي–أقساط إلزامية مختلطة –ضرائب على أرباح الشركات –أرباح محتجزة + مدفوعات الإعانات.

3–هـ) الدخل التصرفي:

وذلك عند خصم ضريبة الدخل من الدخل الشخصي للفرد نتحصل على ما يسمى بالدخل الشخصي المتاح أو الدخل التصرفي:

الدخل التصرفي= الدخل الشخصي –الضرائب المباشرة على الدخل

3–و) الفرق بين المتغيرات المتدفقة والمتغيرات المخزونة:

إن إجمالي الناتج الوطني وصافي الناتج الوطني والدخل الوطني والمفاهيم الأخرى المستخدمة في تحليل الناتج الوطني هي عبارة عن متغيرات متدفقة، هذا لأنها تقيس الكمية بالزمن، وبمأن إجمالي الناتج الوطني عبارة عن قيمة كافة البضائع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة فنقول إجمالي الناتج الوطني خلال سنة كذا مثلاً.

أما المتغيرات المخزونة فتقيس الكمية دون أن تأخذ بعين الاعتبار الزمن فعندما نقول إن قيمة مخزون رأسمال لبلد ما هو (مليار دولار مثلاً) عبارة عن آلات ومعدات ومصانع...إلخ. فهذا يعني أن هذه القيمة قد تراكمت خلال عدة سنوات، غير أن المتغيرات المتدفقة والمخزونة مرتبطة مع بعضها البعض، فمثلا يرتفع مخزون رأسمال في الاقتصاد (وهو مخزون)، لما يكون صافي الاستثمار موجب (وهو متغير متدفق).

الفرع الثاني: طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق[1] طريق الإنفاق؛ طريقة الدخل؛ طريقة الناتج من السلع النهائية والخدمات.

1) طريقة الانفاق: تتم هذه الطريقة من خلال جمع المبالغ المنفقة نهائيا لمستخدمي القطاعات الاقتصادية الأربعة، بحيث يكّون في مجموعه إجمالي الإنفاق الكلي وحسب هذه الطريقة فإن:

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق PIB= الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (C) + الإنفاق الاستثماري لقطاع الأعمال(I) + الإنفاق الحكومي الاستهلاكي(G) + صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات – الواردات)(X−M)

$$PIB= C + I + G + NX\ (X - M)$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن الإنفاق الكلي يتكون من[2]:

---

[1] استعنا لكتابة هذا الفرع بـ:

–السعيد بريبش،**مرجع سبق ذكره**، ص46–53.

– **مفاهيم عامة في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره

–يوسف عثمان عبد الكريم يوسف،**اساسيات الاقتصاد** (2)،يناير 2011.

– فاروق سحنون ،**قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي**،مذكرة ماجستير ،جامعة فرحات عباس،سطيف،2009–2010،ص82–86.

[2] السعيد بريبش،**مرجع سبق ذكره** ، ص ص 51–53.

الفرق بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية:

السلع الاستهلاكية: هي السلع التي يتم إنتاجها ثم استخدامها للاستهلاك المباشر ولا يتم استخدامها في عمليات إنتاجية لاحقة، وتشمل هذه السلع شراء السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الاستهلاكية غير المعمرة والإنفاق على الخدمات المختلفة. اما السلع الرأسمالية (الاستثمارية): هي السلع التي يتم إنتاجها ثم استخدامها في عمليات إنتاجية لاحقة، وتشمل الآلات والمعدات التي يتم استخدامها في المصانع والشركات لإنتاج السلع المختلفة.

1-ا) **الإنفاق الاستهلاكي العائلي:** يشتمل الإنفاق الاستهلاكي العائلي على ثلاثة أمور هي:

(1-ا-1) شراء السلع الاستهلاكية غير المعمرة، (1-ا-2) شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، (1-ا-3) الإنفاق على الخدمات المختلفة

1-ب) الإنفاق الاستثماري: يُعرف الإنفاق الاستثماري بأنه الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فإنشاء مصنع لإنتاج سلعة معينة يمثل استثماراً لأنه يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما أن إنشاء شركة نقل وشحن تمثل استثماراً لأنها تؤدي إلى توفير خدمة يحتاجها المجتمع كما تعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويتكون الإنفاق الاستثماري من ثلاث عناصر أساسية هي:

1-ب-1) التكوين الرأسمالي الثابت: ويشمل شراء السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات وهي السلع التي تستخدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى، إضافة إلى الاستثمار في المباني والعقارات والأجهزة المختلفة المستخدمة في العملية الإنتاجية، ويمثل هذا العنصر من الاستثمار تدفقاً يضاف إلى رصيد رأسمال في المجتمع.

1-ب-2) التغير في المخزون السلعي: هو عبارة عن التغير في المخزون السلعي من مواد أولية وسيطة وسلع نهائية، فالمنتج لا يقوم ببيع جميع ما ينتجه فور إنتاجه بل يخزن جزء من هذا الإنتاج توقعاً لطلبات عملائه، كما يقوم بتخزين جزء من المواد الأولية والوسيطة حتى لا يتوقف إنتاجه إذا لم يستطع الحصول على هذه المواد في الأوقات المحددة للإنتاج، وهذا النوع من الاستثمار يسمى استثماراً في المخزون.

كما يشمل التغير في المخزون السلعي شراء قطع الغيار لمواجهة المستجدات الإنتاجية الطارئة، فمثلاً عند شراء معدات ألمانية المنشأ، نرى أن المنتج قد اشترى معها العديد من قطع الغيار خشية تعطل أحد الأجهزة، وبالتالي فإن إحلال القطع الجديدة مكان التالفة سيحول دون تعطل عملية الإنتاج بالكامل بانتظار وصول البديل من ألمانيا، وبهذا فإن تراكم مثل هذه المعدات وقطع الغيار يكون ما يسمى المخزون، أو امتلاك رأسمال وتدخل حساباته تحت طائلة الاستثمار.

1-ب-3) الاستثمار في المباني السكنية والمشاريع الإنشائية: يعتبر بناء المنازل والإنشاءات جزءاً مهماً من الاستثمارات، حتى ولو كان البناء من أجل السكن، وذلك لأن بناء المنازل السكنية يشغل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، كما يشغل أعداد كبيرة من المصانع والمعامل التي تنتج المواد الخام اللازمة للبناء، ويستحوذ الاستثمار في المباني السكنية وقطاع الإنشاءات ما نسبته 20% من إجمالي الاستثمارات لأي اقتصاد.

1-ج) الإنفاق الحكومي: يشمل الإنفاق الحكومي العديد من النفقات منها:

(1-ج-1) دفع رواتب الموظفين الحكوميين كالأطباء والمهندسين والمدرسين وأصحاب الحرف والمهن العاملين في القطاع الحكومي.

(1-ج-2) مشتريات الحكومة من السلع والخدمات كالأثاث والأدوات المكتبية، وهي تشبه في ذلك القطاع العائلي من حيث الإنفاق الاستهلاكي.

(1-ج-3) قيام الحكومة ببناء المدارس والمستشفيات عن طريق التعاقد مع مقاولين للقيام بهذه الأعمال.

1-د) إنفاق القطاع الخارجي: يشمل الإنفاق في هذا القطاع على عنصرين:

1–د–1) الصادرات وهي ما يتم تصديره من سلع وخدمات تنتج محلياً إلى دول العالم الخارجي.

1–د–2) الواردات وهي ما يتم استيراده من سلع وخدمات تنتج خارج الاقتصاد الوطني.

والفرق بين الصادرات والواردات يمثل صافي الإنفاق الخارجي، وهو الذي يدخل ضمن إجمالي الإنفاق الكلي (الطلب الكلي).

–بالرغم من سهولة هذه الطريقة من الناحية النظرية الا انه يكتنفها بعض الصعوبات من الناحية العملية وذلك لوجود الكثير من المشاكل الاحصائية كاحتساب قيمة الاعمال المنزلية التي يقوم بها الافراد وغيرها.

2) طريقة الدخل

من أجل تقدير الدخل الوطني لابد من تعريف الدخل الفردي، ثم القيام بحصر دخول أفراد المجتمع وبعد ذلك يتم جمع هذه الدخول مع تفادي التكرار الحسابي.

2–ا) صافي الدخل المحلي: حيث يعرف صافي الدخل المحلي بأنه عبارة عن دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة، ومن هذا التعريف يتضح لنا أنه لا بد أن تساهم عناصر الإنتاج في إنتاج الناتج المحلي حتى يمكن احتساب ما تحصل عليه من دخول ضمن الدخل المحلي، معنى ذلك أن مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تقوم الحكومة بدفعها للعجزة والمسنين والمعوقين لا تدخل ضمن قيمة الدخل المحلي، كذلك انتقال ملكية أصل من الأصول القائمة كالمنزل أو الأوراق المالية كالأسهم والسندات لا تدخل في حساب الدخل المحلي.

لذا فالعوائد أو الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج، والتي تدخل في حساب الدخل المحلي هي[1]:

2-ا-1) الأجور والمرتبات: وتمثل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية أو بدل السكن أو غيره.

2-ا-2) الأرباح والفوائد الربوية: الأرباح مثل: أرباح الشركات والمؤسسات التعاونية وغيرها، أما الفوائد الربوية فتمثل العائد على الأموال المودعة في البنوك أو التي يحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال نتيجة لعمليات الإقراض التي يقومون بها.

2-ا-3) الإيجارات: وتشتمل على إيجارات المساكن والمحلات التجارية والمزارع، كما تشتمل على قيمة تقديرية لإيجارات المساكن التي يقطنها أصحابها وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراعات أو حقوق التأليف.

2-ا-4) دخول أصحاب الأعمال الصغيرة: وهي التي لا تدخل ضمن البنود السابقة مثل دخول أصحاب المحلات الصغيرة كالبقالات الصغيرة والمطاعم وغيرها.

مما سبق يمكن كتابة معادلة صافي الدخل المحلي كما يلي:

صافي الدخل المحلي = الأجور والمرتبات + الأرباح والفوائد + الإيجارات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة.

---

[1] السعيد بريبش،**مرجع سبق ذكره**، ص ص 49-51.

2–ب) الضرائب غير المباشرة: تشمل الضرائب غير المباشرة ضريبة الإنتاج وضريبة المبيعات، وهذه الضرائب تفرضها الحكومة على المنتجين وتدخل ضمن تكلفة الإنتاج، والتي غالباً ما يتحمل المستهلك الجزء الأكبر منها، وعلى ذلك فهي لا تمثل دخلاً لأي عنصر من عناصر الإنتاج، ومن ثم فهي لا تدخل ضمن صافي الدخل المحلي بل تدخل ضمن إجمالي الدخل (الناتج) المحلي.

2–ج) امتلاك رأسمال: هو عبارة عن رصيد نقدي يخصص لإحلال آلات ومعدات جديدة محل الآلات والمعدات التي تهتلك خلال العملية الإنتاجية، أو يخصص لصيانة الآلات التي أصابها العطب أثناء الإنتاج، كما يشمل قطع الغيار للآلات وهي اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية.

وحيث أن امتلاك رأسمال يعد تكلفة من وجهة نظر المنتج ولا يعد دخلاً لأي عنصر من عناصر الإنتاج فيحتسب ضمن إجمالي الدخل المحلي وليس صافي الدخل المحلي لأنه كما أشرنا سابقاً فإن صافي الدخل المحلي هو ما يتسلمه عنصر الإنتاج نتيجة مساهمته في العملية الإنتاجية.

2–د) **الإعانات الإنتاجية:** هي عبارة عن مدفوعات تدفعها الدولة من ميزانيتها لبعض المنشآت التي تقوم بإنتاج سلع أو خدمات ضرورية بغرض جعل أسعار هذه السلع أو الخدمات في متناول المستهلكين، ويتم طرح الإعانات الإنتاجية من إجمالي الناتج المحلي.

اذن، حسب هذه الطريقة فإن إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق يكتب من الشكل:

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل = صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + امتلاك رأسمال – الإعانات الإنتاجية.

أو: **الشكل رقم 08: حساب الناتج الوطني بطريقة الدخل**

المصدر: من اعداد الباحثة

3) طريقة الإنتاج (طريقة الناتج من السلع النهائية والخدمات):

يمكن احتساب إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنتاج حسب المعادلة التالية:

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنتاج = السلع الزراعية + السلع الصناعية + الخدمات المختلفة.

تتحقق الطريقة العملية في تقدير الناتج الوطني عن طريق ضرب الكميات المنتجة في أثمانها، وكذلك حساب قيمة الخدمات التي تباع في السوق بمعرفة أسعارها من خلال معرفة تكلفتها. وإزاء الصعوبات العملية وصعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة نظرا إلى إهمال الخدمات والأعمال التي تتم في المنازل لأغراض عائلية وكذلك فإن حساب قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة قد يؤدي إلى تكرار حساب قيمة السلعة لعدة مرات، ذلك لأن بعض المنتجات يتم استخدامها

في نفس الفترة من أجل إنتاج منتجات أخرى، فتدخل قيمة الأولى في قيمة الثانية مرة أخرى. ولتفادي مشكلة التكرار نستعمل طريقتين لتقدير الناتج الوطني وهما: طريقة المنتج النهائي وطريقة القيمة المضافة.

3-ا) طريقة المنتج النهائي:

وتقوم على حساب قيمة جميع أنواع المنتجات النهائية، أي أنها تستبعد السلع الأولية والوسيطة التي تستعمل في إنتاج منتجات أخرى خلال فترة التقدير.

وكما هو معلوم فإن جميع السلع الاستهلاكية هي منتجات نهائية، هذا لا يعني أن المنتجات النهائية هي سلع استهلاكية فقط و إنما هي كل السلع الاستهلاكية مضاف إليها السلع الإنتاجية التي تم إنتاجها خلال فترة التقدير و لم تستعمل في عمليات إنتاجية، ولذلك نأخذ القيمة الكلية للآلات و مباني المصانع التي أنتجت أو تم إنشاؤها خلال فترة التقدير في حساب المنتج النهائي مالم تكن قد استخدمت في عملية الإنتاج، وكذلك اعتبار المنتجات التي أضيفت إلى المخزون منتجات نهائية، كما يجب علينا أن لا نغفل عن حساب المنتجات النهائية التي مازالت قيد الإنتاج في الآلات، إذا حسبنا هذه السلع فلا بد أن نحرص على أن نقتطع من حسابنا قيمة جميع الأعمال المماثلة التي لم تكن قد خرجت بعد من آلات الإنتاج في أول المدة.

أما تقدير السلع الإنتاجية المعمرة، أي تلك التي أنتجت في فترة سابقة ولكنها تستخدم في العملية الإنتاجية لعدة سنوات فيدخل في حساب الناتج الوطني قسطها السنوي للاستهلاك، فإذا فرضنا مثلاً أن السلعة الإنتاجية تعمر عشر سنوات فإنه يصح أن نفترض أن معدل استهلاكها يتم على أساس سنوي يقدر بعشر قيمتها سنوياً، بعد ذلك نقوم باستقطاع هذا القسط السنوي من القيمة الكلية للسلع المعمرّة وذلك لاحتساب صافي قيمتها الذي يدخل في تقدير المنتج النهائي.

إذا حسبنا قيمة الناتج الوطني دون الأخذ بالاعتبار استقطاع الاستهلاك الرأسمالي السنوي فإننا نطلق عليه مصطلح الناتج الوطني الإجمالي.

"أما إذا أخذنا في اعتبارنا الاستهلاك الرأسمالي وقمنا بخصمه فإننا في هذه الحالة نحصل على ما يسمى الناتج الوطني الصافي".[1]

3-ب) طريقة القيمة المضافة:

تستعمل طريقة القيمة المضافة لتفادي التكرار الحسابي عند حساب الناتج الوطنيون نقصد بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة. "[2]وتتلخص هذه الطريقة في حساب القيمة المضافة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد ثم تجميع هذه القيم المضافة لجميع القطاعات من أجل الحصول على الناتج الوطني.

ولشرح عملية التجميع هذه يمكن أن ننظر إلى الاقتصاد كخط تجميعي ضخم يتكون من مراحل إنتاجية متتالية، في البداية نجد الأنشطة الأولية والواردات من الخارج، وبعد ذلك نجد صناعات السلع الوسيطة الواحدة تلوا الأخرى ثم في نهاية الخط التجميعي نجد الصناعات التي تنتج السلع النهائية، ولمعرفة المستخدم من المواد الخام في العملية الإنتاجية في الفترة الجارية فإننا نقوم بطرح المخزون الخام آخر المدة من المخزون الخام أول المدة.[3]

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[2] عمر صخري، **التحليل الإقتصادي الكلي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ص18.

[3] السعيد بريبش، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 47-49.

وما يعترضنا عند حساب القيمة المضافة أيضاً الاستهلاك الرأسمالي فقيمة استخدام الآلات في العملية الإنتاجية ينبغي أن تستقطع من قيمة الإنتاج عند حساب القيمة المضافة، وإذا قمنا بذلك فإننا نحصل على القيمة المضافة الصافية.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن طريقة القيمة المضافة أو المنتج النهائي لتقدير الناتج الوطني ينبغي أن تعطينا نفس النتيجة وذلك ما يتحقق إذا تمت كل منهما بالدقة المطلوبة واستعمال طريقة موحدة لمعالجة المخزون والاستهلاك الرأسمالي. (انظر الملحق رقم 01 جدول 01)

المطلب الرابع: مثبط اسعار الناتج المحلي الاجمالي (الارقام القياسية للأسعار) والخداع النقدي: [1]

المؤشر هو رقم أو سلسلة من الارقام تبين لنا التغيرات التي طرأت على مجمع ما كالدخل الوطني، الانتاج الوطني .... وغيرها على مدار فترة معينة. وتستخدم هذه المؤشرات لمعرفة اتجاهات الاسعار في اقتصاد المجتمع المدروس. كما ان هذه المؤشرات تساعد على قياس التغيرات الحقيقية بأبعاد إثر التشوهات السعرية او ما يعرف بالخداع النقدي. حيث تستخدم هذه الارقام القياسية في تحويل القيمة النقدية (الاسمية) الى قيمة حقيقية او العكس.

- وهو عبارة عن قسمة قيمة المتغيرة في فترة معينة او مكان معين على قيمتها في فترة اخرى او مكان اخر

---

[1] قمنا بانجاز هذا الجزء بالاستعانة ب:

– –محمد عبد المومن ، **مرجع سبق ذكره** ، ص28.

–اشرف سمارة،**احصاءات الاسعار الارقام القياسية**، تموز 2011.

–احمد الاشقر،**الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، عمان،2007، ص ص 46–47.

- يطلق على الفترة التي تسبب اليها فترة الاساس (o)
- الفترة التي ننسبها فترة المقارنة(t)
- كذلك بالنسبة للمكان المنسوب اليه مكان الاساس
- المكان الذي ننسبه مكان المقارنة

فعند دراسة نمو اي ظاهرة وليكنPIB مثلا من فترة الى اخرى يجب الانتباه الى ان التغير في قيمتها بالزيادة او النقصان في الوحدات الحقيقية كما قد يكون اساسه نقدي (ارتفاع او انخفاض الاسعار دون الكميات) او قد يكونا معا.

وبحكم ان النظرية الاقتصادية تركز على دراسة الظواهر الحقيقية، فيجب استبعاد تلك التقلبات الناتجة عن التغير في الاسعار للوصول الى قياس التغير الحقيقي حيث من دون ذلك يستحيل اجراء مقارنة لوجود ما يعرف بالخداع النقدي.

فاذا كان def(t) رمز لمثبط أسعار الناتج المحلي في السنة t

$$\text{def(t)} = \frac{PIB(t)}{PIBo(t)} \times 100$$

وبتعويض كل من PIB (t) وPIBo(t) بما يساويه في المعادلة نجد:

$$def(t) = \frac{\sum \text{Qi(t)Pi(t)}}{\sum \text{Qi(t)Pi(o)}} x100$$

و اذا قسمنا كلا من البسط و المقام، نجد:

$$def(t) = \frac{\sum \text{Qi(t)Pi(t)} / \sum \mathbf{Qi(t)}}{\sum \text{Qi(t)Pi(o)} / \sum \mathbf{Qi(t)}} x100$$

نلاحظ هنا ان البسط في هذا الكسر هو الوسط الحسابي للأسعار المنتجات Qi(t) التي صنعت في السنة t ، كذلك فان المقام في الكسر هو الوسط الحسابي للأسعار Pi(o) في السنة الاساس o مرجحا بكميات المنتجات النهائية Qi(t) .

ومنه فان مثبط اسعار الناتج المحلي لنا الوسط الحسابي المرجح للأسعار في السنة **t**.

المطلب الخامس: محدودية الناتج المحلي الاجمالي

بالرغم من استخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بشكل واسع من قبل الاقتصاديين لاعتباره أداة من أدوات التحليل الاقتصادي وأساسا لبناء الخطط الاقتصادية ووسيلة لقياس التباطؤ الاقتصادي والتعافي منه، والقدرة النقدية للاقتصاد لمعالجة الاختلالات، وكذا للمقارنات الدولية، إلا انه يعاب على انه مقياس محايد، لا يقيس رفاهية وغنى شعب معين. فهو يوضح بتجرد قدرة الاقتصاد العامة على الدفع بالتنمية المستدامة الاجتماعية والبيئية. أمثلة ذلك[1]:

- توزيع الثروة – الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب الفرق في الدخل بين المجموعات الديمغرافية المختلفة.

---

[1] استعنا لكتابة هذا الفرع:

- "Eric Zencey–G.D.P. R.I.P.". Nytimes.com. August 2009

اطلع عليه بتاريخ 2015/03/03

–Les limites du produit intérieur brut (PIB) ,toupictionnaire :sur le site

http://www.toupie.org/dictionaire/Pib_limites.htm اطلع عليه 2015/03/21 بتاريخ

–السعيد بريبش،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 41–42.

- المعاملات خارج السوق – الناتج المحلي الإجمالي يستثني الأنشطة التي لا تتم خلال السوق، مثل الإنتاج المنزلي والخدمات التطوعية.
- الاقتصادي الموازي – الناتج المحلي الإجمالي الرسمي يقدر عدم احتساب الاقتصاد الموازي والسوق السوداء، في أي عمليات تضيف للإنتاج، مثل التجارة غير النظامية وانشطة تجنب الضرائب، غير مسجلة، متسببة في تقليل قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
- قيمة الأصول – الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان قيمة الأصول في الاقتصاد. وهذا يشابه تجاهل ميزانية شركة كاملة والحكم عليها عن طريق قائمة الدخل فقط.
- الاقتصاد غير المالي – الناتج المحلي الإجمالي يهمل الاقتصاد الذي لا يلعب المال دورا فيه، مؤثراً بالتالي على دقة الناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، في الدول التي يحدث فيها عمليات تجارية مهمة بشكل غير رسمي، أجزاء من الاقتصاد المحلي صعبة التسجيل .المقايضة يمكن أن تكون بارزة أكثر من استخدام المال، وحتى في الخدمات
- إنتاج الكفاف– الناتج المحلي الإجمالي أيضا يهمل إنتاج الكفاف وهو محاولة مجموعة ما إنتاج منتجات في فترة معينة بحيث لا تزيد ما يجب أن يستهلكوه في تلك الفترة لكي يبقوا على قيد الحياة.
- تطوير الجودة وإدراج منتجات جديدة – بدون تعديلات الجودة والمنتجات الجديدة، الناتج المحلي الإجمالي يقلل من النمو الاقتصادي الفعلي، فعلى الرغم من أن تميز حاسبات اليوم بالتعقيد مقارنة بحاسبات الماضي، الا ان الناتج الوطني الإجمالي يتعامل معها كنفس المنتج بحساب القيمة المالية فقط، مثلا استحداث منتجات جديدة هو شيء صعب القياس بدقة ولا يعكس على الناتج المحلي الإجمالي حقيقة امكانيته من رفع مستوى المعيشة.فهو مقياس كمي و ليس نوعي و بالتالي لا يظهر التحسن و التطور الذي جرى على البضائع و الخدمات النهائية.

- ما يتم إنتاجه–الناتج المحلي الإجمالي، حسابات الناتج المحلي لا تفرق بين أوقات الرفاه وأوقات النكبات والكوارث، فمثلا إذا حدث هزة أرضية أو كارثة طبيعية في دولة ما، فإن تلك الدولة ستقوم بأعمال إعادة البناء والإنفاق وهذا يعني أن ناتجها المحلي سيزداد، وهذه الزيادة لا تعني بالضرورة زيادة رفاهية تلك الأمة.
- استدامة النمو – الناتج المحلي الإجمالي، مثلا دولة ذات اقتصاد ريعي حققت ناتج محلي إجمالي عالي من لاستخدامها لمصادرها الطبيعية.
- المقارنات بين الدول في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تكون غير دقيقة لأنها لا تأخذ في الحسبان الفوارق المحلية في جودة المنتجات، وحتى عند تعديلها للقوة الشرائية.
- أغلب الناس في الوقت الحاضر، وخاصة في الدول المتقدمة يرغبون في العمل عدد ساعات أقل عكس ما كان عليه الحال قبل أربعين أو خمسين سنة وذلك نتيجة مفاضلتهم ما بين أوقات الراحة وأوقات العمل، وهذا ما يؤدي ربما لأن تكون حسابات الناتج الوطني اليوم أقل منها في الأمس.
- لا يمكن للناتج الاجمالي ادراج تكاليف الهواء والتلوث والنفايات السامة والفوضى وغيرها من التكاليف الاجتماعية التي تقلل من الرفاهية الاجتماعية، كما لا يمكن حذفها من الناتج الاجمالي وبالتالي الحصول على القيمة الحقيقية له، لكن الامر من ذلك هو ان الاموال التي تدرج للتقليل من هذه الاثار والمخلفات السلبية تدرج في حساب الناتج.

وعلى رغم من كل هذه العيوب والمساوئ المتعلقة بحسابات إجمالي الناتج الوطني فإن هذا الأخير يعتبر كتقدير تقريبي للنشاط الاقتصادي، كما يعطى صورة دقيقة نوعاً ما حول الاقتصاد الوطني.

المطلب السادس: أهمية حسابات الناتج

تعد حسابات الناتج الوطني ذات أهمية بالغة، إذ يعتبر مقياس إنتاج البلد من البضائع والخدمات، كما أنه من أهم المؤشرات الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة، وتتجلى أهميته في النقاط التالية:[1]

- تقدير نجاح السياسة الاقتصادية للدولة: وتتمثل السياسة الاقتصادية للدولة في القرارات والإجراءات التي تتخذها لتهيئة الجو الملائم للنشاط الإنتاجي وتوجيهه توجيهاً صحيحًا. فقد ترغب الدولة في تخفيض معدلات الضرائب أو زيادة عرض النقود أو زيادة الاستثمارات وترغب في معرفة نتائج هذه السياسة الاقتصادية. عندئذ تأخذ تقديرات الناتج الوطني للسنوات التي أعقبت تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة وتقارنها بنتائج السنوات السابقة، فإذا تبين أن الناتج الوطني قد زاد بمعدل يفوق معدل الزيادة السنوية المعتادة فإنه يمكن تفسير ذلك بنجاي السياسة الاقتصادية الجديدة.
- دراسة بعض المظاهر الهامة للبنيان الاقتصادي: لا تبين البيانات الخاصة بالناتج الوطني مجموع هذا الناتج في السنوات المختلفة فقط وإنما تبين أيضاً مكوناته، أي مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج الوطني والتغيرات التي تطرأ على مساهمة كل قطاع في الناتج الوطني نتيجة التغيرات التي تحصل عند تحديث القطاع نفسه مثلا.
- بحث توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج: يهتم الاقتصاديون اهتماما بالغاً بالتوزيع الوظيفي للدخل، أي نصيب عوامل الإنتاج نتيجة مساهمتها في الناتج الوطني والمتمثلة في الرواتب والفوائد والريوع والأرباح.

---

[1] عمر صخري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص28-32.

- قياس مستوى رفاهية الأفراد: عند تقييم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تجرى في بلدام خلال فترة معينة لا يؤخذ فقط مؤشرات نمو الدخل الوطني بل يجب أن يؤخذ إلى جانبه معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي، والذي هو حاصل قسمة الناتج الوطني أو الدخل الوطني على عدد السكان، باعتبار أن متوسط دخل الفرد يبين الصورة الأدق للتغيرات التي طرأت على المستوى المعيشي للأفراد.

وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات والمساوئ المتعلقة بأجمالي الناتج الوطني فان هذا الاخير يعتبر كتقدير تقريبي جيد للنشاط الاقتصادي يعطي صورة تقريبية واضحة الى حذ ما حول وضع الاقتصاد الوطني، كما تقسيمه من حيث المصدر بين قطاعات النشاط المختلفة يبرز مدى مساهمة كل قطاع في الناتج يسمح لنا بأخذ صورة عن مدى تقدم البلد أو كونه سائراً في طريق النمو.

المبحث الثاني: تراكم الرأسمال المادي –مفهومه واقسامه–

تظهر الاهمية الاقتصادية لعنصر تراكم رأسمال كمتغير اقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في مسار التنمية، لاسيما ارتباطه سوآءا كان ذلك بشكل مباشرا او غير مباشر بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى كالادخار والاستهلاك والدخل ومستوى النمو. إذ يعتبر أحد اهم العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحددا ديناميكيا فعالا لتطوير الاقتصاد، حيث ان التراكم ليس مجرد وسيلة لتجديد الانتاج الموسع للناتج فحسب، بل ايضا عملية لتجديد الانتاج الموسع للعلاقات الاجتماعية.

ويتفق خبراء الاقتصاد من مختلف المدارس الاقتصادية على تقسيم رأسمال الى قسمين، الاول رأسمال دائم (المباني والادوات ومواد الطاقة....) وراس مال متغير (العمل) والمتعلق بإنتاج القيم وأصل هذه القيم، والقسم الثاني رأسمال ثابت (السلع التي تعطي خدمات وتساهم في العملية الانتاجية عده مرات) ورأسمال متداول (الاموال التي تخصص لشراء الخدمات) والمتعلق بالمنظور المحاسبي[1]. تتفاعل هذه المتغيرات الاقتصادية من خلال الية العرض والطلب لتحدد مفهوم القيمة. هذه التقسيمات والاضافات جاءت امتدادا لتطور الوقائع الاقتصادية والسياسية وللقيم الاخلاقية. مما استوجب من خلال هذا المبحث تناول لاهم جوانب هذا العنصر مع ابراز مكوناته واقسامه.

---

[1] للمزيد من التفاصيل انظر:عباس فاضل الدليمي، **وظيفة الاستخلاف و تراكم راسمال في النظام الاقتصادي الاسلامي**،مجلة الفتح،العدد 39،نيسان2009.

المطلب الاول: مفهوم تراكم رأسمال المادي

يحتل رأسمال كمفهوم اقتصادي مكانة مهمة في النظرية الاقتصادية، خاصة في النماذج الكلية ونظريات النمو، اذ لا تكاد تخلو دراسة تبحث في محددات النمو الاقتصادي دون الاشارة الى رأسمال ودوره المحوري في بعث هذا النمو، فهو يعد من اهم مدخلات الانتاج وفقا لكل توابع الانتاج. ويمكن تعريف تراكم رأسمال على النحو التالي:

لغة: تراكم (فعل) كوّم، وتكدّس وتوال وتكاثر [1]، واجتمع بكثرة وتجمع فوق بعض، عكس تفرق.

اصطلاحا: هو تحويل جزء من فائض الإنتاج الاجتماعي الى قوى إنتاجية جديدة (وسائل عمل وقوة عمل). سيتجه جزءا من الناتج الاجتماعي الإجمالي للاستهلاك النهائي (الدمار) وجزءا منه للاستهلاك الإنتاجي (الاستثمار) [2].

ويتضمن الناتج الاجتماعي السلع الممثلة لعمل اجتماعي سابق وكذلك الناتج الصافي للسلع المتولدة عن إنفاق جديد من العمل الاجتماعي وفي كل المجتمعات التي يسمح مستوى الإنتاجية بتحقيق فائض في الإنتاج (والذي يشكل جزءاً متكاملاً من الناتج الصافي)، ومنه فإن طريقة التصرف بهذا الفائض ستشكل إحدى المشاكل الأساسية للحياة المادية. فإذا ما استهلك فائض الإنتاج بكامله فإن الادخار سيكون معدوماً في مثل هذه الحالة، ويصبح من المستحيل تطوير القوة المنتجة بشكل فعال وعلى العكس، إذا ما تحول جزء من فائض الإنتاج الى الاستثمار، أي إذا تحول جزء منه الى

---

[1] قاموس المعاني،محملة على الرابط http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ مطلع عليه بتاريخ 2015/03/03.

[2] **مفاهيم و مصطلحات اقتصادية**،مرجع سبق ذكره.

وسائل إنتاج والجزء الأخر الى قوة عمل فإن هذا التحول سيشكل عملية التراكم بمعناها الدقيق لهذا يظهر التراكم كإحدى عوامل تطور المجتمع.

وكما يعرف مصطلح تراكم رأسمال حسب القاموس الفرنسي"la toupie" :

بالعملية التي تسمح بادخار وفورات الإنتاج أو الأصول المالية. وهي بجانب العمل والتقدم التقني احدى عوامل الإنتاج الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية. ويستمد هذا المفهوم من الاقتصاد الكلاسيكي آدم سميث وديفيد ريكاردو[1].

حيث ينطوي هذا المفهوم الى الاشارة إلى الأرباح التي تصبها الشركات لزيادة اتساع قاعدتها المالية. بمعنى اكتساب المزيد من الأصول التي يمكن استخدامها لخلق المزيد من الثروة أو الرفع من قيمتها[2].

فهي العملية التي يمكن من خلالها الحصول على مخزون رأسمال إضافي، و الذي بدوره يستخدم في العملية الإنتاجية ،مستخدمة المعدات الرئيسية كالآلات و المصانع والتي تستخدم لإنتاج سلع. ومن اجل اهمال إثر الإهتلاك لابد أن تكون عملية تراكم رأسمال مستوفاة على فائض من حجم الراسمال الضروري لهاته العملية[3].

إن مصدر التراكم الرأسمالي هو فائض القيمة الذي يخلقه عمل العمال المأجورين، المجاني، ويخصص قسم منه لتوسيع الإنتاج. وبمقدار التراكم يزداد باضطراد معدل فائض القيمة، وكمياته.

---

[1] **قاموس الفرنسي** " **la toupie**" محمل على الرابط :
http://www.toupie.org/Dictionnaire/index.html اطلع عليه بتاريخ :2015/01/01.

[2] مقال محمل من الرابط /http://www.investopedia.com/dictionary مطلع عليه بتاريخ 2015/02/17.

[3] مقال محمل من الرابط: /http://www.economicshelp.org/blog/glossary مطلع عليه بتاريخ 2014/12/12.

ويتم تراكم الرأسمال أثناء عملية تجديد الإنتاج الرأسمالي الموسع، كما ترتبط عملية تراكم رأسمال بنمو التركيب العضوي لرأسمال*[1].

ويطلق اصطلاح رأسمال على كل ثروة انتجها العمل الانساني واستخدمت في انتاج ثروات اخرى او في الحصول عليها[2]، فهو يعبر بشكل اساسي عن قيمة كافة الموارد والوسائل والادوات والايدي العاملة الثابتة والمتحركة اللازمة لإنتاج دورة اقتصادية كاملة التي تعد هي الفترة التي يحتاجها المشروع لإعادة تجديد رأسمال المتحرك.

ويتميز مخزون رأسمال من التراكم الرأسمالي بان الاول رصيد في لحظة معينة، يتضمن تراكما تاريخيا لما تبقى من النشاط الاقتصادي المستمر والذي يطلق عليه "التراكم الرأسمالي"، بمعنى ان التراكم الرأسمالي من جهة مقابلة هو تدفق يقابله مخصص الاهتلاك بصفه تسربا.[3]

---

[1] موسوعة الاقتصاد و التمويل الاسلامي،**نظرية القيمة و فائض القيمة في الاقتصاد السياسي الماركسي**،محملة على الرابط الالكتروني : http://iefpedia.com اطلع عليه بتاريخ 2015/03/26.

* **التركيب العضوي لراسمال** هو نسبة قيمة الرأسمال الثابت الى قيمة الرأسمال المتغير، باعتبار أن هذه النسبة تعكس التركيب التقني لراسمال، أي نسبة كتلة وسائل الإنتاج الى كمية العمل الحي الذي يسيّرها. مع تطور الرأسمالية، وتقدم التكنيك، تزداد كتلة وسائل الإنتاج المستخدمة في المؤسسات بصورة أسرع من ازدياد عدد العمال، وينتج عن ذلك أن الرأسمال الثابت ينمو بوتيرة أسرع من نمو الرأسمال المتحرك، وهو أمر يعتبر احد أهم أسباب تشكل الجيش الاحتياطي الصناعي، وإفقار البروليتاريا. أما النتيجة الثانية لهذه العملية هي ميل معدل الربح الى الانخفاض، باعتبار إن معدل الربح يتناسب تناسبا عكسيا مع زيادة التركيب العضوي لراسمال. إن نمو التركيب العضوي لراسمال يؤدي الى تراكم الرأسمال وتمركزه، ويفاقم التناقضات بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والشكل الرأسمالي للحيازة.

[2] يوسف محمد رضا،دراسات في الاقتصاد السياسي،منشورات المكتبة المصرية ،بيروت ،لبنان،دت،ص140.

[3] عماد الدين احمد المصبح، **قياس مخزون راسمال القطاعي في سورية،مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان 67-68/صيف –خريف 2014،ص126.

المطلب الثاني: تقسيمات رأسمال:

ينقسم رأسمال الى عدة اقسام مختلفة لاعتبارات عدة:[1]

الفرع الاول: سحب نوعه:

1) مصنوعات انسانية تستخدم في الانتاج او في الحصول على الدخل كالالات، المصانع....
2) مواد اولية من انتاج العمل الانساني تستخدم في الحصول على دخل كأسهم الشركات، المصاريف وسنداتها، المال الذي يودع في البنوك لقاء الفائدة.... ،

الفرع الثانيّ: الاوجه الاستخدام، وينقسم الى:

1) رأسمال الفني (رأسمال المنتج) يقصد به مجموعة الاموال غير المباشرة أو الوسيطة التي تستخدم في الإنتاج.
2) رأسمال الحسابي يقصد برأسمال عند المحاسبين القيمة النقدية التي تمثلها هذه الأموال نظرا لما تتصف بالثبات والاستمرار،
3) رأسمال الكاسب (أو رأسمال القانوني) ويقصد به مجموع ألقى النقدية التي تدر أو يمكنها أن تدر على صاحبها كسبا او دخلا إن وجد رأسمال الكاسب يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي والقانوني السائد في البلد، اذ لا يمكن تصور وجوده الا في نظام يبيح للأفراد امتلاك اموال تدر عليهم دخلا دون تأدية اي عمل.

---

[1] زهير عماري،**تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009-1980)**،اطروحة دكتوراه،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر،2013-2014،ص ص 9-10.
و للمزيد من التفاصيل انظر:
-عادل احمد حشيش،**اصول الاقتصاد السياسي:مدخل تحليلي مقارنة لدراسة** ،ص 160-173.

الفرع الثالث: باعتبار نهايته ودوامه، ينقسم الى قسمين:

1) رأسمال ثابت: وهو الذي يستخدم أكثر من مرة واحدة في الانتاج او في الحصول على دخل كالالات، الارض، ...
2) رأسمال متداول: وهو ذلك النوع من الاصول التي تنتهي منفعتها بمجرد استخدامها كالبذور، المواد الاولية.

الفرع الرابع: باعتبار طبيعة التكوين، ينقسم الى:

1) رأسمال مادي (او عيني): وهو عبارة عن مجموعة الاموال المادية التي تستخدم في العملية الانتاجية وتؤدي الى زيادة الانتاجية،
2) رأسمال غير مادي: يتمثل في المواهب البشرية التي تساهم في الابتكار والاختراع،

الفرع الخامس: باعتبار الملكية ينقسم الى:

1) رأسمال عام وتكون الملكية للدولة،
2) رأسمال خاص وتكون فيه الملكية للأفراد او الشركات الخاصة

الفرع السادس: باعتبار المصدر ينقسم الى:

1) رأسمال وطني (مصدره مواطنين والدولة)
2) رأسمال أجنبي (مصدره من الخارج، مواطنين ودول وهيئات)

المطلب الثالث: محددات تراكم رأسمال المادي:

تتحكم في عملية تراكم رأسمال عاملين رئيسيين هما كمية رأسمال والكفاءة الإنتاجية اللذان يتلخصان فيما يلي [1]:

- إن مصدر تراكم رأسمال هو فائض القيمة الذي يخلقه عمل العمال المأجورين، المجاني، ويخصص قسم منه لتوسيع الإنتاج وبالتالي فان اي زيادة لمعدل استغلال قوة العمل يستلزم زيادة إنتاجية العمل و بالتالي فإن إعادة الإنتاج الموسع لعلاقات الإنتاج لا تنفصل عن عملية التراكم وبالنتيجة فإن فائض القيمة المتراكم سيتحول بالضرورة في جزء منه الى رأسمال ثابت (شراء وسائل إنتاج جديدة واستبدال وسائل الإنتاج القديمة بوسائل إنتاج حديثة) أما الجزء الأخر فيتحول الى رأسمال متغير (أي توسيع دائرة الاستغلال/)، أي توجيه جزءاً من العوائد الى الاستثمار المنتج.
- إن قانون نمو التراكم يتفاعل مع قانون القيمة وزيادة إنتاجية العمل وهذا هو ما يحدد الحصص الاقتصادية العامة بين الإنتاج والاستهلاك، والعلاقة بين وسائل الإنتاج / ومصادر العمل ... الخ، ومنه فان العلاقة بين التراكم والاستهلاك، تعكس في مدى استجابة التطور المنتظم لمستوى معيشة الافراد للتطور الثابت تراكم رأسمال.
- يكمن العامل المحرك للتراكم في الجزء الذي لم يتم استهلاكه والمتمثل في الادخار وبالتالي فهو مصدر للثروة. ومنه فان ارتفاع حجمه يستلزم انخفاض الاجور، اضافة لتخفيض الريع، لان الصناعة هي النشاط الذي يتم فيه تكوين رأسمال وليس الزراعة.اي ان الطبقة الرأسمالية تخصص جزاءا كبيرا من الارباح لأغراض التراكم، وبالتالي يعتبر الربح المصدر الاساسي للادخار والعلاقة

[1] **مفاهيم و مصطلحات اقتصادية**،كراس رقم 15، مرجع سبق ذكره،ص-ص،44-57،46.

بينهما طردية[1]. ونظرا للدور الذي يلعبه سوآءا بالنسبة للفرد او بالنسبة للمجتمع، اهتم العديد من المفكرين الاقتصاديين به والتعمق فيه، لانه يمثل عنصرا جوهريا في رفع مستوى الاقتصاد الوطني.[2]

- يستطيع اصحاب رؤوس الاموال من جمع وتكديس الاموال نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها والناتجة عن فائض القيمة، حيث يستعملونها في عملية الاستثمار. هذا الاخير هو الاداة العملية لإعادة الانتاج الموسع، أي تجديد وتوسيع وخلق موارد انتاجية، وبالتالي توسيع للطاقة الانتاجية للمجتمع[3].

- تمثل التكنولوجيا المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظريات العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير اساليب اداء العمليات الانتاجية والتوصل الى اساليب جديدة أفضل للمجتمع[4]. حيث تسمح من خلالها بتطوير العملية الانتاجية والاساليب المستخدمة فيها، بما يحقق خفض تكاليف الانتاج او تطوير الاسلوب، او الوصول الى مستويات انتاج مرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاجات استخدام كميات اقل من عناصر الانتاج للوصول الى نفس كمية الانتاج، و منه انتاج فائض القيمة ما يسمح بتحقيق الارباح. اذن فالتقدم التكنولوجي يعد

---

[1] عبد القادر بابا،**سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**،دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2003-2004،صص13-14.

[2] فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني،**الادخار العائلي و اثره في الاقتصاد من منظور التنمية الاسلامية**،اطروحة دوكتوراه،قسم الدراسات العليا الشرعية،شعبة الاقتصاد الاسلامي،جامعة ام القرى 1999 ،ص20-23.
http://www.mediafire.com/?zzynmonntn3

[3] **سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية**،مرجع سبق ذكره.

[4] ايمان نور اليقين خلادي، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية** ،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر،2011-2012 ،ص18.

عاملا اساسيا في النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى الحياة المادي[1]، وهذا ما اكده رومر في نظريته لربط العامل التكنولوجي بالنمو.

المطلب الرابع: فكرة تكوين رأسمال:

تعود فكرة تكوين رأسمال الى عنصرين اساسين هما: الادخار والاستثمار. ويعرف الادخار بمعناه البسيط هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك وبالتالي فالقدر الذي يتم به الامتناع عن الاستهلاك تزداد مدخرات الافراد ومن ثم يزداد الاستثمار المنتج.[2]

الا ان الادخار وحده غير كاف لتكوين رأسمال وتفعيله في العملية الاقتصادية مالم يصاحبه الاستثمار؛ والذي يعرف على انه الجزء المقتطع من الدخل المسمى بالادخار الموجه الى تكوين طاقات انتاجية جديدة من وسائل انتاج ومكائن ومعدات رأسمالية، من اجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجات المستهلكين.[3] وحتى يساهم الاستثمار في تكوين رأسمال يجب ان يصحب الادخار عملية تحويل من طرف المستثمر بصوة ملائمة.

فهذه العلاقة التي حظيت باهتمام واضح في الادب الاقتصادي مزدوجة، فهي تمويلية بمعنى تمويل الادخار للاستثمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ناحية اخرى انتاجية، فالادخار هو مصدر الاستثمار، اضافة الى ان المدخرات تتحول من رأسمال نقدي الى رأسمال عيني حقيقي كالمباني والآلات والمعدات، وما الى ذلك من سلع انتاجية تساهم في انتاج سلع اخرى.

---

[1] فريدريك. شرر، **نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي و تاثيره بالابتكار التكنولوجي**، تعريب على ابو عمشة ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، 2002، ص81.

[2] ساسية خضراوي،**مرجع سبق ذكره** ، ص44

[3] بابا عبد القادر،**مرجع سبق ذكره**،ص34.

وقد اختلفت النظريات الاقتصادية في نوع العلاقة الموجودة بين الادخار والاستثمار، فالاقتصاديون الكلاسيك يؤسسون رؤيتهم للعلاقة بين الادخار والاستثمار على ما ذكره ادم سميث من ان كل ما يدخر يستثمر، اي ان الكميات المدخرة مساوية للكميات المستثمرة، بمعنى ان الجزء الغير منفق من الدخل يذخرونه بالبنوك وشركات التامين، يقوم بإمداد المنظمين بالائتمان لتحويل مشترياتهم من السلع الانتاجية، وهذا هو الاستثمار.[1]مستبعدين فكرة السحب من المكتنزات لتمويل الاستثمار والذي يعتبر سلوك مستبعدا في هذا الفكر.

لكن في الفكر الكينزي، وكتفسير لما حدث في ازمة الكساد، اعتبر ان الادخار دالة في الدخل لا لسعر الفائدة، التي عجرت تحركاتها في تقديم الحافز للاستثمار والعودة للنشاط الاقتصادي. وان الزيادة في الادخار لا تؤدي الى خفض معدلات الفائدة فيزيد الاستثمار، فزيادة هذا الاخير حسب كينز تتحدد على الكفاية الحدية لرأسمال وان معدل الفائدة يتحدد بطلب النقود وعرضها.

اما و من خلال الدراسة التي قاما بها "هولدستن" و هوريوكا" باستخدام معدل الارتباط بين الاستثمار و الادخار كمقياس لحركة رأسمال الدولي في الاجل الطويل؛ والذي اذا انخفض دل على درجة مرتفعة من حركية رأسمال الدولية و العكس صحيح، اي اذا افترضنا ان المستثمرين قادرين على استثمار اموالهم في اي مكان بالعالم (دون وجود عوائق امام تدفق رؤوس الاموال)، فانهم سيخترون الدول التي تعرض اعلى معدل عائد على وحدة الاستثمار عبر مختلف البلدان، فاذا صح ذلك تبين ان العلاقة بين معدلات الادخار و الاستثمار المحليين ستكون ضعيفة لهذه الدول.[2]

---

[1] ضياء مجيد الموسري، **النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005،ص50.

[2] بشير عبد الله بلق، **العلاقة بين الاستثمار و الادخار في الاقتصاد الليبي في الفترة 1970-2005**، الاكاديمية الليبية، مجلة الجامعة، العدد 14، 2012، ص350.

تختلف الرؤى في تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار، هذا ما نحاول تطرق اليه في المبحث الموالي، من خلال التعمق في مختلف الافكار الاقتصادية لبعض المدارس الاقتصادية التي تطرقت له.

المبحث الثالث: التراكم الرأسمالي في الفكر الاقتصادي

يعتبر موضوع التراكم الرأسمالي واحد من اهم المواضيع التي نالت الاهتمام الواسع في الفكر الاقتصادي لاقترانه بموضوع النمو الاقتصادي. اذ تم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات وحقب زمنية مختلف، انعكست رؤاهم حسب ظروف الحقبة الاقتصادية السائدة آنذاك.

المطلب الاول: تراكم رأسمال في النظرية الكلاسيكية

يقوم الانموذج النظري الكلاسيكي بتحليل وتحديد مفهوم الاستثمار من خلال ابراز العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، موضحا ان النمو الاقتصادي مصدره التراكم، ووظيفة تقسيم العمل ودورها في التراكم.

الفرع الاول: الفكر الكلاسيكي في تراكم رأسمال المادي

لعل من أهم أفكار تلك المدرسة كانت في كتابات "أدم سميث **(1723-1790)**، حيث كان يرى ان النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا من خلال ما أطلق عليه مفهوم اليد الخفية. كما ندى بالتخصص (مع ادخال التكنولوجيا أحدث) وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والانتاجية، هذا التخصص والتقسيم لابد ان يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار، والذي هو جزء من دخول وارباح العملية الانتاجية، وبالتالي زيادة معدلات التكوين رأسمال

وهكذا. ولكنه في الوقت نفسه يشير الى ان هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي؛ حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة، إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين رأسمال، لينتهي الأمر بحالة ركود، ليستأنف بعدها المجتمع مرحلة الصعود التراكمي مرة أخرى.

وعلى الرغم من أن تحليل "ادم سميث" لموضوع النمو الاقتصادي لم يتسم بالدقة، الا ان الافكار الرئيسية التي تعتمد عليها نظريته في النمو وهي التراكم الرأسمالي، نمو السكان وانتاجية العمل لازالت حتى الان تعتمد عليها النظريات الحديثة.[1]

الى جانب نظرية "ادم سميث"، نجد نظرية الفرنسي الكلاسيكي"جون باتيست ساي"(1767-1832) في تركم رأسمال.

فقد اعتبر ان مصدر التراكم يتمثل في الفائض عن الاستهلاك، اما التراكم يتشخص فقط في الاستثمار الصافي الذي يكون رأسمال جديد، وذلك بعد التعويض الكامل لرأسمال القديم. ولا يحدث التراكم الا بالإنتاج المادي، فقيمة هذا الاخير هي التي تؤدي الى زيادة رأسمال.

كما تحدث عن مفهوم رأسمال المنتج والغير المنتج من خلال ابرازه للفروقات، فرأسمال المنتج يمتثل في القيم المستخدمة في انتاج منفعة سوآءا كانت سلعة او خدمة موجهة لإنتاج او استهلاك، عكس رأسمال الغير المنتج الذي يستخدم في انتاج قيمة يحتفظ بها للتظاهر بالثراء لدى طبقة الاسياد[2].

---

[1] فتيحة بناني ،**السياسة النقدية و النمو الاقتصادي**،مذكر ماجستير،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2008-2009،ص12.

[2] **موسوعة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارة**،دروس اقتصاد التنمية،تاريخ الاطلاع 2015/3/26 على الرابط الالكتروني:ا http://iqtissad.blogs%20pot.com/2012/01/blog-post_13.htm

اما عن تحليل "**دافيد ريكاردو**"**(1772-1823)**، فقد ارتكز على دعامتين اساسيتين هما[1]:

ا-نظرية مالتس للسكان ب-قانون تناقص الغلة

واعتبر ان الزراعة من اهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسمح بتوفير الغذاء للسكان، الا انها تخضع لقانون الغلة المتناقصة ولم يعطي اي اهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من إثر ذللاهن يرى ان ظهور الاختراعات والتجديدات الالية الصناعية يؤدي الى نقص الطلب على اليد العاملة مما يؤدي الى انخفاض اجورهم إلا انه يعمل على زيادة الارباح وبالتالي يزيد معدل التجميع الرأسمالي مؤقتا.

وقسم المجتمع الى ثلاث طبقات: طبقة ملاك الاراضي، وطبقة العمال، وثالثا الطبقة الرأسمالية المنتجة والضرورية لعملية النمو الاقتصادي، لأنها تستهلك الجزء القليل من دخلها المتأتي من الارباح اما الجزء المتبقي يحول الى مدخرات والتي تعتبر الاساس لتراكم رأسمال[2].

كانت هذه اهم الافكار الريكاردية في التراكم الرأسمالي على اساس وجود بيئة اقتصادية مواتية في ظل المنافسة الكاملة، وحيث تكون المؤسسات الاقتصادية والتنظيمات القومية وتصرفات الافراد في اتجاه واحد مع متطلبات التنمية.

الفرع الثاني: الانموذج الكلاسيكي لتراكم رأسمال:

ويختلف تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار، ففي الفكر الكلاسيكي تقوم النظرية على نظرة مميزة قوامها التقريب الشديد بين قرارات الادخار، حيث يعتبرون ان الادخار ما هو الا شكل من اشكال الانفاق على السلع الرأسمالية، لذا اعتبروا المدخرات بحسب طبيعتها استثمارات حقيقية. فالادخار مصدر الاستثمار، بمعنى ان الادخار هو المصدر الوحيد للأرصدة المتاحة للإقراض، ويتم

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **مرجع سابق ذكره**، ص 31.

[2] فتيحة بنابي، **مرجع سبق ذكره** ،ص13.

تحويل رؤوس الاموال المدخرة المعروضة الى رؤوس اموال مطلوبة بغرض الاستثمار، عن طريق سعر الفائدة والذي يعتبر ثمن استخدام رأسمال في السوق المالي[1]، (والذي بواسطته يبقى قانون ساي صالحا بالنسبة لاقتصاد تسود فيه النقود) والتي تتحدد الحالة التوازني عندها بالشكل رقم (09)

شكل رقم 09: الحالة التوازنية للادخارS والاستثمار I وتحديد سعر الفائدة التوازني

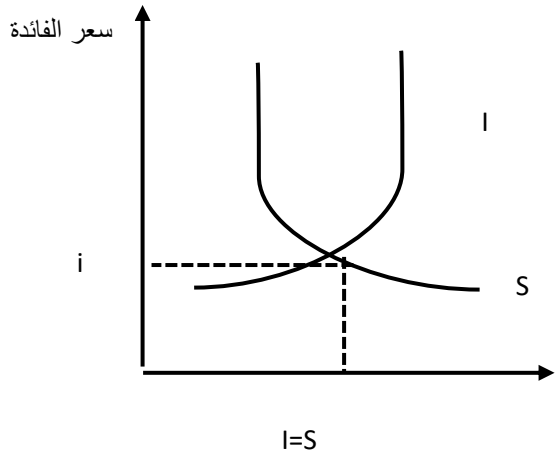

المصدر: فالح بن عبد الله محمد الحقباني، مرجع سبق ذكره، ص17.

وقد تزيد رغبة الافراد بالادخار لارتفاع اسعار الفائدة املا في الحصول على المزيد من السلع لتحقيق اشباع أكبر تعظيما للمنفعة. وبالتالي فالعلاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم المدخرات والتي لا تبقى بحوزة اصحابها وانما توظيف في شراء السندات للحصول على فوائد. (انتقال منحى عرض رأسمال نحو اليمين من S الى S1، مع افتراض ثبات بقية العوامل، (انظر الشكل الموالي رقم 10)

كما قد تزيد رغبة الافراد في الاستثمار بإنجاز عدد أكبر من المشاريع الاستثمارية لانخفاض سعر الفائدة، والعكس صحيح حينما يرتفع سعر الفائدة فإنها تزيد من تكلفة المشروع ومنه نقص في

[1] و اللمزيد من التفاصيل انظر: فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني،**مرجع سبق ذكره**، ص-19 17.على الموقع: www.mediafire.com/?zzynmonntn3

الربح المتوقع الامر الذي لا يساعد عددا من المؤسسات في الاقدام على الاستثمار، (انتقال منحى طلب رأسمال نحو ال يمين االى I1، مع افتراض ثبات بقية العوامل، انظر الشكل رقم 10)، وبذلك سعر الفائدة سيكون له تأثير سلبي على حجم الاستثمار والذي سيمول عن طريق بيع السندات. وعليه الاستثمار تربطه علاقة عكسية بسعر الفائدة.

شكل رقم10: بعض التغيرات التي تنتاب الادخارS والاستثمار I وتحديد سعر الفائدة

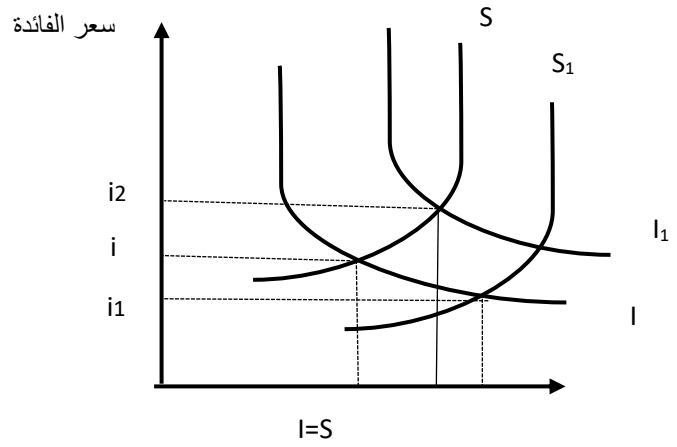

المصدر: فالح بن عبد الله محمد الحقباني، مرجع سبق ذكره، ص18.

لذا فالفكر الكلاسيكي اعطى اهمية بالغة لعلاقة سعر الفائدة بالادخار، التي هي ثمن رأسمال في السوق، والتي يتحدد مستواها التوازني عندما يتعادل الطلب الكلي لرأسمال مع العرض الكلي في هاذ السوق.[1]

المطلب الثاني: تراكم رأسمال في النظرية الماركسية

الى جانب النظرية الكلاسيكية، نجد نتاج النظرية الماركسية لتراكم رأسمال مخالف للأولى مع وجود بعض نقاط التشابه في التحليل.

[1] فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني،**مرجع سبق ذكره**، ص19.

فقد قامت النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الانتاج في المجتمع، وعلى طريقة تراكم رأسمال الى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الاجور والارباح السائدة. وتعتبر نظرية القيمة وفائض القيمة الاساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو[1]، اذ يعتبر ماركس ان قيمة سلعة ما تقاس بعدد الساعات المستغرقة لتحويل وانتاج السلعة.[2] كما حاول اثبات من خلال تحليله لنظرية فائض القيمة ان اساس القيمة والثروة هو العمل البشري وان كل مداخيل الاخرى ما عدى الاجور ما هي الا مداخيل غير مستحقة لأنها عبارة عن اجور عمال تم الاستلاء عليها من طرف الطبقة المسيطرة.[3]

كذلك يرى "ماركس" ان التسيير المركزي للاقتصاد من اجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الامثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة[4].

المطلب الثالث: تراكم رأسمال في النظرية الكينزية:

جاءت النظرية الكينزية مصححة لمسار النظرة الكلاسيكية للاقتصاد وهذا بعد ازمة الكساد العظيم سنة 1929، لتعم البطالة كافة النواحي الاقتصادية. وقد قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الامور. نذكر منها بعض النقائص: ان هناك بعض الافراد يقومون

---

[1] و للمزيد من التفاصيل اطلع على : موسوعة الاقتصاد و التمويل الاسلامي، **نظرية القيمة و فائض لقيمة في الاقتصادي السياسي الماركسي**، على الرابط http://iefpedia.com اطلع عليه بتاريخ 2015/03/26.

*فائض القيمة: هو القيمة التي يخلقها عمل العامل الأجير زيادة عن قوة عمله، ويستولي عليها الرأسمالي بلا مقابل. وهي القيمة التي ينتجها العمل غير المدفوع أجره، الذي بذله العامل.

[2] موسوعة الاقتصاد و التمويل الاسلامي،**نظرية القيمة و فائض القيمة في الاقتصاد السياسي الماركسي**، مرجع سبق ذكره.

[3] عمر صخري،**مرجع سبق ذكره**، ص283.

[4] بناني فتيحة، **مرجع سابق ذكره**، ص16.

بالاكتناز وهذا ما يؤثر سلبا على دورة الدخل، اضافة لإهمالهم لدور البنوك في تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار وسعر الفائدة.[1]

الفرع الاول: نظرية كينز والانموذج الكينزي للتراكم

حيث يرى كينز أن الدخل الكلي حسب انموذجه يتحدد بالطلب او الانفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي، ويرتبط هذا الدخل بمستوى معين من العمالة، والفن التكنولوجي السائد، وحجم معين لرأسمال. وان دالة الدخل هي دالة لمستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه، مشيرا الى ان هناك حدودا للزيادة العمالية التي يمكن ان تحدث نتيجة زيادة الدخل الوطني والاستثمار.

وتحدث عن فكرة المضاعف " فالمضاعف الكينزي" الذي يقوم على أربعة فروض:

أ–وجود بطالة لا إرادية. ب–اقتصاد صناعي. ج–وجود فائض في الطاقة الانتاجية للسلع الاستهلاكية. د–يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأسمال اللازمة للزيادة في الانتاج[2].

اضافة الى اعتبار ان قرارا الادخار يخضع لعوامل سيكولوجية والتي أولاها اهمية خاصة، فقد تحدث عنها في مؤلفه الشهير " النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود"[3].

---

[1] سالم توفيق النجفي،**اساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،الطبعة الاولى، مصر،2000 ، ص237.

[2] مجلة المدى،محملة على الرابط: http://www.elmeda.net/spip.php?article435# مطلع عليه بتاريخ 2015/04/20.

[3] ايمان نور اليقين خلادي، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية** ،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر 3، الجزائر،2011–2012،ص76.

الانموذج الكينزي لتراكم رأسمال

اعتبر الكنزيون ان الادخار دالة في الدخل لا في سعر الفائدة، وان الزيادة في الادخار لا تؤدي الى خفض معدلات الفائدة فزيادة الاستثمار، لان معدل الفائدة يتحدد في السوق النقدي وفق الية طلب وعرض النقود، كما ان زيادة الاستثمار تتوقف على معدل الكفاية الحدية لرأسمال ومعدل الفائدة.[1]

وفي هذا الشأن يرى كينز هناك تعادل بالضرورة بين الادخار و هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك ،وبين الاستثمار و هو عبارة عن الجزء من الدخل الذي يذهب لزيادة التجهيزات. لذا يتساوى الادخار مع الاستثمار، و يمكن اثبات ذلك رياضيا كما يلي[2]:

الدخل الوطني = الاستهلاك + الادخار .....(1)

الناتج الوطني = الاستهلاك + الاستثمار.....(2)

وعند (1) =(2) نحصل: الدخل الوطني = الناتج الوطني.... (3)

ومنه: الادخار = الاستثمار.....(4) *

---

[1] مجلة الباحث،العدد 13،سنة 2013،ص 122.

*تقسيم العمل: ان الهدف من تقسيم العمل الاخير هو البحث اساسا عن الكفاءة في العملية الانتاجية و التخصص،مما يشجع عملية المبادلة، اذ يعتبر العمل كقوة محركة لرأسمال و تمثل ديناميكية الانتاج و هذا من خلال تقسيمه، الى عمل منتج و عمل غير منتج و هذا نظرا الى امكانية تقديم منتوج جديد ، اضافة ان الانتاجية تتنامى مع اتساق حجم السوق المستهدف ، اي كلما زاد حجم السوق كلما كان بلالامكان تقسيم العمل بطريقة ادق مما يرفع من انتاجية العمال، و تؤمن هذه الاخيرة الوفرة في السوق مما يدفع الى ارتفاع مستوى الطلب، كما ان التجارة الحرة تفتح المجال لاكتشاف اسواق اخرى مما يسمح بتخصيص المهام بشكل اكثر لايجاد امكانيات جديدة لتقسيم العمل.و للمزيد من التفاصيل انظر في كتاب : A.Smith,recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations,Gallimard,paris1976.p125.

[2] حسين علي خربوش، عبد المعطي رضا ارشيد: **الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق**،الشركة الدولية لتجهيزات و الخدمات الندسية و المكتبية، عمان، الاردن، 1996، ص19.

ويعد تعادل الادخار مع الاستثمار شرطا توازنيا مهما، ففي حالة عدم تساويهما تتولد قوى انكماشية او توسيعية تعمل على اعادة التوازن مرة اخرى. ذلك انه اذا كان الادخار اكبر من الاستثمار فمعناه ان الافراد يستهلكون القدر القليل من السلع الاستهلاكية المنتجة**، و يترتب على ذلك تراكم لكميات السلع المعروضة، و هنا يقوم المنتجون بتخفيض الاسعار لتصريف منتجاتهم (حسب الية العرض و الطلب في تحديد الاسعار) و كأجراء اخر يعمدون الى تخفيض الانتاج لتلافى الزيادة الغير المرغوب فيها.[1]وهذا ما يؤدي الى تخفيض حجم الناتج .و بما ان هناك علاقة طردية بين حجم الدخل و حجم الادخار، فان انخفاض الدخل سيخفض من حجم الادخار الى ان يتعادل مع حجم الاستثمار. ويحدث العكس إذا كان الادخار اقل من الاستثمار، وهذا في ظل ثبات العوامل الاخرى.

الشكل رقم 11: يبين دالة الاستهلاك والادخار الكينزية

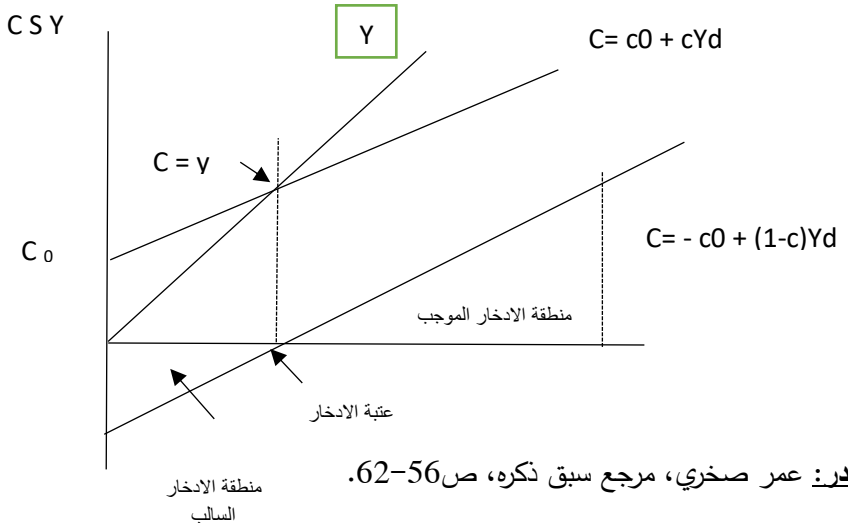

المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص56-62.

*احيانا ما يكون الدخل اقل من الاستهلاك، حيث يكون الدخل في هذه الحالة مساويا للاستهلاك منقوص منه الاقتراض.

** للاستهلاك اهمية بالغة ،فارتفاعه النسبي يكفل الزيادة النسبية للطلب في سوق السلع و الخدمات،مما يؤدي الز يادة الانتاج و بالتالي الرفع من حجم الناتج الحقيقي الى ما يناسب التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية و القوى العاملة

[1] فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني،مرجع سبق ذكره،ص17.

-خط 45 يعبر عن منحنى دالة الانتاج بالنسبة الى الدخل والذي ميله يساوي الواحد وهذا بحكم التطابق بين الانتاج والدخل.

-ان المستويات التي يقع فيها منحنى دالة الاستهلاك فوق خط 45^0 تعبر عن الفترات التي ينفق فيها الافراد على السلع الاستهلاكية قدرا أكبر من دخولهم. حيث يقومون بتمويل هذا الفارق اما عن طريق التصرف في الاصول الموجودة بحوزتهم او لاقتراض ولهذا السبب يكون منحنى دالة الادخار في المنطقة السالبة والتي يطلق عليها بمنطقة الادخار السالب[1].

-عتبة الادخار عندما تقاطع منحنى دالة الادخار مع المحور الافقي ما يشير الى ان حجم المدخرات يعادل الصفر S=0. في هذه النقطة تتقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45، (يتعادل فيها الدخل والاستهلاك) يكون الافراد قد وصلوا الى مستوى من الدخل المتاح يكفيهم لتمويل كل الاستهلاك وفقط.

-بعد عتبة الادخار، اي زيادة في الدخل و لو بقدر طفيف سيتولد عنها ادخار موجب و الذي سيخصص جزء من الاستهلاك و الباقي يدخر، ومنه سيعود الفرد الى اعادة تكوين ارصدة ادخارية جديدة.

الفرع الثاني: عرض انموذج هارود –دومار:

ففحين اهتم اغلب الاقتصاديين مثل كينز بمشاكل النمو في الدول المتقدمة، الا ان مساهمات "هارود ودومار" أضافا لمسة للتحليل من خلال الانموذج المبسط [2]الذي قدم من جانبهما والمرتكز على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، مبينا اهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات

---

[1] محمد عبد المؤمن، **مرجع سبق ذكره**، ص66.

[2] و للمزيد من التفاصيل اطلع: فتيحة بناني، **مرجع سبق ذكره** ،ص17-21.

لرأسمال وعلاقتها بالنمو[1]، قد استخدم على نطاق واسع في الاقتصاديات النامية وذلك بهدف القيام بإجراء توقعات عن معدلات النمو فضلا عن تحديد المتطلبات الادخارية التي تتطلبها اهداف انمائية معينة بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل[2].

فرضيات انموذج هارود- دومار مع التحليل:

يعتمد انموذج هارود للنمو الاقتصادي على الفرضيات التالية[3]:

1-ان الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل ثابت، وبالتالي الميل للادخار ثابت ايضا؛

2-الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار $S=s\ Y_t$، حيث s في اقتصاد السوق تكون معلمة سلوكية للأفراد، اما في اقتصاد المخطط فهي معلمة سياسية؛

3-دالة الانتاج هي دالة ذات المعاملات الثابتة (u، v) اي للحصول على وحدة واحدة من الناتج يجب استعمال القيمة v من رأسمال والمقدار u من اليد العاملة او ساعات العمل:

$$L= uY \quad .....(1)$$

$$K= v\ Y \quad .....(2) \qquad \Rightarrow Y= \frac{K}{v} = \frac{L}{u} \quad .....(3)$$

Y : الناتج الوطني، K : مخزون رأسمال، L : عنصر العمل، u, v ثوابت موجبة. حيث v يتأثر بعوامل تقنية، فيما ان u يتحدد بعوامل ديمغرافية.

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **المرجع السابق** ،ص42.

[2] ايمان نور اليقين خلادي،**مرجع سبق ذكره**،ص36.

[3] تم انجاز هذا الفرع باستخدام كل من : - فتيحة بناني، **مرجع سبق ذكره** ،ص20.

-حمزة مرادسي، **مرجع سبق ذكره**، ص42-43.

- عبلة عبد الحميد بوخاري، **مرجع سبق ذكره**،ص 41-42.

و تعتبر الكميات الضرورية من العمل و رأسمال للحصول على الناتج محددة، وكل فائض في قيمة العنصر تبقى غير مستعملة، اي $Y = \min(\frac{L}{u}, \frac{K}{v})$.....(4)

الشكل رقم 12: دالة الانتاج لانموذج هارود – دومار

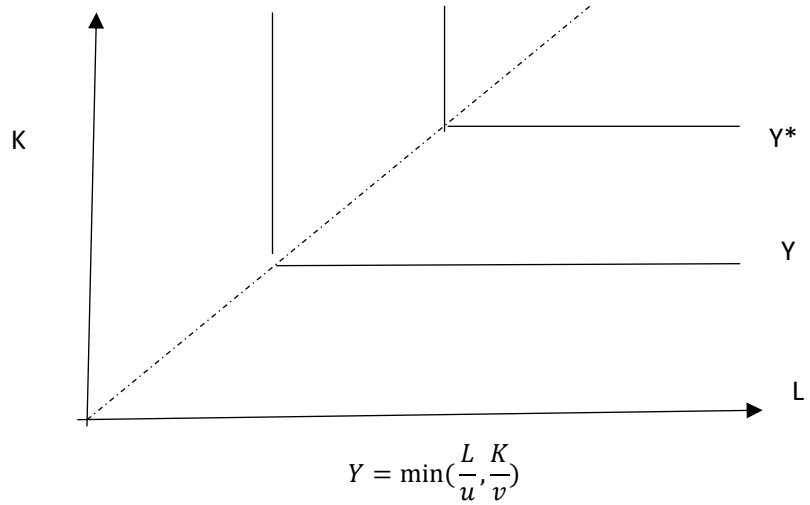

Source :HEERTJE.A et AUTRE ,op cit, P259

حيث يبين المنحنى انه ليس هناك امكانية للإحلال بين رأسمال والعمل.

4–عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار و الاستثمار، وان اجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي اجمالي الاستثمار المحقق : $S_t = I_t$ ، و يمثل الاستثمار الحقيقي المنجز t الزيادة في مخزون رأسمال الذي يسمح بالتصرف فيه خلال الفترة (t+1) ، و يمكن كتابة ذلك :

$I_t = \Delta K_t = St \Leftrightarrow K_{t+1} - K_t = S_t = sY$

و بالاعتماد على العلاقة رقم واحد $K_{t+1} - K_t = vY_{t+1} - vY_t = v(Y_{t+1} - Y_t)$

ومنه : $v(Y_{t+1} - Y_t) = sY_t \Longrightarrow \frac{s}{v} = \frac{Yt+1-Yt}{Yt}$ .....(5)

تمثل النسبة $\frac{Yt+1-Yt}{Yt}$ معدل نمو الناتج في الفترة الزمنية (t+1) و يرمز لها بـ g، و بسبب ثبات المعامل v، فان معدل الناتج يكون مساو لمعدل نمو رأسمال، ومنه الناتج Y و مخزون رأسمال K يزدادان من فترة لأخرى بمعدل يطلق عليه معدل النمو الفعلي: $\frac{s}{v}$ .....(6)

حيث من اجل تحقيق نمو اقتصادي مرتفع حسب "هارود" يجب الزيادة اما في نسبة الادخار من الدخل الوطني او بتخفيض معامل رأسمالv. في حين ان معدل النمو المضمون والذي يرمز له بالرمز g وهو المعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأسمالv_r ، والذي يحقق توفير الاستثمارات الازمة لضمان معدل النمو المستهدف او المرغوب فيه. هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الاجمالي مرتفع تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم، وبالتالي يشعرون بالرضا كونهم أنتجوا المقدار الصحيح تماما لا اكتر ولا اقل، ما يدفعهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو.

.g= $\frac{s}{v}$

5- عرض العمل من المفروض ان يزداد بمعدل ثابت n، و الذي يسمى بمعدل النمو الطبيعي، وهو نفسه معدل النمو الديمغرافي، بدون تمييز بين الزيادة العامة للسكان و النشاط الفعلي للسكان، و هو حسب "هارود" انه ذلك المعدل الذي يكفي للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل، و بدون تحقيق هذا المعدل من النمو فان الطاقة الانتاجية و العمل في الاقتصاد ستعطل او تستخدم باقل من طاقتها.

واعتمادا على ثبات $u = (\frac{L}{Y})$

فان الطلب على العمل يتحدد في كل فترة بمقدار $L_t = u\ Y_t$ والمعادلة رقم (6) فان

n=g=$\frac{s}{v}$.....(7)

فاذا كانت المعادلة رقم (7) محققة فان معدل النمو الطبيعي ومعدل المضمون متساويين؛ [1]

*التوازن بين معدل النمو المضمون و الطبيعي يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا لكساد، و بالتالي تقل عن قيمة التشغيل الكامل، و يعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناج عن العجز في الطلب.

- $g<\frac{s}{v}$اما اذا مكان معدل النمو الفعلي اكبر من معدل النمو المضمون، فان ذلك يعني ان المجتمع يعاني من حالة تضخم، لان الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل اسرع من معدل تزايد الطاقة الانتاجية للاقتصاد.
- $g>\frac{s}{v}$ اي ان معدل النمو الفعلي اقل من معدل النمو المضمون، فان ذلك يعني ان المجتمع يعاني حالة كساد، لان الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل اقل من معدل تزايد الطاقة الانتاجية للاقتصاد.
- g>n اي ان معدل النمو الطبيعي اقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي ، و عليه سيكون معدل النمو المضمون اكبر معدل النمو الفعلي، ومن اجل تفادي ظهور فائض فيجب على الاقتصاد ان ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا مالا يمكن ان يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي، و الذي يؤدي الى اقتراب معدل النمو الفعلي من معدل النمو الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام معدل النمو الفعلي اقل من معدل النمو المضمون.*
- g<n اي ان معدل النمو الطبيعي اكبر من معدل النمو المضمون، فان قوى السوق تؤدي بدفع معدل النمو الفعلي من معدل النمو الطبيعي عن طريق التضخم هذا ما يؤدي الى وقوع الاقتصاد في حالة بطالة هيكلية.

المطلب الرابع: تراكم رأسمال في النظرية النيوكلاسيكية

ان الفكر النيوكلاسيكي القائم على اساس امكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما ورد في النظرية الكلاسيكية، كانت أبرز اهم افكاره يتلخص في كون عملية النمو هي محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية. فزيادة تكوين رأسمال تعني زيادة عرض

[1] Jacques Lecaillon,**La croissance économique**,Paris,édition,1972,P39-40.

رأسمال والتي يؤدي الى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الانتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الاشارة الى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، حيث يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا ديناميكيا، وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأسمال ويندون بأهمية هذا الاخير في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.[1] ويعتبر انموذج "سولو" النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي لأطار انموذج هارود–دومار عن طريق ادخال عنصر انتاجي اضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل اضافي هو المستوى التكنولوجي الى معادلة النمو، مثبتا ان معدل تراكم رأسمال يتوافق دائما مع معدل النمو[2].

الفرع الاول: عرض انموذج سولو:

يمكن حصر اهم فرضيات النمو فيما يلي[3]:

1–الاقتصاد ينتج منتج وحيد ومتجانس، وتتم العملية الانتاجية في ظل المنافسة التامة، وتوجه هاته السلع اما للاستهلاك او الاستثمار وذلك لأنها في ظل اقتصاد مغلق لا يتم فيه التعامل مع العامل الخارجي، ليكون شرط التوازن هو مساواة الناتج للدخل او مساواة الادخار للاستثمار.

2–نمو القوى العاملة تكون خارجية، وان عرض العمل يرتفع بمعدل ثابت مماثل لمعدل نمو السكان ويكون وسوق العمل يكون في حالة توازن على المدى الطويل، اي عرض عاملة مساو لطالبيها:

---

[1] المرجع السابق نفسه،ص34.

[2] فتيحة بناني، **مرجع سبق ذكره** ،ص24–32.

[3] ROBERT J. BARRO et xavier sala-I-martin, **la croissance économique**, traduit de l'américain par fabrice mazerolle , ediscience international,Paris , France , 1996, P.P.17-20.

$N_t=N_0e^{nt}$ مع n هو معدل نمو السكان، N_0 الاصلي، و N_t نسبة الزيادة في عدد السكان، t السنوات.

3-يهتلك رأسمال بمعدل ثابت سنوي δ ما يؤدي لانخفاض قيمته الحقيقية في الاقتصاد بقيمة δK ،

4-دالة الانتاج هي دالة نيوكلاسيكية، تتكون من عنصري انتاج هما رأسمال L و العمل K، و تكتب كما يلي: $Y_t=F(K,L)= K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}$، حيث: Y كمية الناتج، α: مرونة عنصر رأسمال، و $(1-\alpha)$:مرونة عنصر العمل، كما تتميز بالخصائص التالية:

-ان دالة الإنتاج مستمرة و متزايدة بمعدل متناقص، اي انه من اجل $K>0$،$F>0$ فان F لها انتاجية حدية موجبة و متناقصة، كما تقبل الاحلال بين عوامل الانتاج ومنه:

$$>0,\ F''L=\frac{\partial^2F}{\partial L^2}<0,\ F'k=\frac{\partial F}{\partial k}>0,\ F''k=\frac{\partial^2F}{\partial L^2}<0.F'L=\frac{\partial F}{\partial L}$$

-تتميز دالة الانتاج F بثبات غلة الحجم، اي زيادة كميات عوامل الانتاج في ان واحد بمقدار λ فان الناتج يرتفع بنفس المقدار λ اي $F(\lambda K,\lambda L) = \lambda F(K,L)$

$$\lim_{K\to0}(F_K)=\lim_{L\to0}(F_L)=\infty;\ \lim_{K\to\infty}(F_K)=\lim_{L\to\infty}(F_L)=0$$

و هذين الخاصيتين يطلق عليهما بشروط ايندا INADA 1963، وهذا يعني ان، $F'K$ هما عبارتان عن دالتين من نوع قطع مكافئ.و منه الدالة التي تبين المردوديات السلمية الثابتة هي:

$$F(\lambda K,\lambda L) = \lambda F(K,L)\quad \forall L \in R^{+*}$$

5-التوازن على سوق السلع مؤكد، بشرط افتراض حالة اقتصاد مغلق، والنفقات العمومية تتفرع الى عناصر استهلاك العائلات وعناصر الاستثمار في السلع العامة، وتكتب معادلتها كما يلي: $Y_t=C_t+I_t$

2- الاعوان الاقتصاديين لهم معادل ادخار ثابت: $0<s<1$ ، $s = \frac{Yt-Ct}{Yt}$

حيث ان معدل الادخار هو عامل خارجي، و معادلة الاستهلاك تعطى كما يلي: $C_t=(1-s)Y_t$

لقد تم بناء هذا الانموذج [1] بمعادلتين اساسيتين الاولى خاصة بدالة الانتاج و الثانية بتراكم رأسمال، حيث تبين المعادلة الاولى كيفية المزج بين كل من العمل ورأسمال للحصول على قدر معين من الناتج، و تأخذ دالة الانتاج على المستوى الكلي الصيغة العامة التالية: $Yt=F(K,L)=$ حيث $0<\alpha<1$ $K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}$

وبما ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة قيمة الناتج الحقيقي للفرد الواحد، كذلك قام "سولو" ببناء انموذجه مستندا على دالة الانتاج للفرد الواحد او للعامل، وبالتالي تصبح صيغة الدالة السابقة بالشكل التالي:

$$)^{2}\frac{Y}{L} = y \Longrightarrow y = \frac{F(K,L)}{L} \Rightarrow y = \frac{K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}}{L} \Rightarrow y = (\frac{K}{L}$$

ويمكن ان نعبر على قيمة رأسمال للفرد الواحد اي حاصل قسمة مخزون رأسمال على عدد العمال، و نرمز لقيمة رأسمال للفرد العامل الواحد في هذا الانموذج بالرمز k و يمكن كتابة الصيغة السابقة على النحو الاتي: $y=k^{\alpha}$ .....(01)

ان العبارة النهائية (01) التي انتهت اليها دالة الانتاج توضح ان المحدد الوحيد لمستوى الناتج للفرد او لكل وحدة عمل هو مستوى مخزون رأسمال للفرد، وهذا يبين ان

---

[1] لقد استعنا بـ:

-Charles I.Jones, **théorie de la croissance endogéne**, traduction de la première édition américaine par fabrice mazerolle, de boek université, Paris, France, 2000P. 30.

-فتيحة بنابي ، **مرجع سبق ذكره**،ص 25-38.

-صدر الدين صواليلي، **مرجع سبق ذكره**،39-42.

حمزة مرادسي، **مرجع سبق ذكره**،47-55.

الدخل الفردي y تابع لكمية رأسمال للفرد k، فان الصيغة (01) هي المعادلة المفتاحية الاولى في هذا الانموذج، وبما ان المعادلة الاساسية في الانموذج تعتمد على قيمة رأسمال فيجدر بنا ان نهتم بتطور هذا الاخير وتغير قيمته عبر الزمن والتي لها الصيغة التالية:

$$\frac{dK}{dt} = K_{t+1} - K_t = \Delta K = K^{*} = sY - \delta K \dots\dots\dots \quad (2)$$

وتشير المعادلة رقم (02) بان تغير رأسمال عبر الزمن K^{*} مساو للاستثمار الصافي اي الاستثمار الخام منقوص منه قيمة الاهتلاك في الفترة السابقة، كما تعتبر المعادلة (02) هي معادلة المفتاحية الثانية للأنموذج والتي تشكل مع المعادلة الاولى اساس التحليل في الانموذج.

وبالاستعانة بالمعادلة التالية، وفي ظل غياب إثر التقدم التكنولوجي فان التشغيل يزيد بمعدل نسبي (n):

$$L^{*} = \frac{dL}{dt} \Rightarrow \frac{\frac{\partial L}{\partial t}}{L} = n$$

و بمفاضلة هذه الدالة بالنسبة للزمن نحصل على: $\Rightarrow \frac{\partial L}{L} = n * \partial t$

$\Rightarrow \int \frac{\partial L}{\partial L} = n \int \partial t \Rightarrow \log L = n * t + b$ b عبارة عن حد ثابت

حيث

$\Rightarrow L = e^{nt+b} \Rightarrow L = e^{nt} \times e^{b}$ بوضع $e^{b} = L^{0}$ تصبح $\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt} \dots (03)$

و تمثل المعادلة (03) قيمة عرض العمل و منه الطلب على العمل باعتبار ان سوق العمل متوازي، و بتعويض (03) في (02) نجد ان: $K^{*}_t = sF(K_t, L_0 e^{nt}) - \delta K_t \dots\dots\dots\dots (4)$

و يمكن كذلك كتابة مخزون رأسمال بالصيغة التالية: $Kt = K_t * L_0 e^{nt}$

$$\Longrightarrow K'_t = K'_t L_0 e^{nt} + n K_t L_0 e^{nt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

و بذلك تصبح العلاقة رقم (4) كالاتي: $K^*_t = sF(K_t * L_0 e^{nt}, L_0 e^{nt}) - \delta K_t L_0 e^{nt}$ $_t$

وبما ان الدالة متجانسة من الدرجة الاولى وذات غلة حجم ثابتة يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$K^*_t = s * L_0 e^{nt} F(K_t, 1) - \delta K_t L_0 e^{nt} \Rightarrow K^*_t = s L_0 e^{nt} F(K_t) - \delta K_t L_0 e^{nt} \ldots(6)$$

وبما ان الاشتقاق هو عبارة عن التغير عير الزمن، وعليه بوضع (5) = (6) نحصل على:

$$K'_t = K^*_t \Rightarrow K'_t L_0 e^{nt} + n K_t L_0 e^{nt} = s * L_0 e^{nt} F(K_t, 1) - \delta K_t L_0 e^{nt}$$

$$L_0 e^{nt}(K'_t + n K_t) = L_0 e^{nt}(s F(K_t) - \delta K_t) \Rightarrow$$

$$K'_t + n K_t = s F(K_t) - \delta K_t \Rightarrow$$

$$\Rightarrow K'_t = s F(K_t) - (\delta + n) K_t$$

$$\Rightarrow K^*_t = sK_t^{\alpha} - (\delta + n) K_t \ldots\ldots(7)$$

وتعتبر المعادلة رقم (7) اهم نتيجة لأنموذج "سولو"، حيث توضح ان تغيرات رأسمال للفرد محددة بثلاث معاملات، متمثلة في كل من الميل الحدي للادخار s ومعدل نمو السكان وان العمالة n ونسبة امتلاك رأسمال δ، ويؤثر ارتفاع معدل الادخار ايجابا على زيادة قيمة رأسمال للفرد، بينما تؤثر زيادة كل من معدل النمو الديمغرافي واهتلاك رأسمال سلبا على نصيب الفرد مخزون رأسمال.

sK^{α} ..... (المعادلة الاولى)

و يمكن تحليل المعادلة (7) الى معادلتين جزئيتين

$(\delta + n)$.....(المعادلة الثانية)

تبين المعادلة الاولى كثير حدود من الدرجة α، اما المعادلة الثانية فهي معادلة خط مستقيم، و يعطى التمثيل البياني للمعادلة رقم (7) في الشكل الموالي، موضحا اوضاع و مراحل النمو في الانموذج السولوني، و يلخص بطريقة بسيطة كل مجاميع الانموذج للفرد الواحد، كما يبين بشكل

خاص تغير مقدار نصيب رأسمال لكل فرد في الاقتصاد الذي يحسب الفرق بين التمثيلين البيانيين للمعادلتين sK^{α} و $\delta +n$ ، و يتضح جليا في التمثيل البياني تسطح دالة الناتج y مع ارتفاع قيمة k، الامر الذي يدل على تناقص ميل الدالة لأنه عبارة عن الناتج الحدي لرأسمال الذي افترض مسبقا انه يتناقص مع تزايد قيمة k، كما ايضا جزء من الناتج يستهلك و الباقي يوجه للادخار الذي بدوره يماثل قيمة الاستثمار.

الشكل رقم 13: منحنى انموذج سولو

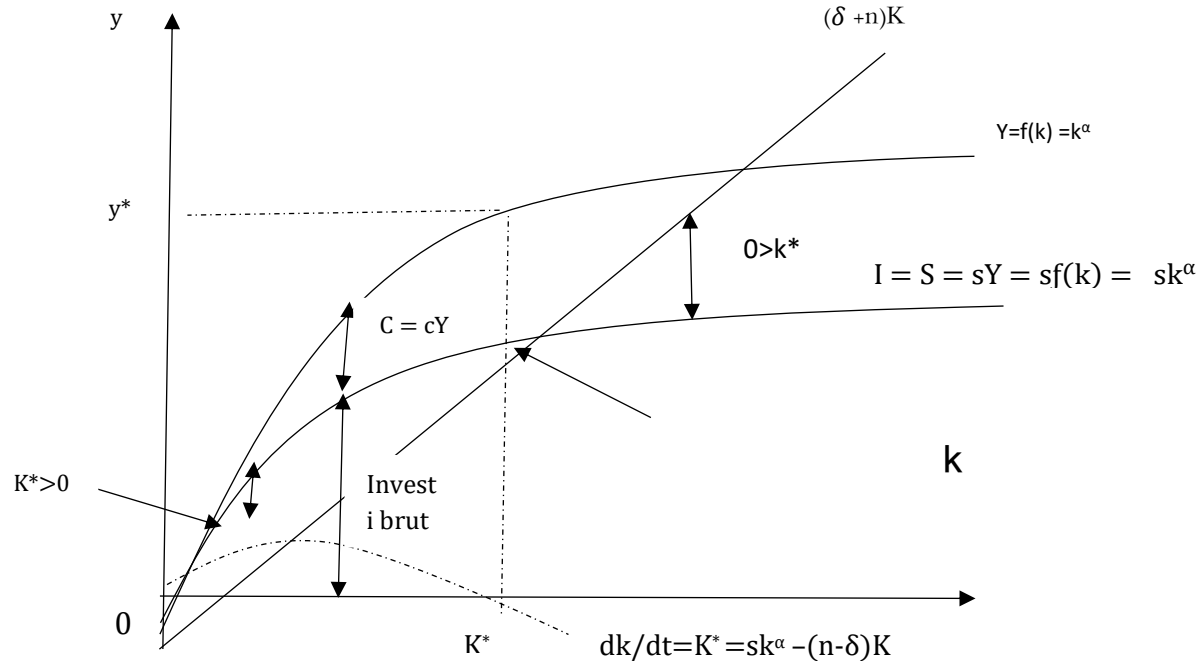

La source: Murat Yildizoglu, **la croissance economique** (France: université Montesquieu bordeaux IV, 2001), au page web :

http://www.vcharite.univmrs.fr/pp/yildi/croissance/croissanceweb/node8.html

نرصد من الشكل رقم 13 ما يلي: نلاحظ نقطة تقاطع المنحنيين sK^{α} و $(n+\delta)K$ وهي النقطة التي ينطلق منها التحليل في انموذج "سولو"، حيث تعرف هذه النقطة على حالة الاستقرار في الاقتاد التي يكون فيها تغير رأسمال معدوم اي قيمة الادخار مماثلة لقيمة امتلاك رأسمال والزيادة في السكان،

ونرمز له بـ: k^* لقيمة رأسمال للفرد، و y^* لقيمة الناتج للفرد في حالة الاستقرار والتي يكون فيها معدل النمو الاقتصادي معدوم.

ويكون التغير في رأسمال للفرد على يسار النقطة موجبا اي $k^*>0$ ' اما على يمين هذه النقطة فيكون مقدار التغير في رأسمال سالبا اي $k^*<0$ ، ويمكن صياغة هذه النتائج في ثلاث حالات كما يلي:

$$1)\ sy = (\delta + n)\, K \Longrightarrow k=k^* \Longrightarrow k^*=0$$

$$2)\ sy > (\delta + n)\, K \Longrightarrow k>k^* \Longrightarrow k^*>0$$

$$3)\ sy < (\delta + n)\, K \Longrightarrow k<k^* \Longrightarrow k^*<0$$

وكنتيجة يمكن القول ان هناك تزايد في كل من نصيب الفرد من رأسمال والناتج لكن بمعدل متناقص، وان هناك قوتين في الانموذج، الاولى تمثل sy والتي تمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة عمل، و هي تعزز و ترفع من نصيب الفرد من رأسمال، اما القوى الثانية فهي $(\delta + n)\, K$ وتمثل الاستثمار الضروري لإبقاء قيمة نصيب الفرد من رأسمال الثابت، وهي قوة كلما ارتفعت دفعت نصيب الفرد من رأسمال الى الانخفاض.

كما نلاحظ من الانموذج اعلاه ان التغير في رأسمال للفرد يضمحل كلما اقترب الاقتصاد من حالة الاستقرار، و هذا يعني وجود علاقة عكسية بين قيم k و قيم k^*، و للتأكد من هذا الامر نستبعد صياغة المعادلة رقم (7) كالاتي: $k^*_t = sk_t^{\alpha} - (\delta + n)\, k_t \Rightarrow \frac{\acute{k}t}{kt} = s\frac{kt\alpha}{kt} - (\delta + n)$

و بوضع $y_k = \frac{\acute{k}t}{kt}$ نجد $y_k = \frac{s}{(kt)1-\alpha} - (\delta + n)$ .....(8)

حيث y_k هو عبارة عن معدل نمو رأسمال للفرد: $\alpha>0<1$

من المعادلة رقم (8) نستنتج ان k معدل نمو رأسمال للفرد y_k هو دالة متناقصة بالنسبة لـ k_t و يمكن تمثيل للدالة رقم (8) في البيان الموالي:

الشكل رقم 14: حركية نمو رأسمال للفرد

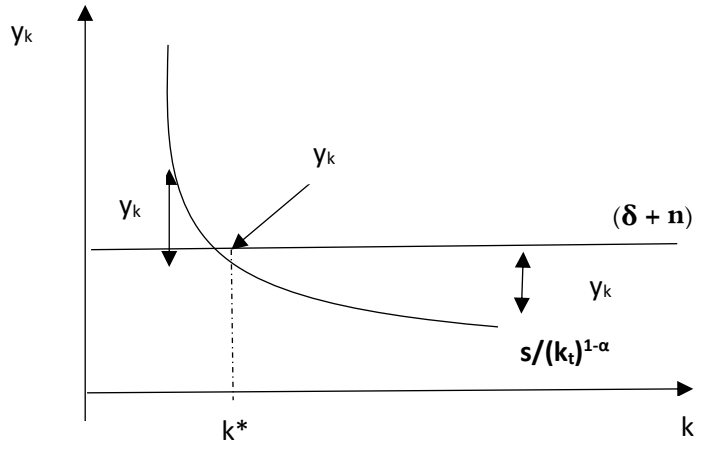

La source : Charles I. Jones, traduction de la Edition américaine par Fabrice Mazerolle**, théorie da la croissance endogene**, de Boek université, Paris, France, 2000, P40.

الفرع الاول: تحليل حالة الاستقرار في انموذج سولو

ان حالة الاستقرار ليست كباقي الحالات الاخرى التي يعيش في الاقتصاد، فهي ذات اهمية كبيرة لأنه من خلال معرفته هذه النقطة يحدد مسار النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ومن اجل تحديدها يجب ان نعود الى التمثيل البياني، فنفرض ان الاقتصاد يعيش هذه النقطة (k^*,y^*) و لمعرفة موقع هذه النقطة نلجأ لحساب قيمة رأسمال و الناتج للفرد اللازمين لتحقيق حالة الاستقرار، لذا يتعين علينا جعل المعادلة رقم (7) مساوية للصفر، اي ان التغير في رأسمال الفرد معدوم وعليه نجد:

$$k^{*}=0 \Longrightarrow s(k^{*})^{\alpha} - (\delta +n)\, k^{*} = 0 \quad \Rightarrow \quad s/(\delta +n) = k^{*}/(k^{*})^{\alpha}$$

$$\Rightarrow k^{*^{(1+\alpha)}} = s/(\delta +n) \quad \Rightarrow \quad k^{*} = (s/n+\delta)^{1/1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

و بتعويض المعادلة (9) في المعادلة (1) نحصل على : (10) ..... $y^{*} = (s/n+\delta)^{1/1-\alpha}$

و يتحقق وضع الاستقرار كذلك في معدل نمو راسمال يكون $s/(k_t)^{(1+\alpha)} = (n + \delta)$

يتضح من المعادلة (8) ، (9)، (10) ان هناك علاقة طردية بين معدل الادخار و نصيب الفرد من راسمال الناتج في حالة الاستقرار، على عكس معدل النمو الديمغرافي الذي تربطه علاقة عكسية بهما.

و كنتيجة نقول ان البلدان التي لها ميل كبير للادخار هي البلدان ذات معدل نمو مستقر و طويل المدى، لان ارتفاع معدل الادخار يساهم في زيادة معدل النمو و الابتعاد عن حالة الاستقرار، بينما البلدان التي تتسم بميل حدي للادخار ضعيف او معدل نمو سكاني مرتفع فتتجه للفقر اكثر منه للثراء، و هذا لان ارتفاع معدل النمو الديمغرافي يعيق النمو الاقتصادي كما يسرع في وصول الاقتصاد الى حالة الاستقرار، ومن اجل تحديد مقدار تأثير كل من معدل الادخار و النمو السكاني على نصيب الفرد من رأسمال في حالة الاستقرار نقوم بحساب مرونة k^* بالنسبة لكل من s و n كل على حدى كالاتي:

$$(\partial y^*/\partial s) \times (s/k^*) = [k^* / (1-\alpha)s] \times (s/k^*) = 1/(1-\alpha) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

وهذا يعني انه اذا ارتفع s بـ 1% فان قيمة k^* ترتفع او تبتعد بـــ: $[1/(1-\alpha)]$ %

$$(\partial k^*/\partial n) \times (n/k^*) = [-k^* / (1-\alpha)(n+\delta)] \times (n/k^*) = -n/ (1-\alpha)(n+\delta) \ldots\ldots\ldots (12)$$

وهذا يعني انه اذا ارتفع n بـ1% فان قيمة k^* تنخفض او تقترب بـ: $[-n/ (1-\alpha)(n+\delta)]$%

ومن اجل تحديد مقدار تأثير كل من معدل الادخار والنمو السكاني على نصيب الفرد من الناتج في حالة الاستقرار نقوم بحساب مرونة y^* بالنسبة لكل من s و n كل على حدى:

$$(\partial y^*/\partial s) \times (s/y^*) = [\alpha y^* / (1-\alpha)s] \times (s/y^*) = \alpha/(1-\alpha) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

وهذا يعني انه اذا ارتفع s بـ 1% فان قيمة y^* ترتفع او تبتعد بـــ: $[\alpha/(1-\alpha)]$ %

$$(\partial y^*/\partial n) \times (n/y^*) = [-\alpha y^* / (1-\alpha)(n+\delta)] \times (n/y^*) = -\alpha n/ (1-\alpha)(n+\delta) \ldots\ldots\ldots (14)$$

وهذا يعني انه اذا ارتفع n بـ1% فان قيمة y^* تنخفض او تقترب بـ: **]**$\%[-\alpha n/ (1-\alpha)(n+\delta)$

و يتسم انموذج سولو بثبات المتغيرات (K,L,Y) في حالة الاستقرار ، حيث انها تتزايد بنفس المعدل n و هو ما يمكن توضيحه كالاتي:

لدينا: $k= K/L \Rightarrow lnk = lnK - \ln L$

و بالاشتقاق نجد $k^*/k = K^*/K = L^*/L$

وبما ان التغير في رأسمال في حالة عدم الاستقرار معدوم فانه:

$$(k^*/k)=0 \Rightarrow (K^*/K) - n = 0 \Rightarrow K^*/K = n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

لدينا ايضا: $y= (Y/L) \Rightarrow \ln y = \ln Y - \ln L$

و بالاشتقاق نتحصل على : $Y^*/Y = n$ .....(16)

لدينا: $y = k^{\alpha} \Rightarrow lny = \alpha\, lnk$ و بالاشتقاق نجد: $(y^*/y) = \alpha(k^*/k)$

و نحن نعلم انه في حالة الاستقرار يكون $(k^*/k) = 0$

و عليه $(y^*/y) = \alpha (0) \Rightarrow y^*/y = 0$

و كنتيجة عامة نقول انه في حالة الاستقرار تتحقق العلاقة التالية:

$$K^*/k = y^*/y = 0 \qquad Y^*/Y = K^*/K = L^*/L = n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (17)$$

انموذج سولو في حالة وجود تطور تقني:

ان الانموذج الاولي لسولو لا يمكن من خلاله تحقيق نمو مستمر في المدى الزمني الطويل و ذلك لان من اهم نتائجه ان يؤول الاقتصاد مهما كانت الطريق التي يسلكها او الوضع الابتدائي الذي

ينطلق منه الى حالة الاستقرار في نقطة معينة يكون عندها معدل النمو معدوم، ليؤدي بذلك الى توقف الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، و تنتج هذه الحالة لان الدخل الفردي لا يرتفع الا بزيادة نصيب الفرد من مخزون رأسمال، و هذا الاخير يحكمه قانون الغلة المتناقصة لان $\alpha<1$، و اذا ما اخذنا في لحسبان ضرورة تحقيق معدلات نمو غير قابلة للنضوب يصبح من الضروري ايجاد عامل جديد يتم تفسير بموجبه الدخل الفردي في الاقتصاديات الرأسمالية على مدى قرنين الماضيين اللذان شهدا معدلات نمو متواصلة و مرتفعة دون الوصول الى حالة الاستقرار، ولهذا ارتأ سولو توسيع انموذجه الاولي بإدخال عنصر انتاجي جديد في دالة الانتاج الكلية سمي بالتطور التقني A ، و قد سلم بانه عنصر خارجي مستقل عن الظواهر الاقتصادية. حيث ينمو بمعدل اسي ثابت g يحدد من خارج الانموذج، و ادخل سولو التطور التقني في دالة الانتاج الكلية في هذا الانموذج بالصيغة التالية: $Y=F(K,AL)=K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}$

حيث $At=A0e^{gt}$ و $A0$ القيمة الاولية للتطور التقني في الزمن $t=0$.

و لحساب معدل النمو الدخل الفردي نقوم بتحويل معادلة الانتاج السابقة الى معادلة الانتاج للفرد لتصبح بالشكل: $Y/L = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}/L \Rightarrow y=k^{\alpha}A^{1-\alpha} \Rightarrow \ln y = \alpha \ln k + (1-\alpha)\ln A$

بالاشتقاق نجد: $y^*/y = \alpha(k^*/k) + (1-\alpha)A^*/A$

توضح المعادلة ان معدل النمو متوسط مرجع لمعدل نمو رأسمال بنسبة α ولمعدل نمو التطور التقني بنسبة $(1-\alpha)$. وهذا ما يعني ان المصدر الاساسي للنمو الاقتصادي هو التطور التقني وذلك لان معدل نمو رأسمال في المدى الطويل يؤول الى الاضمحلال، وهذه المعادلة تم استخدامها لإظهار دور التطور التقني في تعزيز النمو الاقتصادي، لكن سولو قام في هذا الانموذج بغرض دالة الانتاج

الفردية ليس بالنسبة للعامل فقط بل بالنسبة لكل وحدة عمل فعالة وهذا يدل على تأثير العامل التكنولوجي في العمالة لجعلها أكثر انتاجية وبالتالي تصبح دالة الانتاج على الشكل التالي:

$$(Y/AL) = [K\alpha(AL)^{1-\alpha}] \Rightarrow \tilde{y} = k^{\alpha}/(AL)^{\alpha} \Rightarrow \tilde{y} = \check{k}^{\alpha}$$

حيث $\check{k}$ و $\tilde{y}$ تعبران على رأسمال والناتج لكل وحدة عمل فعالة على التوالي.

وفي هذا الانموذج يستبدل معدل نمو القوى العاملة n بمعدل نمو القوى العاملة الفعالة $(n+g)$ ، و بهذا تصبح المعادلة التي تمثل النتيجة الاساسية معبرة عن مقدار التغير في رأسمال لكل وحدة عمل فعالة، و هي في الانموذج تعطي: $\check{k}^{*} = \check{k}^{\alpha} - (n + g + \delta)\check{k}$

وبهذه المعادلة الاخيرة يتم تحليل الانموذج بنفس الطريقة السابقة للأنموذج الاولي.

الفرع الثاني: عرض انموذج رامسي:

بنى رامسي انموذجه تحت عدة فرضيات اهمها[1]:

1-معدل نمو السكان هو n وهو معدل خارجي، حيث ان كل عائلة لها احفاد حجمها يزداد بصورة ثابتة حيث ان معدل المواليد يفترض ان يكون أكبر من معدل الوفيات وبالتالي فان معدل النمو الكلي للسكان يعطى بالصيغة التالية: $L_t = L_0 e^{nt}$، ورأسمال متناقص بنسبة δ؛

2-لايوجد تقدم تقني على المدى القصير؛

---

[1] لانجاز هذا الفرع ، تم استخدام :

- Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , **op cit**, p67-68.p86-91.

فتيحة بنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص39-43.

صدر الدين صواليلي، **مرجع سبق ذكره**،ص43-45.

سميرة شاقور، **مرجع سبق ذكره**، ص 98-101.

3–الدخل يقسم الى استهلاك وادخار، فاذا كان الاستهلاك في الزمن t هو $ct=C_t/L_t$ وكانت لها دالة منفعة فان الدالة يفترض ان تتوافق مع شروط inada. وان العائلة تسعى الى تعظيم دالة المنفعة الكلية $\mu(c)e^{nt}$ و ليست الفردية $\mu(c)$ ، مع وجود التفضيل بين الاستهلاك الحاضر على المستقبل، هذا المعدل يرمز له بـρ، حيث ان المعدل الحالي المشترك للتفضيل هو e^{-pt} وتعطى دالة المنفعة للمعادلة كمايلي:

$$U=\int^T u[c(t)].e^{nt}.e^{-pt}dt \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

و ان دالة المنفعة تأخذ عادة الشكل التالي $u(c) = c^{(1-\theta)}-1 /(1-\theta)$

حيث: $\theta > 0$ تمثل مقياس لدرجة النفور المتعلق بالمخاطر، و مقلوبه $1/\theta$ يعبر عن مرونة الاحلال الزمني للاستهلاك حيث : $\sigma = -u'(c)/[c.u''(c)] = 1/\theta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$

و بتعويض (2) في (1) نجد: $U=\int^T e^{-(p-n)t}.u(c).dt \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)\ldots$

و تحت قيد الميزانية للعون الاقتصادي : $å=w + ra-c -na \ldots\ldots\ldots(4)$

حيث: c: نصيب الفرد من الاستهلاك، å: يمثل الاصول الصافية لكل فرد و يقاس بالقيمة الحقيقية، w:يمثل الاجر الحقيقي للفرد،r(t): معدل الفائدة المحصل عليها، وra: هو الدخل الحقيقي الصافي الناتج عن استغلال الاصل a، na تزايد السكان.

من اجل ايجاد حل لهذا البرنامج لابد من المرور على تكوين "هاملتون" الذي يسمح لنا بإيجاد التوازن المنتظم للنمو في الاستهلاك وهو: $\dot{c}/c = (1/\theta).(r-p) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$

وبالتالي يمكن القول ان معدل النمو في نصيب الفرد من الاستهلاك يتعلق بمرونة الاحلال الزمني للاستهلاك والفرق بين معدل عائد الاصول ومعدل الافضلية للحاضر، حيث يزيد معدل النمو في

نصيب الفرد من الاستهلاك بزيادة مرونة الاحلال الزمني او بزباده الفجوة بين معدل العائد الحقيقي للأصول ومعامل التفضيل للحاضر.[1]

4-نفرض ان المؤسسات متشابهة ولها دالة انتاج بنفس خصوصيات دالة انتاج "سولو" كما ان زيادة الانتاج من خلال التقدم التكنولوجي الذي يزيد من فعالية العمل والتي هي على شكل:

$$Y=F(K,L\hat{}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

حيث : $L\hat{}=L.A(t)$ نضع $y\hat{}=Y/L\hat{}$ و $k\hat{}=K/L\hat{}$ اذن $y\hat{}=f(k\hat{})$ .....(5)

و نفرض ان المؤسسات تقرض اموالها من العائلات و تدفع لهم معدل فائدة $r(t)$ ، ورأسمال ينخفض بمدل اهتلاك δ، تكون دالة الربح كما يلي:

$$Profit= F(K,L\hat{})- (r+ \delta).K-wL \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

و يكون الربح بالنسبة للوحدة الفعلية كما يلي:

$$Profit= f(k\hat{})- (r+ \delta)\, k\hat{}-w.e^{-gt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

بايجاد المشتق بالنسبة لرأسمال الفردي فان تعظيم دالة هدف المؤسسة يكون:

$$f'(k\hat{}) = r + \delta \quad \ldots(9)$$

ومن اجل التوازن بين المستهلكين و الافراد: بافتراض ان الاقتصاد مغلق و ان الديون الصافية معدومة، ما يجعل مجموع الاصول للفرد مساو لرأسمال لكل عامل k، اي $\alpha = k$، و على اساس النتيجة رقم (9) يمكن كتابة المعادلة (4) على النحو الاتي: $k\hat{}=f(k\hat{})-c\hat{}-(g+n+\delta)\,k\hat{}$ .....(10)

حيث $c\hat{}=C/L$

[1] سميرة شاقور، **مرجع سبق ذكره**، ص99.

هذه هي العلاقة الاساسية التي تحدد تطور نسبة راسمال الى العمل الفعلي $k^{\wedge}$ و بالتالي تطور الناتج $y^{\wedge}=f(k^{\wedge})$.

اما تطور نسبة الاستهلاك عبر الزمن فيمكننا ان نجدها كما يلي:

$$c^{\wedge\cdot}/c^{\wedge}= c^{\cdot}/c-x=(1/\theta).[f'(k^{\wedge}) - \delta-\rho-\theta g].....(11)$$

باستعانة بما سبق : $r=f'(k^{\wedge}) - \delta$ و $c^{\wedge}=ce^{-gt}$

وفي الحالة النظامية فان كل المتغيرات تنمو بمعدل ثابت، لأنه اذا كان $k^{\wedge\cdot}/k^{\wedge} >0$ فان $k^{\wedge}\longrightarrow \infty$ ، و من شروط دالة الانتاج النيوكلاسيكية $f(k^{\wedge})\longrightarrow 0$، فان في هذه الحالة و من خلال المعادلة(11) يكون $c^{\wedge\cdot}/c^{\wedge}$، و بالتالي هذه الحالة غير ممكنة ، و في الحالة المعاكسة فان الحالة الوحيدة الممكنة هي $k^{\wedge\cdot}= c^{\wedge\cdot}=0$، مثل الحالة النظامية لأنموذج "سولو". و نتحصل من خلال المعادلة (11) على:

$$(11)\Leftrightarrow f(k^{\wedge *})= \delta + \theta g+\rho$$

اما الحالة المستقرة لـــ $y^{\wedge}= f(k^{\wedge *})$

هذا الشرط يسمى القاعدة الذهبية المعدلة، حيث يظهر الامثلية تأخذ بعين الاعتبار التحكم الزمني، والذي يكون مرتبط بالتفضيل الحاضر.

المطلب الخامس: تراكم رأسمال في النظام الاسلامي

ان النظام الاقتصادي الاسلامي هو السلوك الاسلامي**باتجاه استخدام الموارد المادية في تلبية المتطلبات الانسانية الضرورة والحاجية والتحسينية.[1] وهذا السلوك البشري الاسلامي منضبط

**السلوك الاسلامي:هو السلوك الفردي و الجماعي المتوافق مع العقيدة الاسلامية.

[1] مقال منشور على الانترنت على الرابط: http://www.mawsoah.net .

برابط عقائدي اسلامي الصبغة ومرتبط كذلك بنظام الاخلاق الاسلامي مع الاخذ بالاعتبار المتطلبات الفنية المبنية على اساس التطور المعرفي للعلوم الانسانية.

ان غاية كل الاقتصادات القديمة والمعاصرة هي في تلبية المتطلبات الانسانية المتنوعة والمتجددة، ولكل نظام اقتصادي طريقته في الوصول الى تحقيق هذه الغاية، فهناك المنهج الحر والمنهج المقيد والمنهج الوسطي الذي اعتمده النظام الاقتصادي الاسلامي. فالمنهج الحر الذي تلعب الدولة دور الاشراف على الصالح العام، يسمح للفرد بممارسة النشاط الاقتصادي والاستفادة القصوى من عائدات هذا النشاط واستثمارها في المجال الذي يعتقده صحيحا في تحقيق ربح اعلى. وقد اثبتت التطبيقات المعاصرة عن نجاح هذا المنهج في تكوين تراكم رأسمالي كبير يتم استثماره في كل بقاع العالم واساس هذا المنهج عاملان هما الربح والابتكار. لذا تنتشر اغلب المراكز البحثية المتخصصة في العالم في الدول التي تختار هذا المنهج.

اما المنهج الاخر هو المنهج المقيد والذي يسمح للفرد بممارسة نشاطه الاقتصادي في المجال الذي يعتقده المجتمع صحيحا والذي يتطلب دورا اوسع للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي بالاتجاه الذي تعتقده أكثر قدرة على تكوين تراكم رأسمالي يسمح بتنمية متسارعة تكون من حصة الجميع وفي هذا المنهج تنوب الدولة عن المجتمع في التخطيط والممارسة للنشاط الاقتصادي.[1]

اما المنهج الاسلامي الاقتصادي فهو يمثل طريق الوسطية بين اعطاء الفرد الحرية في ممارسة نشاطه الاقتصادي، وان تكون هذه الحرية منضبطة برابط عقائدي اخلاقي، موجها رأسمال باتجاه تراكمي اعلى مما يسمح للدولة بممارسة دورها بالوكالة والذي يتطلب رقابة صارمة على النشاط الاقتصادي غير المنضبط والذي يمثله نظام الحسبة الاسلامي. ان مفهوم الرقابة الفردي

–للمزيد من التفاصيل لمفهوم الضرورة و الحاجية و التحسيني انظر :الشاطبي،**الموافقات في اصول الشريعة** ،لبنان،دار المعرفة.

[1] عباس فاضل الدليمي،**مرجع سبق ذكره**، دص.

والجماعي هو أفضل طريق للوصول الى تحقيق معدلات عالية لتراكم رأسمالي قادر على تكوين تنمية مستدامة تلبي أكبر قدر ممكن من المتطلبات الضرورية والحاجي والتحسينية.

ان هذا المنهج يحتاج الى بناء مؤسساتي كبير ينسجم ومنهج ممارسة الاستخلاف البشري*على الارض، فجنوح اغلب الدول الاسلامية الى استنساخ تجارب اقتصادية مبنية اما على اساس المنهج الحر او على اساس المنهج المقيد بعيدة كل البعد في كيفية ممارسة النشاط الاقتصادي وفق احكام الشريعة الاسلامية، الامر الذي أفقد الشخصية الاقتصادية الاسلامية توازنها وقادها الى التخلف.[1]

*مبدا الاستخلاف هو مبدا يحدد علاقة الانسان مع الانسان هي علاقة شراكة في محل الامانة، فالانسان في الفكر الاسلامي ليس مالكا حقيقيا و انما هو مالك على سبيل الانابة او الوكالة او الخلافة و عليه العمل وفق ارادة المنيب.

[1] عباس فاضل الدليمي،مكان نفسه.

خلاصة:

كانت هذه اهم الافكار التي تداولها رواد المدارس الفكرية الاقتصادية لموضوع تراكم رأسمال والتي اختلفت باختلاف مبادئها وتصوراتها، حيث بحث الفكر الكلاسيكي عن اسباب النمو في الاجل الطويل، فمنهم من ارجه الى تقسيم العمل "ادم" ومنهم من رده الى ارباح الرأسماليين "ريكاردو" في حين ذهب البعض الى اعتبار القطاع الصناعي كأهم مورد للثروة "مالتوس" وفكرة "ماركس" حول فائض القيمة الاساس الفعلي لعملية النمو.

في حين اعتبر الفكر الكينزي ان الاستثمار هو السبب الاساسي للنمو، واعتبرت اعمال هارود ودومار متمثلة في انموذج المفسر لظاهرة النمو الاقتصادي، حيث ربط استمرارية هذا الاخير بكل من معدل الادخار والنمو السكاني ومعامل رأسمال الناتج.

فيما ركز النيوكلاسيكي"سولو" على دور التقدم التكنولوجي والذي يعتبر أعظم اسهام في تاريخ الفكر التنموي، واهتمام «رامسي " في كمية الادخار المثلى للاقتصاد، اي التحكيم بين الادخار والاستثمار.

اما موضوع التراكم في الفكر الاسلامي الوسطي ربط بين انضباط السلوك البشري الاخذ بالاعتبار المتطلبات التطور المعرفي وبين الوسطية بين الحرية الفردية في ممارسة نشاطه الاقتصادي، موجها رأسمال باتجاه تراكمي اعلى، ذلك تحت نظام ما يسمى بنظام الحسبة الاسلامي.

الفصل الثالث:

التراكم الرأسمالي في الإقتصاد الجزائري

3-التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

إن عملية النمو الاقتصادي تحتاج إلى تراكم لرأسمال المادي متزايد باستمرار، حيث يجب أن يتم استخدام كامل مدخرات الأفراد والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار. وقد تكون الجزائر كغيرها من الدول العربية الغنية بالنفط التي لا تعاني من هذا النوع من الصعوبات منطقيا – اذ يعتبر الادخار من أهم ركائز النمو الاقتصادي– إلا أن هذا لا يعني انها لا تواجه هذه المشكلة في ارض الواقع، سيما انها عرفت سلسلة من التغيرات والاصلاحات الاقتصادية من طرف الحكومة انطلاقا من مرحلة الاستقلال الى غاية يومنا هذا لإخراج البلاد من وضع التخلف الى وضع تنموي مستدام وفي جميع الاصعدة. ومن خلال هذا الفصل سنحاول الاحاطة بها بداية من التسعينيات الى غاية عام 2015 من خلال المخرجات الكمية لهذه الفترة، والتي نتناولنا في النقاط التالية:

-عرض عام للاقتصاد الجزائري

- ابراز اهم تطورات الجوانب الاقتصادية خلال فترة الدراسة

-قراءة احصائية تحليلية لاهم المؤشرات الاقتصادية

المبحث الاول: عرض عام للاقتصاد الجزائري

يتسم الاقتصاد الجزائري بالعديد من الخصائص سوآءا كانت من حيث بنيته وطبيعتها، تنوع موارده، او من حيث مختلف السياسات التنمية الاقتصادية المنتجة فيه بغض النظر عن نجاحها او فشلها. فبالرغم من الجهود الاصلاحية الاقتصادية التنموية المبذولة في الجزائر من تسعينيات القرن الماضي لتغيير البنية الريعية للاقتصاد الوطني، الا انها لم تستطع تحريره من هيمنة المحروقات عليه، الذي يعتبر المحرك الاساسي للاقتصاد الوطني مقارنة الى مستوى النمو الضعيف المسجل في القطاعات الاخرى الغير النفطية.

المطلب الاول: نظرة على ملامح الاقتصاد الجزائري:

مرت الجزائر أو رسمياً الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال مرحلة تسعينيات القرن الماضي بمرحلة انتقالية، من النهج الاشتراكي نحو اقتصاد السوق. وانعكس ارتفاع المؤشرات الاقتصادية في الجزائر في النصف الثاني من سنوات التسعينيات، إلى دعم البنك الدولي لسياسة الإصلاحات وعملية إعادة جدولة الديون التي أقرها نادي باريس.

كان الهدف الاساسي من الاصلاحات، التحول لاقتصاد السوق طلبا للاستثمارات الاجنبية وخلق مناخ تنافسي داخل البلد وتشجيع الخصخصة. وفي هذا النسق لعبت مواردها الطبيعية الدور الاهم، اذ تعد الجزائر واحد من أكبر الاقتصادات في افريقيا، بدخل الوطني مقدر بأكثر من 208.821مليار دولار سنة 2014سنة بزيادة قدرها 1.45% عن سنة **2013**. وتسيطر الصادرات من المنتجات الهيدروكربونية على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، مثلما هو الحال بالنسبة

للاقتصاديات التي تعتمد على صادرات الموارد الطبيعية. وبشكل عام تتمتع الجزائر بالخصائص الكلاسيكية لاقتصاد نفطي. (انظر الملحق رقم 02، جدول 01)

المطلب الثاني: الاصلاحات الاقتصادية خلال التسعينيات وما بعد التسعينيات

نتيجة للمستويات المتدنية من التنمية بمختلف مجالاتها والتي افرزتها الازمة النفطية عام 1986 وتأثيرها الحاد على ايرادات الميزانية، وكذا الظروف الامنية المتردية، اضافة الى عوامل اخرى نذكر منها:[1]

-تدهور المؤسسات العمومية الاقتصادية من حيث ضعف الانتاجية كما وكيفا؛

-الرغبة في محاولة محاربة البيروقراطية والاجراءات الادارية المعرقلة؛

-قرارات التخطيط المركزية للاستثمار للمؤسسة العمومية؛

-حالة الانكماش والركود الاقتصادي الذي ميز عام 1986، والذي عرف انخفاضا في معدل النمو ب 0.6%، وتراجع مستوى الاستهلاك العائلي ب 0.4%، مع انخفاض الاستثمار ب 4.2% وتدني المخزون من المواد الانتاجية بنسبة 159.6 %، وهبوط الواردات بنسبة 16.4%، مع تسريح ل 48 ألف عامل؛

-انخفاض معدل النمو الاقتصادي سنتي 1986، 1987 الى 1% بعدما ك ان3.5 % سنة 1985؛

-معاناة الاقتصاد الجزائري من تدني مداخيل تصدير المحروقات، الذي ادخله في مرحلة تميزت بعدم الاستقرار، وكود حاد وتضخم متصاعد مع ندرة في الموارد المالية؛

ما تركت اثارا بارزة على الاقتصاد الوطني هذا ما دفع بها للجوء الى حملة من الاصلاحات بهدف تدارك التأخر التنموي ودفع عجلة التنمية الشاملة واستعادة النمو الاقتصادي، بما تتناسب

---

[1] عبد القادر بابا، **مرجع سبق ذكره**، ص 223-224.

ومتطلبات هذه الاخيرة في ظل اقتصاد السوق. من اجل تمكين المؤسسة الجزائرية من ان تصبح المصدر الرئيسي للثروة وفيما يلي سنتعرض لاهم الاجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

الفرع الاول: الاصلاحات الاقتصادية خلال التسعينيات:

تميزت هذه المرحلة بالانتقال من تنظيم اقتصادي مخطط الى تنظيم اقتصادي خاضع لقوى السوق. ولقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة عدة اصلاحات جوهرية، كما لجات الى المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي FMI والبنك العالمي BIDR) بهدف المساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوج ذلك بتوقيع اتفاقيات الاستعداد الانتمائي بين 1989 و1994.[1]

1) برنامج الاستقرار الاقتصادي الاول (الاصلاح والتثبيت) قصير المدى (01 افريل 1994-31 مارس 1995) المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي

نظرا لانخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي وكذا ارتفاع نسبة خدمة الدين الى الصادرات وتراجع نسبة السيولة وارتفاع التضخم، لم يبقى من الموارد لتمويل الدورة الاقتصادية الا نسبة 14% من المبلغ اللازم لتمويل الدورة الاقتصادية والمقدر ب 08 مليار دولار، لذا لجات الى صندوق النقد الدولي وطلبت اعادة جدولة ديونها الخارجية وتم الاتفاق. ومن نتائج هذا الاتفاق:[2]

---

[1] رحيم حسين و محمد عبادي، **اثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر**،دراسة قياسية للفترة (1989-2009) ، دراسات العلوم الادارية، المجلد 40، العدد2، 2013ص431.

[2] رشيد ساطور، **مرجع سبق ذكره**، ص129.

-"تحقيق معدل نمو بين 3%، و6%، وتقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% الى 14%، وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض الى 23.5 % "؛

-"تعديل فيمه الدينار الجزائري وتنفيذا لهذا الاتفاق، قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج الى 35.1 دج للدولار الواحد"؛

-مواصلة تحرير الاسعار والغاء دعمها، حيث بلغت نسبة الاسعار المحررة 85% من السلع المدرجة في مؤشر اسعار الاستهلاك، كما تم رفع الاسعار النقل وخدمات البريد والاتصال بنسب تتراوح بين 20 -30%، وتم تعديل اسعار الكهرباء والحليب والسميد كل ثلاث أشهر"؛

-"تم تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 الى 5.7% من الناتج الداخلي، كما ادت تلك الاجراءات الى ارتفاع مخزون العملات الاجنبية حيث بلغ الاجمالي الى 2.6 مليار دولار".

كما عمدت الجزائر على اصدار قانون المنافسة من خلال الامر 95-06 المؤرخ في جانفي 1995، والهادف الى تنظيم المنافسة وترقيتها وتحديد قواعد حمايتها لزيادة فعاليتها الاقتصادية وضمان شفافية الممارسات التجارية.

2) برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى (مارس 1995-01 افريل 1998):

وجهت الجزائر رسالة نية في مارس 1995 الى سيد مدير العام لصندوق النقد الدولي بغرض دعم سياساتها التصحيحية وتعميق اصلاحاتها لتجاوز الاختلالات في ظل المؤشرات الاقتصادية السلبية (تضخم 30 بالمئة، عجز الميزانية -5.7%) ما حتم عليها ضرورة تبني برنامج اصلاحي مستعجل. وتم الاتفاق معه على منحها قرضا بقيمة 1169 مليون وحدة سحب خاصة، وهذا لمدة 03 سنوات. يسعى هذا البرنامج الى:

- الانتقال من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر والعمل ضمن إطار اليات السوق؛

- تحقيق نمو متزايد خارج المحروقات واستقرار مالي وخلق مناصب شغل و ....
- تقليص الضغوطات التضخمية واعادة بناء القدرة التنافسية للنظام الانتاجي؛
- تخفيض العجز في الميزان التجاري والرفع التدريجي من نسبة مساهمة الادخار في تمويل المشاريع الاستثمارية؛
- الحد من تدخل الدولة وفتح المجال للقطاع الخاص؛

ومن نتائج هذا البرنامج التصحيح الهيكلي[1]:

- استعادة التوازنات الخارجية؛
- تطهير تدريجي للمالية العامة؛
- تخفيض معدل التضخم الى معدلات مقبولة؛
- تحسن شروط تمويل الاقتصاد؛
- تحقيق معدل نمو اقتصادي متباطئ موجب خارج المحروقات

3) انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة:

في ايطار الاصلاحات، تم خفض عجز الميزانية العامة من 8.7% سنة 1993 الى4.4% سنة 1994، لتسجل فائضا بلغ 3% و2.4% من PIB عامي 1996-1997، وهذا بفضل التقليل من النفقات العامة، زيادة ايرادات الدولة من الضرائب وتجميد بعض الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية.[2]

---

[1] للمزيد من التفاصيل انظر: منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير حول الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة العامة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998، ص ص 130-186.

[2] عبد القادر بابا، **مرجع سبق ذكره**، ص 226.

اضافة الى تسجيل لانخفاض تدريجي ومحسوس لمعدل التضخم حيث سجل اخفض قيمة له سنة 2000 بمعدل 1%، حيث انتقل من 38.4% سنة 1994 الى 15% سنة 1996 الى 2.66% عام 1999.

بالرغم من الايجابيات التي حققتها هذه الاصلاحات في هذه الفترة، الا ان غياب الاستثمارات المنتجة وغيرها من العراقيل، جعلت 6.5 مليون جزائري عام 2001 يعيشون تحت معدل الفقر، ما وضع الجزائر في رتبة 100 حسب تقرير الامم المتحدة.

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية ما بعد التسعينيات:

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة مالية توسعية (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في اسعار النفط) وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنجزة او في طريق الانجاز على امتداد الفترة، وقد تمثلت هذه البرامج في:[1]

1) **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance économique – PSRE:** وهو مخطط ثلاثي (2001-2004) خصص له غلاف مالي اولي حوالي 525 مليار دينار، ليضاف له مشاريع جديدة و تم اجراءات تعديلات وتقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، ليصبح غلافه النهائي مقدرا ب 1216 مليار دينار. هذا من اجل بعث حركية الاستثمار وضمان النمو المستدام وضبط الاختلالات الاجتماعية والجهوية وارتكازها على القطاعات الانتاجية وتدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الازمة الاقتصادية. حيث نال قطاع الخدمات الحظ الاوفر بنسبة 40.1% من حجم الميزانية الكلية، يليه بعد ذلك التنمية المحلية بنسبة 21.7%، و8.6 % خصصت لقطاع الصناعة والجباية.

[1] محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص147.

2) **البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance–PCSC:** وهو المخطط الخماسي الاول (2005–2009)، وهو عبارة عن تكملة لسابقه، والذي أسفر عن نتائج جد مرضية كارتفاع لمعدل النمو، وانخفاض في نسبة المديونية، "وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات بقيمة 9.1 مليار دولار، كما بلغت احتياطات الصرف في نهاية سنة 2004 ب 43.1 مليار دولار".

حيث قدرت الاعتمادات المالية الاولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار ، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ، ومختلف البرامج الاضافية، لاسيما برنامجي الجنوب و الهضاب العليا و البرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش و البرامج التكميلية المحلية. اما الغلاف المالي الاجمالي المرتبط بهذا البرنامج قدر 9680 مليار دينار بعد اضافة عمليات اعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الاضافية الاخرى.

3) **برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique–PCCE:** المخطط الخماسي الثاني (2010–2014) بقوام مالي للبرنامج الجديد مقدر ب 11534 مليار دينار اضيف للغلاف المالي السابق و ليصبح 21214 مليار دج. منها 9680 مليار دج تكميلا لبرنامج دعم النمو الذي تخللته بعض الشوائب كتأخر انجاز المشاريع و عدم دقة الدراسات ....، و 11354 مليار دج لتفعيل برامج التنمية المحلية و الجهوية و البشرية، كذا تطوير المنشآت الاساسية وكذا تعزيز التنافسية الاقتصادية الوطنية عن طريق تحسين مناخ الاستثمار والحد من ارتفاع معدلات البطالة. ومن اجل ضمان تنفيذ الجيد لهذا البرنامج، قامت الحكومة بإرساء جملة من الترتيبات من اجل ترشيد النفقات العمومية وتعزيز مكافحة المساس بالأملاك العمومية.

اذن فكل هذه البرامج شملت كافة المجالات ومختلف القطاعات من خلال دعم النشاطات الانتاجية وتحسين الظروف التنموية بمختلف صورها.

المطلب الثالث: التعديلات التشريعية:

بداية التسعينيات لجات الجزائر الى جملة من الاصلاحات والتعديلات في النظم المالية المصرفية

الفرع الاول: قانون النقد والقرض:

هو القانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، جاء من اجل تنظيم جديد لمعالجة ملف الاستثمار الاجنبي على مستوى بنك الجزائر وتوضيح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الاموال مع الخارج؛ اذ يفتح هذا القانون المجال للمساهمة برؤوس الاموال الاجنبية في تطوير الاقتصاد الجزائري، بحيث يرخص لغير المقيمين بتحويل الاموال الى الجزائر، لتمويل نشاطات اقتصادية في المادة 184.[1]

كما جاء المرسوم التشريعي رقم 12-93 مبرزا الإرادة الواضحة للدولة من اجل فتح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية، حيث يرخص لها الاستثمار في الانتاج كل القطاعات ما عدا القطاعات الإستراتيجية للدولة كقطاع المحروقات، اذ أنّها فتحت مجال المساهمة والشراكة في المشاريع نظرا لحاجة الدولة إلى الاستثمار في هذا القطاع مركزا على :

- المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على حد سواء.
- إعفاء القطاع الخاص الوطني والأجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة، فأصبح يتم الاقتصار على التصريح بدلا من إجراءات الموافقة التي كانت من قبل.

---

[1] محمد حداد ، **العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية**، رسالة ماجستير في العلوم لاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص202-203.

- منح العديد من الحوافز و الامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع و تطوير الاستثمار.

إنّ أهم ما يميّز قوانين و مراسيم هذه المرحلة هو إعطاء الأولوية للقطاع الخاص على عكس المرحلة السابقة، وما يؤخذ على هذه القوانين والمراسيم من وجهة نظرنا،هو أنّها كانت جزئية و الدليل على ذلك التعديلات التي حدثت فيها.

لكن، وبموجب الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي الغى القانون رقم 10-90 المتعلق بالقرض، تم إعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال. وأهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك و مؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين،حيث نصّت المادة 84 و 85 من الأمر رقم 11/03 أنّه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.
- السماح بتحويل المداخيل و الفوائد و إعادة تحويل رؤوس الأموال وهذا ما نصّت عليه صراحة المادة 126 من الأمر رقم 11/03 "رؤوس الأموال و كل النتائج و المداخيل والفوائد و الإيرادات و سواها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها و تتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتّفاقيات الدولية التي وقّعتها الجزائر"

الفرع الثاني: قانون الاستثمار:

صدر هذا القانون تحت الرقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 جاء من اجل اعطاء مجال واسع للقطاع الخاص وذلك في ايطار الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، من خلال ما نص عليه من الاجراءات التشجيعية والاعفاءات الضريبية و الحوافز و الامتيازات، و يعد من افضل قوانين الاستثمار في الدول العربية.و في هذا الاطار حدد هذا القانون المتعلق بترقية

الاستثمار في الجزائر جملة من القواعد و المبادئ و الاجراءات و ضمانات (على المستوى المحلي و الدولي) و امتيازات قسمها حسب الانظمة الاستثمارية التالية:[1]

-النظام العام، -نظام المناطق الخاصة، -نطام المناطق الحرة، -نطام الجنوب الكبير.

رغم الامتيازات التي جاءت مع المرسوم التشريعي 12-93، الا ان القصور والنقائص التي طالته لم يحقق الهدف مرجو منه، فمثلا : من بين 48 ملف مودع لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار من سنة 1993 حتى سنة 2001،تمّ تجسيد 10%منها فقط. ليأتي الامر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزّز الحوافز و يشجع على المزيد من الاستثمارات ويتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق. ومن الحوافز الإضافية والضمانات ضمن الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار،نجد أن بنود القانون الجديد تضمنت الكثير من الحوافز الإضافية كما تميّزت بتأكيد ما كان يمنحه القانون السابق وتوضيح بنوده بشكل قاطع وارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها:

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار و إلغاء أي نوع من التصريح المسبق.
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق و الواجبات.
- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين، وهو يتمثل حاليا بالشباك الموحد اللامركزي المتواجد حاليا في 06 ولايات تضم أهم المدن الجزائرية شرقا و غربا و وسطا و من الشمال إلى داخل الجنوب الصحراوي.

---

[1] وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها (APSI) : قانون الاستثمارات (النصوص التشريعية و التطبيقية)، منشورات 1995.

للمزيد من التفاصيل انظر في الكتاب: عليوش قربوج كمال ، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 16-33.

- أما عن الضمانات فهي تمتّع المشروع الاستثماري بحماية ضد التأميم و المصادرة أو أي إجراء من هذا النّوع، و يضمن القانون للمستثمر حرية تحويل الأرباح ورأس المال في كل وقت.

الفرع الثالث: قانون المنافسة:

اتخذت الحكومة الجزائرية اجراءات هادفة الى رفع الدعم التدريجي على اسعار المنتجات المدعمة للوصول الى تكلفتها الحقيقية، وكذا الغاء الضوابط على هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع، وهذا لاصلاح نظام الاسعار والغاء الدعم.وتم اعتماد قانون المنافسة تحت رقم95-06 في 1995/01/25، و الذي ينص على حضر الممارسات التي تتعارض و المنافسة.

الفرع الرابع: القانون التجاري:

عدل القانون تحت رقم 93-08 المؤرخ في 1993/04/25 لليواكب التغيرات الهيكيلة في الاقتصاد الجزائري، فاسحا المجال امام بعض الممارسات التي كانت ممنوعة ، و يتعلق الامر بـ:

-تاسيس شركات المساهمة (SPA) براسمال قدره 5 مليون دج على الاقل؛

-الغاء احتكار الدولة لسوق التامين؛

-تاسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) على الاقل براسمال 100.000دج؛

-رد الاراضي التي اممت بعد الاستقلال لاصحابها؛

-مرسوم انشاء بورصة القيم المنقولة.

المطلب الرابع: مختلف الاتفاقيات المتعاقدة عليها مع الجهات الدولية :

نظرا للظروف الاقتصادية السيئة التي عرفتها الجزائر، و عجزها عن توفير السيولة اللازمة لدفع اعباء الدين الخارجي، دفعها باللجوء الى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للحصول على

قروض تسد بها عجزها في سداد الدين الخارجي في العملات الاجنبية، حيث استمر التزايد الخطير لخدمة الدين و الذي بلغ 9 مليار دولار عام 1989.[1]

الفرع الاول: اتفاق الاستعداد الانتمائي ماي 1989 مع صندوق النقد الدولي، و اتفاقيات سبتمبر 1989 مع البنك العالمي:

انطلقت المفاوضات الحكومة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي (FMI) في سرية تامة، و انتهت الى تعهدها باتباع سياسة نقدية اكثر حذرا وتقيدا، مع الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، وتجسيد اللامركزية الاقتصادية، وتوسيع دور القطاع الخاص ،تعديل سعر الصرف مع ازالة التنظيم الاداري للاسعار، كما تعهدت بتنفيذ برامج التكييف والاستقرار الناتجة عن الاتفاقيات المبرمة.

وعلى ضوء توقيع الحكومة للاتفاق استفادت من FMIمبلغ 580 مليون دولار و 300 مليون دولا من البنك الدولي (BM) لدعم الاصلاحات الاقتصادية .[2]باشرت السلطة في تنفيذ اولى خطواتها من خلال تحرير التجارة الخارجية و اعتماد الية العرض و الطلب في تحديد اسعار الفائدة والصرف، وبدا منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية،و تقليص السلع التي تحدد الدولة اسعارها.[3]

رغم سلسلة الاصلاحات التي قامت بها الدولة انذاك، الا ان الاحتياطي من العملة الصعبة سجل ادنى مستوى له منذ 1973، حيث وصل الى 725 مليون دولار.كما تراجعت قيمة الدينار في ظرف 3 اشهر (جوان–سبتمبر 1991) ب4 وحدات (18.5–22.5).

---

[1] ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها ، حالة الجزائر ،مصر، السعودية،دراسة مقارنة خلال الفترة 1990–2010**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2013–2014، ص 160.

[2] رشيد ساطور، **مرجع سبق ذكره**، ص126.

[3] ميلود وعيل ،**مرجع سبق ذكره**،ص160.

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الانتمائي (جوان 1991-مارس 1992)

جاء للافراج عن الوضع المتازم الذي مزال الاقتصاد الجزائري يتخبط فيه؛ حيث بلغت نسبة خدمة الدين مستوى 73.9بالمئة. فحصلت الجزائر بموجبه قرض قدره 404 مليون دولار بخدمة دين 16مليار دولار لسنتي 1990-1992.يتم استهلاكه ب4 دفعات، غير ان القسط الاخير تم تجميده لمخالفة برنامج حكومة بلعيد عبد السلام لاتفاقيات صندوق النقد الدولي. اضافة الى استفادتها لقرض تصحيحي ممنوح من طرف البنك العالمي قدره 350 مليون دولار مخصص لتطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية[1]، وليكمل تطبيق البرنامج التعديلي السابق كاعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الادارية والمالية، وارساء قواعد السوق، وتقليص دور الخزينة في تمويل عجز المؤسسات، واصلاح نظام الاجور والدعم ، وتشجيع الخوصصة لمشاركتها في مختلف القطاعات والمجالات.

الفرع الثالث: اتفاق الاستعداد الانتمائي(افريل 1994-مارس 1995)

ان تردي الوضع الاقتصادي للجزائر وتراجع المؤشرات النقدية مع تسجيل عجز موازني مقدر ب 8.7% من الناتج الخام لسنة 1993 وانخفاض معدل السيولة ب 6.6% في الفترة 1992-1994 ، ما جعل الحكومة الجزائرية تلجا الى صندوق النقد الدولي لتبرم اتفاقا مدته سنة كاملة، تم من خلاله منح الجزائر قرضا قدره 457.20 مليون وحدة سحب خاصة و كذا 374.32 مليون وحدة سحب خاصة كقرض ممنوح من البنك الدولي مخصص للطوارئ.

---

[1] للمزيد من التفاصيل اطلع على: رشيد ساطور، **مرجع سبق ذكره** ص 127-128.

الفرع الرابع:اتفاق التصحيح الهيكلي (ماي 1995-افريل 1998)

بعدما نالت الحكومة الجزائرية لرضا ممثلي صندوق النقد الدولي من خلال احترامها لجميع معايير الانجاز واتخاذها للتدابير الهيكلية المسيطرة والمتفق عليها، خولها للحصول على مبلغ قدره 1169 مليون وحدة سحب خاصة اي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق وهذا لمدة 03 سنوات وفق لنظام القرض، وذلك تشجيعا لها للغوص في الاقتصاد العالمي.[1]

الفرع الخامس: اتفاق مع نادي باريس:

تمثل الديون القابلة لاعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون المتوسطة والطويلة الممنوحة من طرف الدول والمؤسسات الدولية والمؤسسات الرسمية التابعة للحكومات، حيث اجتمعت الحكومة الجزائرية عقب خطاب النوايا مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمجموعة الاقتصادية الاوروبية وممثلين عن الدول الدائنة، اتفقوا على تقديم مساعدات للحكومة الجزائرية لخوضها في اصلاحات تعهدت باتخاذها، وكانت طريقة السداد كالاتي[2]:

-اطالة فترة الاستحقاق الى 19 سنة ؛

-تقدير مدة العفو ب4 سنوات على الاكثر؛

-يبدأ التسديد بعد انتهاء فترة العفو مبائرة (ابتداءا من 1998/05/31)

وفي جويلية 1995 ابرمت الجزائر اتفاقا ثانيا لاعادة جدولة اكثر من 13 مليار دولار مع نادي باريس بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع.

---

[1] رشيد ساطور، **المرجع نفسه.**

[2] ميلود وعيل، **مرجع سبق ذكره**،ص161.

الفرع السادس: اتفاق مع نادي لندن:

و يظم هذا النادي تمثيلية للدائنين الخواص ؛يتعلق الامر هنا بالديون الخاصة(البنكية)، حيث قدمت الجزائر طلبا لاعادة جدولة الديون الخاصة في 1994/10، وبعد مفاوضات عسيرة مع اكثر من 200 مؤسسة مالية، تمت اعادة جدولة مستحقات الديون التي تغطي الفترة 1994/03-1996/12 والمقدرة بـ 03 مليار دولار ،كما يلي: [1]

- 2.1 مليار دولار ،تمت اعادة جدولتها على اساس فترة استحقاق تقدر ب15.5 سنة منها 06.5 اعفاء.
- 1.1 مليار دولار مع القرض الليوني و قروض الايجار مع اليابان سابقا لمدة 12.5 سنة.

المبحث الثاني: ابرز السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2015)

في خضم الازمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات، و امتداد اثارها الى غاية التسعينات، لجات الجزائر الى تغيير في سياساتها الاقتصادية المتعبة، للتماشي مع الاوضاع الاقتصادية الجديدة، بغية ايجاد حلول والتخفيف من حدة الازمة، هذا لتدارك وضعيتها الاقتصادية المتدهورة على المستوى العالمي.

المطلب الاول: تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر

في اواخر الثمانينات و بداية التسعينات؛ قبل عملية الاصلاح الاقتصادي، شهدت الجزائر ظاهرة التضخم النقدي، وتعود حدتها الى الاختلال الكبير بين المعروض النقدي والطلب عليه وذلك

---

[1] ميلود وعيل، **المرجع نفسه**.

بسبب انخفاض نسبة الناتج المحلي خارج المحروقات ومقارنة بحصة المحروقات من الناتج الكلي. كما ان تخفيض قيمة العملة رفع من معدلات التضخم وزاد من تكلفة الواردات و تكلفة خدمة الديون الخارجية. ما ترتب عنها ظهور عجوزات في الميزانية، ما دفع لتغطيتها الى اصدار نقدي جديد، الذي أدى إلى على الرفع من قيمة التضخم. [1]

ومع تطبيق الجزائر لسياسة نقدية صارمة* وسياسة دخول متشددة لكبح التضخم بدءا من 1994،حيث تراجع نمو الكتلة النقدية خلال 1993، ليعاود الارتفاع من جديد سنة 1998 بـ17.8%. وما اسفر عن انخفاض في معدلات التضخم 31.66% سنة 1991 الى 18.67% سنة 1995 الى 2.64 % سنة 1998 (انظر الجدول الموالي رقم 01)

---

[1] ميلود وعيل، **المرجع السابق**، ص162.

*من خلال اتخاذ العديد من الاجراءات ضمن قانون العرض و النقد، نذكر منها:

-استعاد البنك المركزي مكانته كبنك البنوك و اصدر سنة 1991 نظام متضمن لتنظيم السوق النقدية و التي تجعل البنك الجزائر يقوم بدور الوسيط في السوق النقدي خلال المرحلة الانتقالية، وحدد المؤسسات المالية التي يمكنها الدخول الى السوق النقدية،و اجراء معاملات بيع و شراء السندات سرية المفعول لاقل من 6 اشهر؛

-انشات السلطات الجزائرية هيئات بنكية للرقابة و السير الحسن لتطبيق القانون و الحفاظ على الاموال التي غالبيتها تعود للغير هذه الهيئات مثل اللجنة البنكية و مركز المخاطر مركزية عوارض الدفع التي ينظم لها بموجب قانون 92-02 كل من الوسطاء الماليين و كل المؤسسات التي تضع بحوزة الزبائن وسائل للدفع لتفادي كل المشاكل المتعلقة باستعمال وسائل الدفع.

جدول رقم 01: بعض المؤشرات النقدية

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
أسعار المحروقات بـ$	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48	27.60
رصيد الميزان التجاري (من.$)	1620	6040	2432	1302	1025-	521-	4277	5202	810	3358	12858
سعرصرف دج/$	8.9575	18.4728	21.836	23.345	35.059	47.663	54.749	57.707	58.739	66.574	75.26
نمو M2(مليار دج)	343.30	416.20	515.90	624.20	723.70	799.57	915.00	1084.30	1287.87	1468.35	2022.5
معدل التضخم	25.88	31.66	20.54	29.04	29.77	18.67	5.73	4.95	2.64	0.33	4.22

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من مصادر مختلفة(الديوان الوطني للاحصاء، بنك الجزائر، البنك الدولي

- ان اتباع الجزائر خلال هذه المرحلة لسياسة نقدية تقشفية صارمة –تخفيض عجز الميزانية، تجميد اجور العمال، تخفيض قيمة العملة، تقليص حجم الانفاق– سببها المحاولة للرجوع لاعادة الاستقرار النقدي و التحول لاقتصاد السوق باقل كلفة ممكنة.

لتسجل في بداية الالفين ارتفاعا 2022.5 مليار دج، 2473.5 مليار دج سنتي 2000، 2001 عالتوالي، ما يترجم في ظهور فائض بالسيولة في السوق النقدي.

قامت السلطات النقدية الممثلة في بنك الجزائر ابتداءا من 04–2002 باستخدام ادوات لامتصاص فائض السيولة. حيث انعكست هذه الاصلاحات بصورة ايجابية، اين انخفضت الكتلة النقدية سنة 2003 معدل 11.31 % ، و تستمر هذه الانخفاضات لتسجل ادنى معدل لها سنة 2009 ب3.1%، وذلك بسبب اصدار مجلس النقد و القرض للنظام رقم 02–09 المؤرخ في 26–05–2009. ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2010 لتنتقل من 15.4% الى 19.9 % سنة 2011 وهذا راجع للاحكام التشريعية الجديدة لاوت 2010، و التي تعطي ارساء قانونيا لاستقرار الاسعار كهدف صريح للسياسة النقدية

الفرع الاول: السياسة المالية:

اعتماد الجزائر على الموارد البترولية كمصدر رئيس للنقد الاجنبي ، ترتب عنه نموا مرهونا بتقلبات اسعار النفط الدولية، هذا ما ترتب عنه تسجيل فروقات لقيمة الصادرات و الايرادات العمومية ومدى وفرة النقد الاجنبي وكذا على ادارة الانفاق العام.لذا قامت الجزائر بالاتخاذ العديد من الاجراءات التعديلية و الضبطية في ايطار سياستها المالية، نذكر منها:

- ترشيد النفقات للسيطر على عجوزات الميزانية من خلال تخفيض نفقات التسيير و التجهيز؛

- ادخال اصلاحات ضريبية على المنظومة الاقتصادية وذلك عن طريق ادخال الرسم على القيمة المضافة، ادخال الضريبة على الدخل الاجمالي بتطبيق جدول متصاعد، ادخال الضريبة على ارباح الشركات؛
- تخفيض الرسوم الجمركية بما يتوافق مع الاتفاقات الدولية؛
- حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي.

وقد تميزت السياسة المالية خلال الفترة الممتدة 1990-1998 بطابع انكماشي تنفيذا للتوصيات الدولية المقتضية بترشيد الانفاق العام و رفع الدعم المقدم للمواد الاستهلاكية وكذا تجميد الاجور وفتح المجال امام الخواص في مجال الاستثمار. حيث عرفت الايرادات الكلية ارتفاعا مستمرا؛ فقدشكلت 28.9% من الناتج المحلي سنة 1990، لترتفع سنة 1997 بما قيمته 926.67 مليار دج من الناتج (مايعادل 33.3%) مع نسبة مشاركة للجباية البترولية حوالي 50% في تكوين هذه الايرادات الكلية.غير ان بالرغم من المجهودات من طرف الدولة قصد تخفيض النفقات الا انها عرفت ارتفاعا مستمرا، فعلى سبيل المثال سجلت 1993 مبلغا 390.50 ملياردج، مايعادل 32.8% من الناتج، وعموما فان لنفقات التسيير الحظ الاوفر من حجم الانفاق العام بمتوسط قدره 74.92 خلال هذه الفترة (1990-1998)

اما في الفترة الممتدة 1999- 2009 فقد تميزت السياسة المالية بطابع توسعي؛ وذلك من خلال البرامج الاقتصادية المسطرة في تلك الفترة،حيث عرفت الايرادات الكلية ارتفاعا مستمرا ودائما و يرجع ذلك للدرجة الاولى ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية، الامر الذي كانت له انعكاسات على الوفورات المالية للجزائر من حيث ايرادات الميزانية و احتياطات سعر الصرف لديها؛ حيث بلغت سنة 1999 قيمة 950.50ملياردج، لترتفع سنة 2002 الى 1576.68مليار دج اي بزيادة قدرها 626.18 مليار دج في ظرف 3 سنوات من الناتج، ليتابع الارتفاع ويصل سنة 2009 ما

قيمته 3350.57 مليارد ج بمعدل 27.64 % من الناتج المحلي. ومن جهة اخرى عرفت النفقات ارتفاعا مستمرا متواصلا، ويعود ذلك الى البرامج الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة خلال هذه الفترة (برنامج الانعاش الاقتصادي 2004/2001 و برنامج دعم النمو الاقتصادي 2009/2005) فعلى سبيل المثال سجلت سنة 2008 مبلغا 3816.86 مليارد ج، مايعادل 34.56% من الناتج، وعموما فان حصة الاسد من حجم الانفاق العام لنفقات التسيير.

"وفي سنة 2015، وللسنة السابعة على التوالي، سجلت المالية العامة عجزا في الميزانية بلغ 2553.2 مليار دج ما يعادل 15.4% من الناتج مقابل عجز ب1257.3 مليار دج مايعادل 7.3 % ، هذا العجز الناتج عن انخفاض في ايرادات الميزانية ب 11.1% المرتبطة بانخفاض ايرادات الجبائية للمحروقات مقدرة ب30 % وارتفاع ب 9.4 % من نفقات الميزانية. حيث تم تمويل عجوزات سنوات 2009-2012 دون اللجوء الى الاقتطاع من مخزون الادخار المودع لدى البنك المركزي، الا ان العجز الميزاني لسنة 2014 و 2015 تم بواسطة اقتطاعات معتبرة من هذا الصندوق".[1]

الفرع الثاني: السياسة التجارة الخارجية في الجزائر

اتخذت الجزائر العديد من الاجراءات و التعديلات في هيكل المبادلات التجارية بشكل يتوافق ومع مسعاها للانظمام للمنظمة العالمية للتجارة من جهة، ومن جهة اخرى للوفاء بالتزاماتها مع البنك العالمي و صندوق النقد الدولي.

فمعظم السياسات الاقتصادية تركز على تسيير ازمة المديونية خاصة و انها تمثل قيدا على القرارات الاقتصادية، فرغم انخفاض معدلات الدين التي تعود الى حصيلة الصادرات نتيجة زيادة حصيلة الصادرات والراجعة الى ارتفاع اسعار البترول(اقتصاد ريعي مستنزف للمحروقات و مضعف لسياسة التنمية).

---

[1] بنك الجزائر،**تقرير نوفمبر 2015**، ص77.

الفرع الثالث: سياسة الخوصصة:

باشرت الجزائر باصلاح القطاع العام و تبني سياسة الخوصصة من اجل الدخول في اقتصاد السوق كحل و كوصفة مقترحة من (FMI) نظرا للظروف المتدهورة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، و التي بلغ عجزها حوالي 400 مليار دج ، وجمود الاقتصاد الوطني امام الصدمات البترولية، و الذي اشترط عليها جملة من الشروط:

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وهذا ما تم فعلا سنة 1994 و ذلك بنسبة 40% ؛
- توقيف الدعم للاسعار و تحريرها؛
- خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تعاني عجزا.

و ذلك من خلال قانون 01/88 الذي منح للمؤسسات الاقتصادية استقلالية قانونية و مالية،كما اعتمد المشرع الجزائري الخوصصة من خلال الامر المؤرخ في 1995/08/26، الذي جاء هذا الاخير لضمان الانتقال السليم الى اقتصاد السوق. وطبق اول برنامج للخوصصة بمعية البنك الدولي في افريل 1996.*

حيث تمت عملية الخوصصة للمؤسسات الاقتصادية المحلية تدريجيا و تاجلت عملية خوصصة الشركات الكبرى التي برمجت في الفترة 1999/98 و عددها 250 مؤسسة بالرغم من خلق ثلاث هيئات مكلفة بعملية الخوصصة: الشركات القابضة، مجلس الخوصصة، مجلس مساهمات الدولة.[1]

*تعتبر سياسة الخوصصة احد تطبيقات الوصفات المقدمة للدول النامية من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من اجل تقديم التمويل للمشروعات الانمائية.و الخوصصة جزء من برنامج التصحيحات الهيكلية، حيث تقوم الحكومة بتخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال اجراء تعديلات على النفقات العامة و اتخاذ اجراءات صارمة لضبط المصروفات و رفع الدعم. الا ان هذه التجارب تؤدي الى اضطرابات و عدم استقرار سياسي و اجتماعي.

[1] عبد القادر بابا، **مرجع سبق ذكره**، ص229.

فالى غاية سنة 1998 تم تطهير حوالي 830 مؤسسة عامة من اصل 1300 مؤسسة اقتصادية محلية، ونتج عن هذه العملية تسريح العديد من العمال .انظر الجدول الموالي:

جدول رقم 02: نسب العمال المسرحين و عدد المؤسسات المنحلة حسب نشاطها و اطارها القانوني

الفترة 1994-1998	المؤسسات العمومية الاقتصادية	المؤسسات العمومية المحلية	المؤسسات الخاصة
نسبة العمال المسرحين	%60	%39	%1
الفلاحة	5	18	2
الصناعة	60	383	-
الخدمات	15	93	-
البناء و اشغال العمومية	54	195	-

المصدر: المفتشية العامة للعمل-الجزائر

كما قدرت وزارة المالية قيمة اجمالي عمليات التطهير ب1400 مليار دينار، كما ان تكلفة عمليات التطهير للبنوك العمومية قدرت ب 2000 مليار دج،[1] باعتبارها مؤسسات مستقلة بهدف تحسين الوساطة المالية من اجل استغلال افضل للموارد وتحت اشراف بنك الجزائر، وقد تمت عملية التطهير و اعادة رسملة البنوك في مراحل.[2]الا ان هذه العملية اعتبرت غير ناجحة، اذ انه تم عرض مؤسسات عاجزة غير مؤهلة للخوصصة ، الامر الذي ادى الى نفور المشترى منها وهذا حسب تصريح وزير المالية السابق عبد الكريم حرشاوي.[3]

---

[1] ميلود وعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص164.

[2] للمزيد من التفاصيل انظر: ساسية خضراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص123-124.

[3] عبد القادر بابا ، **سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، اطروحة دكتوراه، فرع تخطيط، جامعة الجزائر،2003-2004، ص231.

وحدد الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الاستثمار في المادة 02 منه المقصود بالاستثمار من وجهة نظر السلطات الجزائرية كالاتي:[1]

- اقتناء اصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة، او توسيع قدرات الانتاج، او اعادة التاهيل او اعادة الهيكلة؛
- المساهمة النقدية او العينية في راسمال مؤسسة؛
- استعادة النشاطات في اطار خوصصة جزئية او كلية. و بما ان عملية الخوصصة جزئية كانت او كلية فهي تندرج ضمن الاستثمار.

جدول رقم 03: عمليات الخوصصة خلال الفترة(2007-2003)

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الكلية	5	7	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية 50 بالمئة	1	5	12	13	11	44
تنازل لصالح العمال	8	23	29	9	0	6
الشراكة	4	10	4	2	9	29
بيع الاصول لصالح القطاع الخاص	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	108	415

المصدر: مجلة الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر 2009، الوضعية الاقتصادية ط1، 2009ص53.

ما يلاحظ من الجدول ان مجموع عمليات الخوصصة بلغت 415 عملية نهاية 2007، و ان سنة 2006 شهدت اكبر عدد من عملية الخوصصة بانواعها الخمسة بتسجيلها 116 عملية و هي نفس السنة التي عرفت فيها اكبر عملية خوصصة جزئية و كذا بيع الاصول لصالح الخاص ب 13، 30

[1] الامر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثاني 1422هـ الموافق لـ 20 اوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة االرسمية ، العدد47.

عملية على الترتيب. و يظهر ان السنة التي عرفت فيها اكبر عملية خوصصة كلية هي 2007 ب68 عملية .

اما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص فقد عرفت نسبة نموه (اشخاص معنويين وطبعيين) ارتفاعا مستمرا حيث سجلت سنة 2009 نسبتي 7.63% ،55.04 % على التوالي مقارنة بها في القطاع العام و التي عرفت نمو سالب ب 5.59 %.

اما بخصوص مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي خارج المحروقات فهو بنسبة مرتفعة مقارنة بالقطاع العمومي ، و هذا ما يعكس الدور الايجابي له، اذ تجاوزت نموه اكثر من 15 % سنة 2006. فمساهمته لم تقل 74 % في الفترة 2000-2008.

و حسب تصريح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فقد صرح ب239.946 مؤسسة خاصة تشغل اكتر من 1.06 مليون عامل.[1]

المطلب الثاني: الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي و الشراكة الاجنبية:

يعتبر عدد السكان حجم السوق المحلي (و الذي بلغ عددهم سنة 2015 حسب معطيات البنك الدولي بـ39.6 مليون نسمة)، اذ تكون فرص الاستثمار جيدة كلما كان حجم السوق المحلي كبير، ويؤدي كبر حجم السوق الى نشوء وفورات الحجم، كما انه كلما كبر حجم السوق فان ذلك عادة ما يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي، اذ يزداد معدل الاستهلاك المحلي ويكون هذا محفزا لاستقطاب الاستثمارات بانواعها، أي ما يدل الى وجود علاقة ايجابية بين عدد السكان وحجم الاستثمار المحلي المباشر.

[1] الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر 2009، مرجع سبق ذكره، ص74.

الفرع الاول: الاستثمار المحلي:

ومن جهة اخرى، ووفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الكتلة النقدية (M2) لها تاثير ايجابي على الاستثمار المحلي المباشر، هذا وان زيادة عرض النقد في ظل التوقعات الاقتصادية لانخفاض معدلات الفائدة تؤدي الى زيادة الاستثمارات ومن ثم زيادة الطلب الكلي وبالتالي الناتج الإجمالي و الدخل ومن ثم مضاعف الانفاق الاستثماري. ويعتبر المعروض النقدي حسب نظرية (Shaw,1973) عنصرا هاما من عناصر الانتاج الى جانب عنصري العمل(L) و راسمال(K) وذلك وفق المعادلة:

$$Y = F(K, L, \frac{M}{P})$$

تميزت الفترة بين (1989–1999) بنمو ضعيف وبحجم الاستثمارات (الحكومي والخاص) ضعيفة ايضا، يعود ذلك الى تردي الاوضاع الامنية والسياسية في الجزائر، كما ان تذبذ حجم الاستثمارات راجع الى تذبذب في قيم اسعار الفائدة سواءا على الودائع او على القروض، والتي شهدت مستويات مرتفعة في التسعينيات كنتائج لسياسة التحرير المالي، بحيث ازال البنك المركزي سقف 20% لمعدلات الفائدة على القروض سنة 1994، ، كما سجلت ارتفاعا قيمته 18.41 % سنة 1995 ليعود و ينخفض بفعل تقلص الطلب عالقروض الموجهة للاستثمار[1]،حيث انتقل حجم الاستثمار الكلي من 160.2 مليار دج سنة 1990 الى 633.031 ملياردج سنة 1994، 285.923 مليار دج نصفها استثمار حكومي. اما في العقد الموالي فقد سجلت الاستثمارات ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2000–2015 حيث بلغ سنة 2008 قيمة 4113.6 مليار دج، نظرا لجملة الاصلاحات التي تمت في اطار سياسة التحرير المالي و برنامج التصحيح الهيكلي ، اذ تم على اثره استحداث المؤسسات القائمة على توفير بيئة استثمارية تحفيزية خاصة في المرحلة التي تلت صدور قانون تطوير الاستثمارات لسنة 2001 وما تلته من قوانين تكميلية، اضافة لتوفر ايرادات

[1] رحيم حسين و محمد عبادي، **مرجع سبق ذكره**، ص433.

مالية والتي تكونت عن طريق الثورة النفطية، ففي سنة 2015 بلغ حجم الاستثمار الكلي حوالي8485.4 مليار دج.

وفي ضوء ذلك بذلت الدولة الجزائرية مجهودات مستمرة لتهيئة وخلق مناخ جاذب ومناسب للاستثمارات المحلية والاجنبية، لما يحوزه من اهمية في خلق مناصب العمل، واستغلال الموارد الطبيعية، و المساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، و نقل التكنولوجيا، من خلال تشريع قوانين و مراسم تشريعية و تنفيذية المنظمة و المدعمة للاستثمار خلال الفترة 1994-2002، وكذا خلق وكالات مهمة تهدف الى خلق جو مناسب لتطوير و تدعيم و تسهيل عمليات الاستثمار في جميع الميادين كـ:

1) وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته (APSSI) ؛حيث اسست على شكل شباك وحيد يضم كل الهيئات والادارات المعنية بالاستثمار، تهدف الى مد يد العون للمستثمرين لانجاز مشاريعهم واتمامها من خلال توفير كل المعلومات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي المحلي والعالمي وتقديم تقييم للمشاريع قصد تحديد طبيعة الامتيازات التي يمكن منحها للمستثمر مع السهر على الزامية تطبيق اي قرار تتخذه الوكالة مع الادارات والهيئات المعنية بالعملية الاستثمارية،[1]فقد سجلت من بداية 1993 الى

---

[1] رشيد ساطور، **مرجع سبق ذكره**، ص 163-164.

تم تحديد مهام الوكالة وفق المرسوم التنفيذي رقم 94-319 و المؤرخ في 17-10-1994، كما تنص المادة الاولى منه على ان " تعتبر وكالة ترقية و تدعيم الاستثمار APSI مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تخضع لوصاية رئيس الحكومة"، و يدير الوكالة مجلس ادارة يراسه ممثل السلطة الوصية، والذي يسهر على تادية كل الاجراءات المطلوبة لانجاز مشاريع الاستثمار وكذا ضمان افضل التسهيلات لعملية الاستثمار في جميع المجالات الاقتصادية.

و نقصد بالهيئات المعنية بالعملية الاستثمارية كل من:مصلحة الضرائب، بنك الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري،مصلحة الجمارك،ادارة الاملاك العمومية و البلدية و البيئة و الشغل.

غاية 2001، 48230 مشروعا استشماريا بمتوسط تكلفة اجمالية تجاوزت 3623 ملياردج مع توفير اكتر من 1.7 مليون منصب شغل.[1]

2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)؛[2]والتي حلت محل (APSSI) حيث تعمل هذه الاخيرة على اعلام المستثمرين عبر الويب بفضاءاتها المخصصة بالترقية وتطبيق الميزات التحفيزية على اساس المساواة ووضع تحت تصرف اهم المستثمرين بورصة التعاون، حيث سجلت الى غاية نهاية سنة 2009 ما يقارب 71386 مشروعا استثماريا بتكلفة اجمالية تزيد عن 4714 ملياردج.

3) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)[3]؛ الساهرة على مساعدة الشباب ومتابعتهم ودفعهم الى عالم الشغل من اجل القضاء على البطالة واستحداث مؤسسات مصغرة لانتاج السلع والخدمات من خلال اتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لاصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم وكذا تقديم الاستشارات المتعلقة بالتسيير وتعبئة القروض، ومتابعة استثمارات الشباب ومدى احترامهم لبنود دفتر الشروط.هذا ومن خلال نشرة المعلومات الاحصائية رقم 14 الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية 2008، نجد ان قطاع الخدمات يحتل المرتبة الاولى بنسبة 31.26% من اجمالي الشهدات المسلمة من ناحية اقبال الشباب على الاستثمار ، تليها قطاع الزراعة ب21.14%.[4]

---

[1] محمد اريالله ، **السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار –حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص93.

[2] انشات الوكالة ANDI بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01–282 الصادر في سبتمبر 24–09–2001،ذات الطابع الاداري و مدعمة بشخص معنوي و استقلالية مالية.

[3] عبد القادر بابا، **مرجع سبق ذكره**، ص157

تم تحديد مهام الوكالة وفق المرسوم التنفيذي رقم 36–295 و المؤرخ في 08–09–1996،حيث ينص المرسوم على ان وكالة ANSEJ انها هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة و تحت وصاية وزارة التضامن الوطني،مهمتها الرئيسة هي دعم تشغيل الشباب من خلال دعم المؤسسات المصغرى او توسيعها و التي يكون لسلسها انتاجي.

[4] محمد اريالله، **مرجع سبق ذكره**، ص90.

4) وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ قامت الدولة الجزائرية بانشائها، والتي تعمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذا تعمل على:[1]

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة و تطويرها؛
- ترقية الاستثمارات و توسيعها و تحويلها و تطويرها؛
- ترقية الشراكة و الاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تقديم الدعائم لتمويلها، و تحسين الحصول على لعقار الموجه الى نشاطات الانتاج و الخدمات،؛
- القيام بالدراسات الاقتاصدية المتعلقة بترقيتها و تحسين قدرتها التنافسية.

وفي سنة 2002 ضمت الوزارة قطاع الصناعات التقليدية، ليصل نهاية 2009 حوالي 625069 مؤسسة صغيرة و متوسطة مسجلة.

الفرع الثاني: الاستثمار الاجنبي:

تعود جذور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر الى السيتينات القرن العشرين، وقد جسدت خلال تلك الفترة من خلال الشركات الاقتصادية المختلطة التي تم انشاؤها، ومع بداية التسعينات شجعت الجزائر الاستثمار الاجنبي من خلال القوانين التحفيزية للاستثمارات الاجنبية وكذا التشريعات الصادرة من وكالة دعم وترقية الاستثمارات بتاريخ 1993/10/17. بالرغم من هذه الاجراءات الا انها عرفت عزوفا في مختلف القطاعات عدى قطاع المحروقات. هذا ما دفع بالحكومة لتعديل لبعض التشريعات، وكان ابرزها قانون الاستثمار رقم 03/01 في اوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه والية عمله.

انشات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/211 المؤرخ في 18/يوليو 1994 ، ثم وسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم رقم 2000/190 المؤرخ في 11 يوليو 2000.

[1] –محمد اريالله، **مرجع سبق ذكره**، ص 94-95.

وتحتل الدول الاوروبية الصدارة من حيث عدد المشاريع في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2003 ب258 مشروع استثماري، تليها الدول العربية ب154 مشروع، بعدها الدول الاسياوية 23 مشروع فدول امريكا الشمالية 18 مشروع. اما في الفترة الموالية 2003-2009 فقد بلغ عدد المشاريع الاتشمارية ما بين الشراكة والاستثمار الاجنبي بمجموع 694 مشروع بقيمة 1688.9 ملياردج بعدد 89480 موظف.

رغم هذه الاجراءات التحفيزية الا ان حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية ظل محتشما خاصة في القطاع الغير نفطي وذلك راجع للمعوقات و العراقيل العاصفة بمناخ الاستثمار في الجزائر.[1]

الفرع الثالث: الشراكة الاجنبية:

وقعت الجزائر 2002 اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ضمن اعلان برشلونة (1995)، الهادف لاقامة منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد الاوروبي ودول البحر الابيض المتوسط لفتح الاسواق الجزائرية امام الاسواق الاوروبية واقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كاقصى حد بدءا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالتوافق مع اتفاقيات الـ GATT سنة 1994 والاتفاقيات متعددة الاطراف حول تجارة البضائع الملحقة بانشاء المنظمة العالمية للتجارة. وينص اتقفاق الشراكة على:

- الغاء القيود الكمية و الاجراءات ذات الاثر المكافئ على الصادرات و الواردات بين الجزائر و الجماعة عند بدء سريان الاتفاقّ؛

وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطيا ،لابد من التمييز بين الاستثمار الخاص في القطاع النفطي و الغير نفطي.

[1] للمزيد من التفاصيل في هذه النقطة، يمكن الاطلاع على :

-محمد اريالله، مرجع سبق ذكره، ص ص 99-204

-رشيد ساطور ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 201-204.

- بعد سريان الاتفاق لايمكن تطبيق اي قيد جديد من اي من الطرفين، كما لا يمكن تطبيق اي حق جمركي جديد او رسم او اثر مكافئ على الصادارات و الواردات بين الجماعة و الجزائر، ولايمكن رفع ماهو مطبق اثناء بدء سريان الاتفاق؛
- عند الانضمام فان الحقوق على واردات الجزائر من الجماعة ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة او بمعدل اقل مما هو مطبق فعليا اثناء الانضمام ، واذا حدث و ثم تخفيض التعريفة الجمركية بعد الانضمام فان هذا لامعدل هو الذي يطبق.

المطلب الثالث: الادخار و الاجهزة التمويلية:

يعتبر الادخار ذلك الجزء من الدخل الذي لا يتم انفاقه، حيث تتوقف نسبته على حجم الاستهلاك. اذن فاجمالي الادخار المحلي تتوقف نسبته على حجم الاستهلاك النهائي للاسر و القطاع الحكومي وكذا رصيد الميزان التجاري.

و"يتوقف معدل الادخار * كذا على مستوى الجهود المبذولة في مجال الاستثمار. و الجزائر عاشت تجربة تنموية منتهجة اسلوب التخطيط على المستوى الكلي، محاولة ضمن خططها رسم اهداف واجبة التنفيذ، باخضاع مواردها لتحقيق ذلك".[1]

الفرع الاول: الادخار المحلي في الجزائر

ويوضح الشكل الموالي ان حجم الاخار كان متذبذبا، فقد كان منخفضا متباطئا سنوات التسعينات ليعاود ويرتفع في العقد الموالي ويصل لاعلى مستوياته كاستجابة لجمل الاصلاحات والقرارات

---

*الادخار الخام هو المكمل للاستهلاك النهائي للحصول على الناتج المحلي الخام، و يتكون الادخار الخام من الادخار الصافي و اقساط اهتلاك الاصول الثابتة، حيث يشتق الادخار المحلي من الناتج المحلي،في حين يشتق الادخار الوطني من الناتج الوطني.حيت الادخار الوطني= الادخار المحلي +صافي التحويلات الراسمالية + صافي تحويلات العاملين من و الى الخارج.

[1] ساسية خضراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص133.

الاقتصادية المتخذة للتوجه الى اقتصاد السوق؛ عدا الانخفاض الظرفي في قيمته وتراجع معدل نموه، وهذا كانعكاس للظروف الاقتصادية المحلية وما انجر عن الازمة الاقتصادية العالمية سنة 2008.

ففي سنة 2005 كان معدل الادخار 4102.0 مليار دج ما يعادل نسبة54.6 % من الناتج المحلي، وهذا يتوافق مع زيادة الصادرات عن الواردات نتيجة لارتفاع سعر البرميل ، حيث وصل الى 54.587 دولار/برميل تم ارتفع ليصل الى 6295.0 مليار دج سنة 2008 ، وبعدها سجل انخفاضا ب 1675.4 مليار دج سنة2009 ، وهنا يتوافق مع ازمة تدهور اسعار المحروقات الذي بلغ فيه سعر البرميل .62.163 دولار مقابل 98.6 دولار/برميل سنة 2008.

رغم ان حجم الادخار تجاوز حدود 6291 مليار دج ، الا ان نسبته من اجمالي الناتج 37.9% من التحليل السابق، يظل معدل الادخار من الناتج المحلي يتراوح عند حدود الثلث من الناتج المحلي بصفة عامة، واعلى معدل له سجله سنة 2008 ب57 % من اجمالي الناتج.

الشكل رقم 15: تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

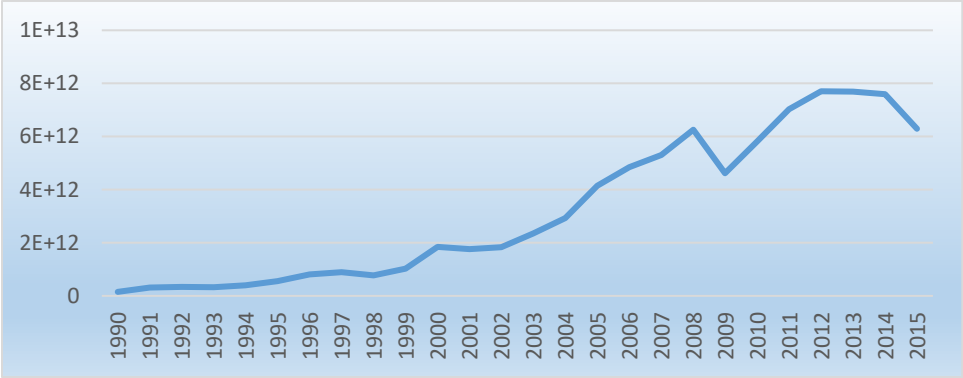

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات البنك الدولي.

تخضع عملية التنمية الى اسلوب التمويل المرتبط بالنظام المالي والمصرفي، اضافة لاهمية الارادة المدعمة بالخبرة وكفاءة العاملين التي تضمن ادارة والتسيير الجيد لتمويل البرامج التنموية والاستثمارات المنتجة خاصة في البلدان النامية كالجزائر.التي عرفت اصلاحات شاملة سنة 1990 تماشيا مع التوجه الجديد الذي تبنته للخروج من الازمة الاقتصادية وتبعاتها من المديونية الخارجية

واعباءها، وتحسين اداءها الاقتصادي والحد من ظاهرة التضخم وتعبيئة كفءة للمدخرات المحلية و توجيهها لتمويل القطاعات الوطنية.

الفرع الثاني: النظام البنكي ودوره في التمويل الاستثمار :

ساهمت البنوك في تقديم القروض للمؤسسات العمومية و الخاصة و الادارة المحلية بمبالغ ارتفعات 1042.8مليار دج سنة 2000 الى 2099.4 مليار دج سنة2008، ف 3352.4مليار دج سنة2015 ، ويعود سبب هذا الارتفاع الى (اعادة شراء و تحويل على شكل سندات طويلة الاجل لحقوق البنوك على المؤسسات العمومية، والشكل التالي يبين هيكل تمويل البنوك.

الشكل رقم 16: توزيع القروض حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة (2001-2015)

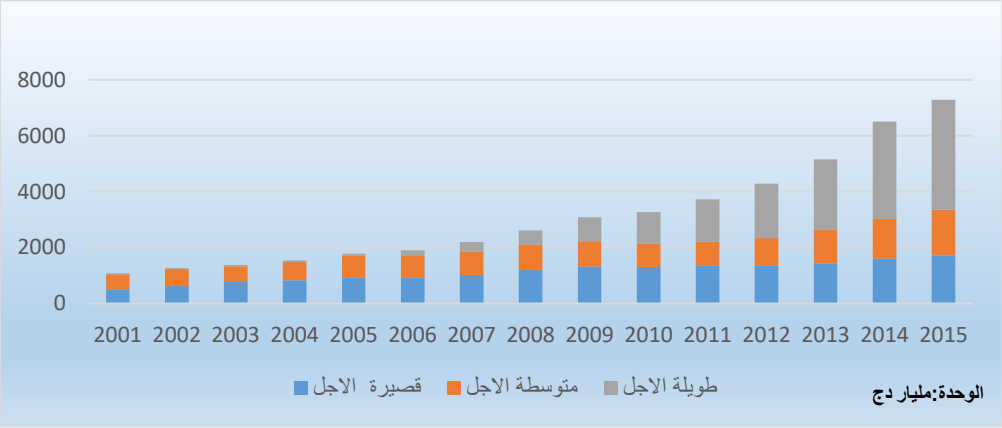

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel 2010 انطلاقا من معطيات بنك الجزائر

نلاحظ من الشكل السابق ضعف نسبة القروض طويلة الاجل من مجمل القروض خلال 2001-2005 ، وهو ما يفسر صعوبة حصول المؤسسات العمومية على تمويل استثماراتها خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو المفروض من صندوق النقد الدولي.ثم عادت و تزايدت نسبته تدريجيا و هذا راجع الى تحسن الاداء الاقتصادي و خروج الجزائر من قوقعتها و تحسن مداخيلها.

في حين يمثل كلا من القروض القصيرة و المتوسطة الاجل الجزء الاكبر من مجمل القروض البنكية المقدمة للاقتصاد، وهذا مايدل على مشاركة البنوك في تمويل التنمية، و يمكن ارجاعه الى:

- سياسة نقدية تقوم على الحد من عرض النقود؛
- تسيير صارم للقروض بسبب الشروط الاحترازية التي اصدرها بنك الجزائر؛
- محدودية تقديم القروض من قبل البنوك، مما جعل المؤسسات التابعة للقطاع الانتاجي غير قابلة للتمويل لانها في نظر البنوك غير منتجة للربح بل مصدر للخطر.

بفضل تطبيق الحكومة لاجراءات اعادة الرسملة و شراء القروض مقابل تكاليف ارهقت الخزينة، ساعدت هذه السياسة الجديدة على تحقيق بعض الانجازات و شجعت عليها خصوصا:[1]

- تاسيس مصاريف خاصة جديدة، و فتح رؤوس اموال المصارف الحكومية امام مشاركة خاصة ضئيلة؛
- دخول المصارف الاجنبية تدريجيا للبلاد؛
- تاسيس سوق للاوراق المالية؛
- متابعة اعادة الهيكلة التنظيمية للمصارف الحكومية.

ومن نتائج هذه الاصلاحات ابتداءا من سنة 2000:

- انها سمحت بمعرفة الوضع المالي لاي بنك وتوافق حساباته بشفافية مع تنظيمات البنك المركزي المعمولة بدورها بالمقاييس العالمية؛
- انعدت قروض بنك الجزائر المقدمة لتمويل الاقتصاد و اصبحت في بعض المجالات سالبة بسبب تقلص تدخلاته في مجال التمويل نتيجة سياسة البنوك التجارية و الخزينة؛

---

[1] ساسية خضراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص126-127.

- تحولت الخزينة العمومية الى عارضة للاموال نحو بنك الجزائر خلال الفترة 2000-2006، ويفسر هذا الى ارتفاع الجباية البترولية و خلق صندوق ضبط الموارد سنة 2000.؛
- اصبحت البنوك العمومية التي خضعت للتطهير المالي تتمتع بفائض السيولة،حيث ارتفع مستوى ودائعها و تجاوزت مستوى تكوين الاحتياطي القانوني (معدل اعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر بلغ مستوى الصفر خلال الفترة 2001-2006)، كما استفادت من عملية الرسملة لتدعيم اموالها الخاصة و عملت الخزينة على استخدام قوائمها في مسح ديون المؤسسات العمومية اتجاه البنوك.
- مع تحسن شروط التمويل خاصة بالاستثمارات المنتجة، ارتفعت القروض البنكية المقدمة للمؤسسات العمومية و الخاصة مع تسجيل سنوات 2011، 2012، 2013 تمويل كلي للبنوك العمومية للقطاع العام بما قيمته 1742.3مليارد ج ، 2040.7 مليارد ج ، 2434.3 مليارد ج على التوالي[1]، و ارتفاع تدريجي لتمويل البنوك الخاصة للقطاع العام و الخاص.(انظر الجدول الموالي)

جدول رقم 04: توزيع القروض حسب البنوك العمومية و البنوك الخاصة

(بمليار دج في نهاية المدة)

توزيع القروض	2011	2012	2013	2014	2015
القروض للقطاع العام	1742.3	2040.7	2434.3	3382.9	3689.0
-البنوك العمومية	1742.3	2040.7	2434.3	3373.4	3679.5
-البنوك الخاصة	0.00	0.00	0.00	9.5	9.5
القروض للقطاع الخاص	1982.4	2244.9	2720.2	3120.0	3586.6
-البنوك العمومية	1451.7	1675.4	2023.2	2338.7	2687.1
-البنوك الخاصة	530.7	569.5	697.0	781.3	899.5

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام معطيات بنك الجزائر ، تقرير 2015

[1] بنك الجزائر تقرير بنك الجزائر لسنة 2015، التطور الاقتصادي و النقدي،ص98.

يتبين من الجدول توفر البنوك العمومية مجمل التمويل المباشر القطاع العام مع تسجيل مشاركة البنوك الخاصة في العملية التمويله سنتي 2014،2015.

اما ما يخص القروض المقدمة للقطاع الخاص، فقد ازدادت مشاركة المصاريف الخاصة بنسبة 25% من مجمل القروض الممنوحة للقطاع الخاص. وهذا بسبب التطور السريع للمنظومة البنكية للبنوك الخاصة.

وقد مارس بنك الجزائر؛ او بنك البنوك، اعلى السلطة النقدية في الجزائر، صلحياته المنوط بها كتقديم تمويل للخزينة في حدود 40-50 % من مجموع الكتلة النقدية، و التي استفادت من تسبيقات في حدود 90 % سنة 1993 من مجموع القروض و ذلك لضبط عجز الخزينة جراء انخفاض حجم الادخار المحلي، و تخصيص مبالغ مالية لاعادة هيكلة المؤسسات العمومية. كما باشر نهاية 1993 باعادة توجيه جزء كبير من اعادة تمويل البنوك التجارية نحو السوق النقدي بعيدا عن تسهيلات اعادة الخصم[1]. غير ان دور تراجع في التمويل ابتداءا من سنة 1996 بسبب:

- ضغط ميزانية الدولة على الانفاق في مجال التسيير و التجهيز و تمويل الاقتصاد من طرف البنوك؛
- مسايرة السياسة النقدية لسياسة الميزانية بتقييد عرض النقود.

ومن اجل التحكم في معدلات التضخم ودعم استقرار اسعار الصرف ،تم تبني سياسة نقدية صارمة ، وقد حققت هذه الاخيرة فعالية بتخفيض في نسبة السيولة من 43% سنة 1993 الى 06 % سنة 1997، وانخفاض سعر الخصم الى 8.5 % سنة 1999.

---

[1] ساسية خضراوي ، **مرجع سبق ذكره**، ص124.

المبحث الثالث: قراءة تحليلية لاهم المؤشرات الاقتصادية في الدراسة

نقوم من خلال هذا الجزء بقراءة احصائية تحليلية شاملة و مختصرة لبعض مؤشرات المالية للاقتصاد الجزائري، حيث نتناول فيه كل مؤشر في مرحلة مقسمة الى خمس فترات متتالية خلال فترة الدراسة (1990-2015)، مع التطرق في التحليل لاهم النقاط التي ادت الى ارتفاع و انخفاض معدلات نمو المؤشر.[1]

المطلب الاول: نمو الناتج المحلي في الجزائر

تمتع الاقتصاد الجزائري بنموا مستمرا منذ عشر سنوات تقريبا بعد أزمته التي واجهها في التسعينيات من القرن الماضي، الا ان هذا النمو يبقى هشا و لا يعول عليه في مجال التنمية الشاملة خاصة وان القطاع الصناعي يمثل نقطة الضعف الرئيسة لاداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، اضافة الى الاوضاع الاقتصادية المحلية و العالمية و كذا السياسات الاقتصادية المالية و النقدية المنتهجة باللرغم من محاولات تنويع هيكل الاقتصاد.

الفترة 1990-1995: حقق الناتج الاجمالي خلال الفترة 1990-1995 نموا متذبذبا بين 0.8 - 3.8 % ، اي بمتوسط قدر بـ 0.5 % ، ويعتبر اضعف متوسط معدل نمو عرفته الجزائر، ويرجع ذلك الى تداعيات انخفاض اسعار البترول و الازمة السياسية و الامنية التي عاشتها الجزائر.

الفترة 1996-2000: تحسنت نسبيا معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال هذه الفترة ،حيث بلغ متوسط معدل النمو ابـ 2.66 %

[1] كافة الاحصاءات المقدمة في هذا الجزء ماخوذة من تقارير بنك الجزائر ومن الديوان الوطني للاحصاء للفترة 1990-2015.

الفترة 2001-2005: ارتفع متوسط معدل نمو الاقتصادي عن الفترة السابقة الى 4.82% ، وهو احسن معدل مقارنة بالفترتين السابقتين، وهذا لفضل سياسة الانعاش الاقتصادي و استمرار ارتفاع اسعار البترول اضافة الى زيادة الاستثمارات الاجنبية و اداء القطاع العام و الخاص على السواء.

الفترة 2006-2010: بالرغم من الانتعاش المسجل خلال 2010 المميز بارتفاع في الناتج الاجمالي ب 3.4% ، و على الرغم من معدل نمو مرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسة، لاسيما قطاع البناء و الاشغال العمومية الذي سجل اعلى نسبة نمو له خلال هذه الفترة (11.6%)، الا ان نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (سجل تراجعا بنسبة 2.5%) وتداعيات الازمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 ابطأت في معدل نمو الاقتصاد العالمي، اثرت وبشكل غير مباشر وواضح على معدلات النمو الاقتصاد الجزائري ،مما ادى الى تراجع متوسطه الى 2.84 % خلال هذه الفترة .

الفترة 2011-2015: تراجعت وتيرة النمو الاقتصادي سنة 2015 تراجعا في نسبته ب-3.8% ، و يرجع ذلك الى تردد نمو الطلب الاجمالي و انخفاض انتاج المحروقات، حيث قدر اجمالي الناتج المحلي ب16799.21 مليار دينار، اي انه تراجع حجم الناتج المحلي الداخلي ب 2 % مقارنة بالسنة ، الذي كان قد عرف انتعاش اقتصادي من خلال زيادة الطلب النهائي و الاداء الجيد للقطاعين البناء و الخدمات 2014. في حين عرف النشاط الاقتصادي تباطؤا في معدل النمو سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 و2011، حيث قدر الناتج الاجمالي ب16596.3 مليار دينار و 16208.7 مليار دينار و 14588.6 مليار دينار على التوالي، اي بتباطؤ 7 %.

(هذا التاثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الاجمالي يعد امرا منطقيا،كون هذا القطاع لايزال يعتبر احد المكونات الرئيسة للناتج المحلي في الجزائر).

الشكل رقم 17: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

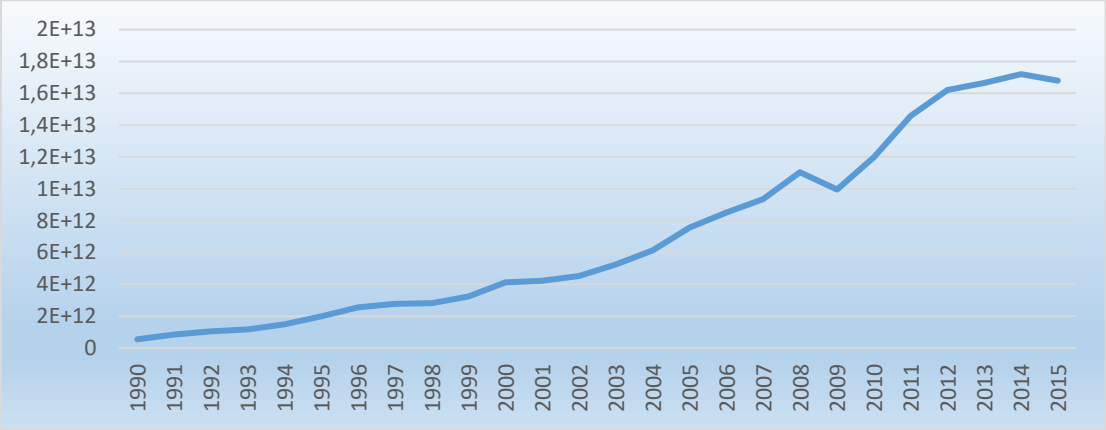

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات البنك الدولي.

المطلب الثاني: اداء القطاعات خارج محروقات في الجزائر:

مايلاحظ ان نسبة النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الاجمالي الا انه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف اغلب البلدان النفطية في منطقة شمال افريقيا و الشرق الاوسط[1]. و لا شك ان الاستثمارات العمومية لعبت دورا هاما في تحقيق هذه النتائج، اذ اصبحت المنشط الاول للقطاعات خارج المحروقات، خاصة في مجال الاشغال العمومية و البناء المعني الاول بتجسيد اهم المشاريع التنموية، يليها قطاع الفلاحة ومع مختلف برامج الدعم الخاصة به، يليه قطاع الخدمات ،ثم الصناعة و التي تبقى متذبذبة و ضعيفة نسبيا على الرغم من اعتباره المحفز الرئيس للنمو المستدام في مختلف الاقتصادات المعاصرة، ومصدرا للرقي التقني و التكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والابداع.

الفترة 1990-1995: تسجيل اداءات متذبذبة لمختلف القطاعات الاقتصادية ، اذ سجلنا في القطاع الزراعي نموا قدره -6.2 % 15.4 % 2 % ، -4.4 % ،-5 % ، 15 %. ويعكس

[1] محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص153.

التباين الكبير في هذه المعدلات من سنة لاخرى حساسيته و ارتباطه بالظروف المناخية. و يلاحظ ان نمو هذا القطاع كان اعلى من معدل النمو العام (0.5 %). اما قطاع الصناعات، فنظرا لعمليات الاصلاح التي مست مؤسسات القطاع العام و التي كانت ركيزة للنسيج الصناعي الجزائري بالاضافة عمليات النهب و التخريب بسبب الاوضاع الامنية المتدهورة ، سجل متوسط معدل نمو –1.5 %. كما سجل قطاع الخدمات نمعدلات نمو محتشمة خلال السنوات الخمس 2.7 % ، –0.5 % ، 3.05% ، –0.35 % ، 2.3 % ، 2.4 % .اما قطاع البناء و الاشغال العمومية فقد حقق نموا ضعيف جدا بمتوسط قدره –1.83%، وهذا لتراجع القيمة المضافة نظرا لانخفاض حجم النفقات المخصصة للتجهيزات العمومية.

الفترة1996 –2000: حقق القطاع الزراعي نموا قدره 21.3 % ، 13.5– % ، 11.1 % 2.7 % ، –5 % . بمتوسط اقل من المتوسط السابق. فيما يخص قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد عرفت نموا متباينا خلال الخمس السنوات بسبب بطء بعث النشاط الصناعي من جديد بعد الاصلاحات التي مسته، بمتوسط نمو قدره –0.32 %، و هو احسن من الفترة السابقة ب (+1.13%).هذه المعدلات المتذبذبة و الضعيفة نسبيا ماهي الا ترجمة للركود الذي عرفه هذا القطاع و كذا التاخر الملحوظ في تطبيق الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد بصفة عامة وعدم وضوح الرؤية بعد فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الصناعية الجديدة بصفة عامة. وقد حقق قطاع الخدمات خلال هذه الفترة نموا بمتوسط قدر بـ 3%. وكذا قطاع البناء و الاشغال العمومية فقد حقق معدلات نمو احسن من الفترة السابقة بمتوسط قدر بـ 3.18% و قريب من متوسط معدل النمو العام ،وهذا راجع الى سياسة الخوصصة و كذا توسع نفقات الدولة في النبية التحتية.

الفترة 2001–2005: تحققت معدلات نمو احسن من فترتين السابقتين سواءا كان ذلك في قطاع الزراعة؛ الذي حقق معدل نمو بمتوسط اعلى من فترتين السابقتين بمتوسط معدل نمو قدره 5.62

% ، و هذا راجع لتحسن الظروف المناخية و كذا الاجراءات التي اتخذتها الدولة لانعاش هذا القطاع.او الصناعة خارج المحروقات؛ الذي سجل نموا بطيئ بمتوسط قدر بـ 2.42% بالنظر لحجم الاصلاحات التي عرفها هذا القطاع، الذي عدم فعاليتها.وبخصوص قطاع الخدمات فقد عرفت اتساع نشاط النقل و السياحة وكذا الاتصالات.ويعود تسجيل معدلات النمو الايجابية لقطاع البناء و الاشغال العمومية خلال هذه الفترة الى ازدياد حجم الاستثمارات و استمرار الدولة في مشاريع البنية التحتية، بمتوسط قدره 6.28% ، وهو احسن من باقي قطاعات وحتى على متوسط معدل النمو العام .

الفترة 2006-2010: تحسن الظروف المناخية و الاجراءات التي اتخذتها الدولة لانعاش قطاع الفلاحي من برامج التجديد الريفي و دعم الفلاحين من خلال تمويلهم بمختلف الوسائل المادية ساعد على تحقيق اكبر معدل نمو مقارنة بالفترات السابقة و حتى من متوسط معدل النمو العام ، و المقدر بـ5.68 % ، الا انها سجلت سنة 2008 اسوء اداء لها منذ 8 سنوات، حيث تراجعت قيمتها المضافة بنسبة 5.3 %.وكذا قطاع الصناعة خارج المحروقات بمتوسط معدل نمو 3.5% ،وهذا بسبب سياسة الانعاش الصناعي و دعم الدولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و زيادة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر.بالنسبة لقطاع الخدمات فقد حقق معدلات نمو بمتوسط قدر بـ 6.84 % و بمعدلات قدرت ب 6.5% ، 6.8 % ، 7.8 % ، 6.8 % ، 6.3%. فيما يخص قطاع البناء و الاشغال العمومية يواصل هذا القطاع في تسجيل لمعدل نمو مقارنة بالقطاعات الاخرى بمتوسط قدر بـ 9.88 % ،و هذا راجع للانجازات و البرامج الضخمة لضمان تهيئة محلية و برامج دعم البنية التحتية و دعم النمو الاقتصادي.

الفترة 2011-2015: عقب الاداء الممتاز للقطاع الفلاحي و نتائج معتبره خلال هذه الفترة اقصاه سنة 2015 ب 11.7% من الناتج الاجمالي، بنسبة نمو قدرت ب 9.3 % ، كما شهدت 2012

اعلى نسبة نمو بمساهمة في توسيع اجمالي ناتج المحلي 20.2%. حيث تراجع الى 2.5 % عام 2014 أعلى وتباطؤ الاداء القطاع الزراعي، حيث انخفضت مساهمة هذا الأخير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد. وتراجعت الى ثلث مقارنة السنة السابقة . وقد شارك في القطاع الزراعي 20.6% من القيمة المضافة و 14.1% من التدفق السنوي للثروة (الناتج المحلي الإجمالي).

و عرف توسع القطاع الصناعي تباطؤا في سنتين 2014، 2013 بمعدلات نمو قدرت بـ 8.6% 5.9 % على التوالي مقارنة بمعدل 9.8% في القيمة المضافة الصناعية (عمومية و خاصة) سنة 2012.

سجل قطاع الخدمات هو الاخر معدلات نمو ايجابية خلال هذه الفترة و المقدر كالاتي:13.4% ، 12.7% ، 16.5% ، 9.0% ، 8.5 %.حيث تحسن و بوضوح ، مسجلا بذلك اعلى نسبة نمو عام 2013 ومنذ 2008 ، بقيمة مضافة تقدر ب544.5 مليار دينار ، كما يولد الربع تدفق الثروة (25.3 %).و يرجه هذا الى ديناميكية فرع التجارة و فرع النقل. ويواصل قطاع البناء و الاشغال العمومية ارتفاعه بوتيرة معتبرة 5.2% ، 8.2 % ، 6.6% ، 6.8% خلال السنوات 2011، 2012، 2013، 2014 على التوالي، وهذا راجع لانخفاض الاستثمارات العمومية (-16.7% سنة 2013 متلا) و لانتهاء انجاز الاشغال العمومية الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع ، الميترو، السكنات ...)

المطلب الثالث: اداء قطاع محروقات في الاقتصاد الجزائري:

يشكل قطاع المحروقات الركيزة الأساسية لاقتصاد البلاد، يمثل حوالي 64% من الميزانية العامة، و24 %من الناتج الإجمالي المحلي ، 98 %من إجمالي الصادرات. تملك الجزائر خامس احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي ، وتحتل المرتبة الثانية في قائمة مصدري الغاز الطبيعي في العالم ، والرابعة عشر من حيث المخزون النفطي، وتهيمن الصناعات الثقيلة المملوكة للدولة على قطاع

الصناعات. [1]ورغم المجهودات التي تبذلها الجزائر من اجل تحقيق عملية تنويع مصادر الدخل، الا ان الاقتصاد الجزائري مازال مرتبط بشكل كبير بتقلبات اسعار النفط.

ان ارتفاع المؤشرات الاقتصادية في الجزائر في النصف الثاني من سنوات التسعينيات يرجع إلى دعم البنك الدولي لسياسة الإصلاحات وعملية إعادة جدولة الديون التي أقرها نادي باريس.

الفترة 1990-1995: حقق قطاع المحروقات نموا منخفض بمتوسط قدر بـ 1.55 % ، وهذا راجع الى تراجع اسعار البترول.

الفترة 1996-2000: استقرار اسعار المحروقات و ارتفاعها و توسع الاستثمارات الدولة و القطاع الخاص في هذا المجال أنعكست نتائجه من خلال تحقيق معدلات نمو ايجابية 6.3 % ، 6 % ، 4 % ،6.1 % ، 4.9 %.

الفترة 2001-2005: قدر متوسط معدل نمو المحروقات خلال هذه الفترة بـ 3% ، اخفض مقارنة بالفترة السابقة و المقدر بـ 5.64%.اذ لا يزال قطاع الهيدروكربونات يسيطر على النشاط الاقتصادى ب 53.2% من اجمالى القيمة المضافة خارج خدمات ادارة الحكومية في عام 2005 مقابل 46٪ في عام 2004. صادرات النفط وصلت 93.2% من إجمالي صادرات السلع والخدمات. في المقابل، زادت الجباية البترولية 73.7% من إيرادات الموازنة، بزيادة على التوالي 7.1 و 5.1 نقطة على مدى العامين السابقة و 2004 و 2003 والذي وصل إلى 66.6% و68،6%.

الفترة 2006-2010: شهدت هذه الفترة تراجعا نسبيا في اسعار البترول في السوق العالمية، فقد حقق معدلات نمو سلبية متتالية : -2.5% ، -0.9% ، -2.3% ، -6% ، -2.14%. بمتوسط معدل نمو اقل من الفترة السابقة، اذ تناقصت القيمة المضافة لقطاع المحروقات، على تقديرها في

---

[1] وعيل ميلود ، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.

سنة 2008 الذي يساوي 5000.1 مليار دينار،حيث تدنى بنسبة 2.3% على اساس الحجم، بعدما تراجع بنسبة 0.9% و 2.5 % عامي 2007 ، 2006 عالتوالي.

الفترة 2011-2015: في ظل المعطيات المتوفرة ، تتواصل سلسلة التذبذبات المسجلة لمعدلات نمو و المقدرة بـ -3.3 % ،-3.4% ، -5.5 % ،-0.6 % على التوالي، حيث يتواصل تراجع نمو قطاع المحروقات للسنة العاشرة على التوالي، وهو ما يمكن اعتباره تدهورا حقيقيا نظرا لفقدان القطاع ما يزيد عن ربع قيمته المضافة (29.5%) في عضون 10 سنوات .حيث تراجعت القيمة المضافة في 2013 بنسبة 5.5% ، و هو اكبر انخفاض للعشرية، بعدما انخفض ب 3.4% في 2012.فلم تعد تولد المحروقات سوى 29.5% من تدفق الثروة (PIB) و تسالهم سلبا في النمو بواقع 69.2%. وهذا انعكاسا لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي الذي دفع اسعار المحروقات نحو الانخفاض[1].

[1] مثلما هو الحال في الدول النفطية الأخرى، فإن الحد الأدنى لسعر النفط اللازم لتوازن الموازنة مال نحو الارتفاع، حيث أنه في عام 2005، كان سعر النفط اللازم لتوازن الميزانية هو 34 دولارا للبرميل، ونتيجة للتعديلات الهامة التي قامت بها الحكومة في الجزائر برفع مستويات الأجور في عام 2008، فإن الحد الأدنى لسعر النفط اللازم لتوازن الميزانية قد ارتفع إلى 88 دولارا للبرميل، وهو تطور خطير جدا، وهو ما يعني ارتفاع درجة هشاشة الوضع المالي في الجزائر، ففي الأحوال التي لا تكون فيها أسعار النفط مرتفعة، فإن الميزانية العامة للدولة سوف تعاني من حالة عجز.

الجدول رقم05: تطور مساهمة كل قطاع (%) لاجمالي الناتج الداخلي بالاسعار الجارية

القطاعات / السنوات	المحروقات	الفلاحة	صناعة المنتوجات الصناعية	بناء و اشغال عمومية	خدمات الادارة العمومية
2001	33.89	9.67	7.34	8.4	11.08
2002	32.55	9.19	7.18	9.0	11.00
2003	35.58	9.69	6.55	8.4	10.51
2004	37.7	9.4	6.3	8.2	9.8
2005	44.5	7.7	5.6	7.4	8.4
2006	45.6	7.5	5.2	7.9	8.0
2007	43.9	7.6	5.0	8.8	8.4
2008	45.5	7.8	5.2	8.8	11.1
2009	31.0	9.3	5.7	10.9	12.2
2010	34.9	8.5	5.1	10.5	13.2
2011	35.9	8.1	4.6	9.1	16.3
2012	34.2	8.8	4.5	9.2	16.3
2013	29.8	9.9	4.6	9.8	15.3
2014	27.1	10.6	5.0	10.8	16.3
2015	18.9	11.7	5.4	11.5	17.2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

المطلب الرابع: تطور اسعار الاستهلاك و قياس معدل التضخم

تلعب التغيرات في الاسعار بصفة عامة واسعار المحروقات في الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة الدور الاهم في تغيرات الناتج المحلي من الناحية الاسمية ؛ ففي حالة اقتصاد مفتوح، فان تغيرات الاسعار عالميا تلعب دورا هاما في تحديد اتجاهات التضخم المحلي.[1]

في الفترة 1990-1995: سجل المؤشر العام لاسعار الاستهلاك ارتفاعا كبير خلال هذه الفترة (25 % ، 32 % ، 32% في 1990 ، 1991، 1992 على التوالي ، و29% ، 30% خلال سنتي 1995،1994)، و يرجع ذلك الى قيام الحكومة بتحرير الاسعار بعد صدور قانون تحرير الاسعار سنة 1989 والذي ادى الى تخفيض قيمة العملة و ما ترتب عنها من تكاليف للواردات و خدمة الديون بالاضافة الى ارتفاع عجز الميزانية و تمويله عن طريق الاصدار النقدي.

الفترة 1996-2000: انخفض المؤشر العام للاسعار بصور نسبية ، اذ سجل 18.7% سنة 1996، و 5.7% سنة 1997، ما يقابله تراجع نسبي لمعدل التضخم سنة 1996 ب 18.4% ليستمر الى ان يصل لـ0.3% سنة 2000، ويمكن ارجاع هذا السياسة المالية و النقدية التقييدية التي انتهجتها الدولة في اطار تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات وسياسة الدخول المتشددة،[2] والتخلي عن الاصدار النقدي في تمويل العجز الموازني.[3]حيث وصل الى حد قياسي قدر ب 0.34 % سنة 2000،وهو انخفاض لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال.

---

[1] محمد ابراهيم السقا، **اتجاهات النمو في الاقتصاد السعودي: الناتج الحقيقي**، المجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد6675، جانفي 2012

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير حول الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة العامة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998، ص 115.

[3] عبد العزيز طيبة، **فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي خلال الفترة 2000-2011**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الا قسم العلوم الاقتصادية و القانون، العدد12 ،جوان 2014، ص28.

الفترة 2001-2005: ارتفاع معدل التضخم سنة 2001 الى 4.2% بعد ان وصل الى ادنى حالاته سنة 2000،جاء نتيجة تكوين سيولة نقدية مفرطة ابتداءا من 2001، لسجل معدلات تضخم متذبذبة ليستقر سنة 2005 في 1.6% حيث ان تراكم موجودات الاجنبية وضعت البنك امام وضعية صعبة نظرا لغياب استراتيجية وطنية شاملة ، كما الزم بنك الجزائر تحت قانون 90-10 بتحديد و تنفيذ السياسة النقدية و ضمان الاستخدام التام للموارد والنمو السريع للاقتصاد. (و هذا راجع الى نتاج الاجراءات المتخذة في ايطار برنامج التعديل الهيكلي ؛كتحرير الاسعار و تعديل اسعار الفائدة برفعها الى مستويات قياسية ، وتقليص الموازنة العامة الى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية.[1])

الفترة 2006-2010:تواصلت التوترات التضخمية الى غاية 2010 لكن باقل شدة من السابقة.حيث بلغ التضخم السنوي بواسطة مؤشر اسعار الاستهلاك 3.9% سنة 2010 مقابل 5.7 % في السنة المنصرمة 4.4 % سنة 2008. ولكن و للمرة لاولى منذ 5 سنوات تراجع معدل النمو السنوي المتوسط للاسعار عند الاستهلاك، منتقلا من 6.1% في 2009 الى 4.1% بالنسبة للمؤشر الوطني، و على عكس السنوات السابقة ، ويرجع الارتفاع النسبي في معدل التضخم اساسا لارتفاع الرواتب و الاجور دون ان يقابلها زيادة الانتاجية، فائض السيولة المصرفية. (لارتفاع اسعار الخدمات و السلع المعملية، حتى ولو عرفت السلع الغذائية ارتفاعا معتبرا، و لكن اقل ضعفا وبشكل واضح مقارنة بالاوليين.[2])

الفترة 2011-2015: تسارع التضخم الذي برز في السداسي الثاني من سنة 2011 ليبلغ معدل 9.9 بموجب المؤشر الوطني للاسعار عند الاستهلاك و ب 8.9 بالنسبة لمؤشر الجزائر الكبرى ،

---

[1] بلعزوز بن علي، **اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية**، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004، ص317.

[2] تقرير البنك المركزي الجزائري 2010، ص39.

اذ تجاوزت هذه المعدلات مستوياتها سنة 2012.ليسجل تراجعه بشكل ملحوظ الى غاية 2014 بمعدل 3.8% وفقا لمؤشر اسعار المستهلك الوطني و 2.9% وفقا لمؤشر اسعار الاستهلاك بالعاصمة ، ليعاود ارتفاع سنة 2015 الى 4.7 %.

هذه سلسلة التذبذبات و الارتفاعات المستمرة لمؤشر التضخم يرجعها الخبراء الى الزيادات الاخيرة في الاجور، و التي تضغط على حجم التكاليف في العملية الانتاجية من جهة و على الطلب على السلع و الخدمات من جهة ثانية. وكذا انخفاض قيمة الدينار الجزائري امام الدولار الامريكي، خاصة مع ارتفاع اسعار المواد المستوردة ذات الاستهلاك الواسع في الاسواق العالمية. ان الربط بين السيولة المتاحة و الانتاج الغائب منعدم، اذ ان البنوك غير قادرة على تحويل السيولة المتراكمة في البنوك الجزائرية و المرتبطة بمداخيل الصادرات الى استثمارات منتجة، اضافة دعم استقرار مستوى الاسعار خلال البرامج المطبقة من طرف الدولة الامر الذي كان وراء الارتفاع المذهل لمعدل التضخم سنة 2012، ليتراجع بعدها الى سنتي 2013 و 2014 نتيجة لتراجع التضخم المستورد على مستوى البلدان المتقدمة و النامية و الناشئة منذ منتصف 2012.[1] .

ومنه فالثروة الحقيقية لا تظهر في ضخامة السيولة في البنوك بل في الاستثمار و في تراكم راسمال و الانتاج المتولد، من هذه الفكرة والذي يقلل من التضخم بعرض السلع والتي تتماشى وحجم الطلب الداخلي. ومنه فان تفسير التضخم مرتبط بالدائرة الحقيقية للاقتصاد الجزائري و كفاءة الجهاز النقدي.[2]

---

[1] بنك الجزائر ، تقرير السنوي 2013، ص178.

[2] عبد الخالق التوهامي، **مخاطر التضخم في الجزائر**، مجلة الاقتصاديات، الرباط، المملكة المغربية،2013.

الشكل رقم 18: تطور مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)

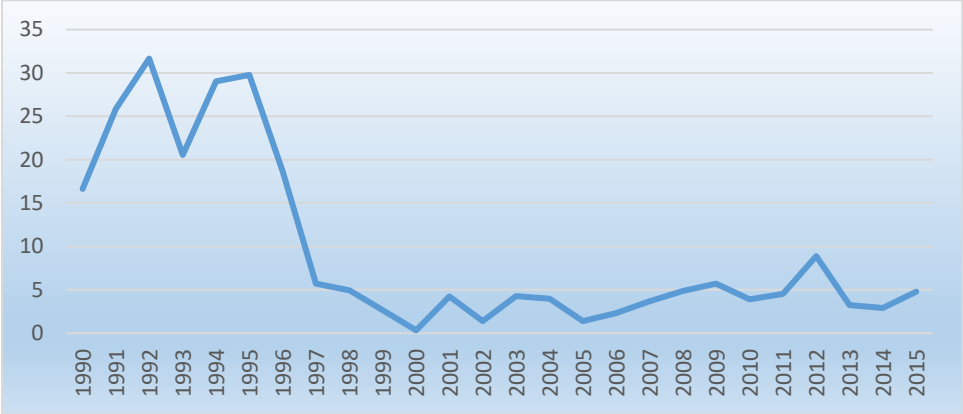

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات البنك العالمي

المطلب الخامس: مؤشرات المالية العامة و الطاقة التمويلية في الاقتصاد الجزائري:

للسنة السابعة و على التوالي، سجلت المالية العامة عجزا في الميزانية بقيمة 2553.2مليار دج، مايعادل 15.4% من اجمالي الناتج المحلي، مقابل 1257.3 مليارد ج سنة 2014 اي بنسبة 7.3 % ، بينما تم تمويل عجوزات 2009-2012 دون اللجوء الى اقتطاع من مخزون الادخار المالي المودع لدى بنك الجزائر.[1]

وعلى ضوء التطورات المسجلة في الشكل رقم 03-05 نلاحظ:

المنحى رقم 19: مؤشرات المالية العامة

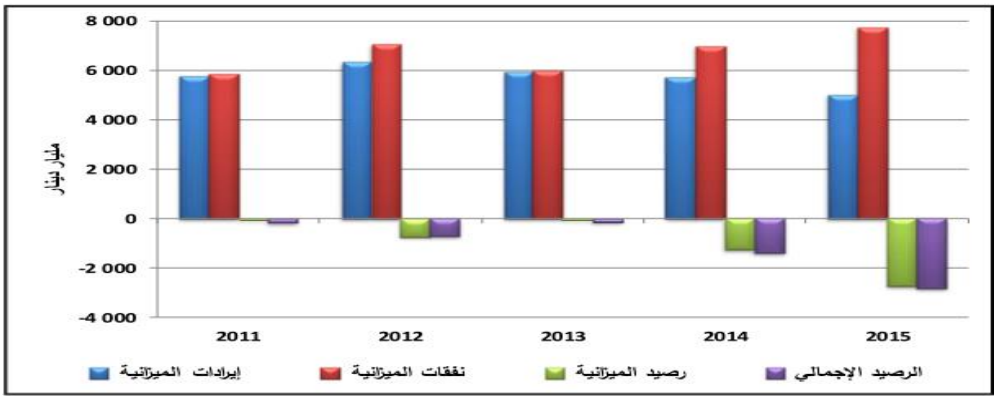

المصدر: بنك الجزائر، تقرير 2015، المالية العامة، ص85.

[1] بنك الجزائر، تقرير 2015، المالية العامة، نوفمبر 2016، ص77.

–سجل رصيد الميزانية سنة 2015 عجزا قياسيا بلغ بنسبة 15.4% من اجمالي الناتج، مقابل 7.3% في 2014 و 0.4 % في 2013.هذا العجز الناتج عن ارتفاع النفقات العمومية (+660.6مليارد ج) و انخفاض ايرادات الميزانية ب (–635.3مليارد ج).

– تراجع اجمالي الايرادات العامة[1] للدولة سنة 2015 لتصل حوالي 5103.1مليارد ج مقابل 5738.4 مليارد ج سنة 2014 ، نتيجة انخفاض ايرادات المحروقات ب(–1104.9 مليارد ج) بالرغم من ارتفاع قيمة ايرادات غير النفطية الى 2729.6 مليارد ج مقارنة ب2014، حيث انتقلت من 3.1% الى 16.2 % سنة 2015، في حين بلغت النفقات الكلية للميزانية 7656.3 مليار د ج سنة 2015 مقابل 6995.7 مليارد ج سنة 2014؛

– تراجعت نسبة ايرادات المحروقات الى الايرادات الكلية سنة 2015 ب 46.5% ،مقابل 59% سنة 2014، 61.7% سنة 2013. كما تراجعت تغطيتها للنفقات الكلية ب31% سنة 2015، 48.4% سنة 2014،و 61.1% سنة 2013؛

–في حين بلغت نسبة الايرادات الغير نفطية الى الايرادات الكلية 41% سنة 2014 الى 53.5 % سنة 2015؛

–كما ارتفعت الايرادات الضريبية الى الايرادات خارج المحروقات ب12.6% سنة 2015 لتصل قيمة 2354.7 مليارد ج مقابل ارتفاع ب3% سنة 2014.

– ادرجت نفقات التسيير و التجهيز في قانون المالية لسنة 2015 مبلغ 4972.3 مليارد ج، 3885.8 مليارد ج.باستهلاك 92.5% و 78.2% على التوالي.

---

[1] تتكون الايرادات العامة للدولة من :ايرادات المحروقات، الرسوم على السلع و الخدمات، التسجيل و الطوابع، المنح، الضرائب على الدخل و الارباح، الحقوق الجمروكية و ايرادات غير الضريبية.
اما النفقات العامة للدولة فتتكون من : الفائدة على الدين، نفقات الاستثمار، تحويلات جارية، نفقات المستخدمين، نفقات جارية اخرى.

-عرفت النفقات الكلية ارتفاعا و نموا متواصلا الى غاية 2015 بسبب نمو النفقات الجارية لتبلغ 4617 مليارد ج و نفقات المستخدمين.

-ان تطور ايردات الميزانية تحكمه تغيرات اسعار المحروقات، باعتبار ان الجباية البترولية تمثل نسبة عالية من مجمل الايرادات، فارتفاع اسعارها ادت الى ارتفاع حصيلة الصادرات ومن ثم الناتج الإجمالي، حيث دابت الحكومة على اعداد ميزانيتها على اساس السعر المرجعي للبرميل (19د/2000-2008، عدا 2002 كان 15د للبرميل، 37 دولار للبرميل حاليا)

-رغم الاجراءات المتخذة لاشراك مجمل القطاعات -الممثلة للثروة الاقتصادية- لتنويع مصادر ايرادات الميزانية بشكل يتماشي والتوجهات الحديثة المتبعة مع تبني نظام اقتصاد السوق، في ايطار دخولها في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي في جانبه التجاري؛ تبقى الجباية البترولية تحتل المرتبة الاولى ضمن الايرادات.

-بلغ تدفق الادخار العمومي مبلغ 486.1 مليارد ج سنة 2015 مقابل 1244.1 مليارد ج سنة 2014، حيث مولت نفقات الاستثمار بواقع 16% سنة 2015 مقابل 49.7% سنة 2014 ، مؤديا الى احتياج الخزينة العمومية للتمويل 2621.7 مليارد ج. نتيجة لذلك انخفضت قدرة التمويل للخزينة العمومية ، المعبر عنها بقائم ادخاراتها المالية لدى صندوق ضبط الايرادات، الذي انخفض نهاية 2015 الى 2072.2 مليارد ج بعدما كان يبلغ 5563.5 مليارد ج سنة 2013؛

جدول رقم 06: تطور ايردات و نفقات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)

الوحدة: مليار دج

السنوات	ايرادات الميزانية	نفقات الميزانية
2001	1505.5	1321.0
2004	2229.7	1891.8
2007	3687.8	3108.5
2008	5190.5	4191.0
2009	3676.0	4246.3
2010	4392.9	4466.9
2011	5703.4	5731.4

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات تقريرا بنك الجزائر لسنة 2005، 2011

-في حين سجل رصيد الميزانية تراجعا في قيمة العجوزات الناتجة عن زيادة نفقات التسيير ، و التي بلغت 28 مليارد مقابل 74 مليارد سنة 2010 و 570.3 مليار دج سنة الصدمة الخارجية 2009، حيث بلغ حجم الادخار العمومي ب 172.3 مليارد سنة 2011 ليبلغ قيمة 1906.2 مليار دج، ماسمح بتمويل كل نفقات الاستثمار تقريبا مع اضافاة مبلغ 95.1 مليارد من الخزينة العمومية؛ [1]

-ترجم الارتفاع لعملية الخزينة الى 835.9 مليارد سنة 2008 لارتفاع في الجباية (المحروقات و خارج المحروقات)، اذ قدر الادخار العمومي بـ 2883.7 مليارد ما يعادل 56.4% من الايرادات الكلية و 45.5% من اجمالي الادخار الداخلي، و الذي سمح بتمويل كامل لنفقات الاستثمار و تحقيق رصيد اجمالي ايجابي للخزينة(رصيد الادخار مطروحا منه الاستثمارات العمومية) ، حيث

[1] تقرير بنك الجزائر سنة 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص97.

ادى تراكم هذه الفوائض منذ سنة 2008 مبلغ 4280 ملياردج في شكل للادخارات المالية مودعة لدى نبك الجزائر.[1]

"يعتبر تكوين قدرة التمويل هذه الخاصة بالخزينة عبر تاسييس صندوق ضبط الايرادات ضمانا باتباع سياسة ميزانية مضادة للدورة في المدى المتوسط".[2]

– "منذ 1990 بدات نسبة الايرادات تتجاوز نسبة النفقات الى الناتج المحلي الاجمالي باستثناء 1993، 1994، 1998–2002، حيث بدات تتناقص الى ان وصلت 21.7% من الناتج ، و هي الادنى خلال كل السنوات تقريبا". و سجل الادخار انخفاضا ليصل سنة 1993 بسبب زيادة الانفاق

---

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

[2] تقرير بنك الجزائر لسنة 2008، **المرجع نفسه**.

بما ان اسعار النفط تشهد تقلبات عديدة و لا يمكن التكهن بها، وبالتالي حصيلتها، ما يعني ان الايرادات الحقيقية كثيرا ما تختلف عند اسقاطها على الميزانية العامة.حيث في حالة حدوث عجز يلجا الى التصحيح المالي للتعويض، و يكون ذلك اما بتقليص الانفاق العام او من خلال ايجاد طرق بديلة لتمويل العجز، او الوصول لدرجة التخلي عن المشروعات الاستثمارية المنتجة و القادرة على توليد مداخيل اضافية– و بالتالي زيادة الناتج الاجمالي– . و من جهة اخرى قد تقرر الحكومات عبر سياستها المالية التوسيعية عدم خفض النفقات و انما تلجا الى تمويل عجز الايرادات، لكن الكثير منها لا يتوفر على اصول مالية كبيرة لاستغلالها مما يصعب عملية الاقتراض، خاصة اذا كانت الصدمة النفطية مستمرة – فان عجز الموازنة العامة قد يواجه صعوبات في اعادة التوازن–، لكن من الصعب ان يتم ذلك بكفاءة اذ ان انفاق المال بسرعة يعني غالبا انفاقه بطريقة سيئة، و تتعرض الكثير من المشاريع الجديدة الى التوقف. وينتمي صندوق ضبط الايرادات الى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، وقد أنشا بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000، قانون رقم 2000–02 المؤرخ في 27–06–2000 و التي ينص على التالي:

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103–302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، و يقيد في هذا الحساب من جانب الايرادات:فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى اسعار المحروقات اعلى من 37 دولار كما يضمن كل الايرادات الاخرى المتعلقة بسير الصندوق.اما من جانب النفقات: فيشمل كل من ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية، تخفيض الدين العام، و يعطي القانون لوزير المالية الحق في التصرف بهذا الحساب ضمن قانون المالية . لذا فقد اصبح صندوق ضبط الايرادات اداة رئيسة تستخدمها الحكومةلحل مشكلة ايرادات النفط المتقلبة و كذا للفعاليتها في امتصاص الاثار السلبية للصدمات الخارجية و على الموازنة العامة للدولة. اذ يمتمثل دور هذا الصندوق ي تحويل جميع الايرادات النفطية الى بنود ايراداته عند تجاوز سعر البرميل 37 دولار في السوق العالمية، اما في حالة انخفاض الايرادات النفطية، فسيضمن الصندوق تمويل عجز الميزانية العامة بهدف تحقيق استقرار اقتصادي.

في مجال تحسين اجور العمال سنة 1992، و ارتفاعا طفيفا سنة 1995، و الذي كان يشوبه تضليل للقيمة الحقيقية للادخار بسبب ارتفاع معدلات التضخم.[1]

المطلب السادس: تطور الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري:

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات التي ترجع الى سلسلة الاصلاحات التي تضمنتها السياسات الاقتصادية الكلية والنقدية بصفة عامة، ذلك لمواكبة النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ومن اجل هذه التطورات، قامت الحكومة بالعديد من التغيرات على عدة مستويات.

الفترة 1990-1994: بصدور قانون النقد و القرض 90-10 اعيد الاعتبار لبنك الجزائر بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، الامر الذي ادى الى تفعيل السوق النقدي كاداة ضبط اقتصادية و بعث سياسة ائتمانية فعالة للبنوك التجارية من خلال الية سعر الفائدة و اعتماد الجدوى الاقتصادية كاداة لاتخاذ القرارات التمويلية. حيث شهدت هذه الفترة مرحلتين متضادتين الاولى اتسمت سياسة لتوسعية هادفة الى تمويل العجوزات و احتياجات التمويل كبرى مؤسسات العمومية، اما في في الثانية ابتداءا من 1994 تميزت بالصرامة بسبب استهداف تحقيق معدلات دنيا للتضخم و دعم الاستقرار سعر الصرف.[2]

حقق المعروض النقدي M2 سنة 1990 ما قيمته 343 مليار دج (وفق تقرير بنك الجزائر 2006) ليستمر نموه في الارتفاع لغاية سنة 1994 و التي حققت 723.51 مليار دج، نتيجة لارتفاع ودائع لاجل التي نمت قيمتها من 72.92 ملياردج سنة 1990 لتصل الى 247.68 مليار دج سنة 1994.

---

[1] ساسية خضراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص158- 165.

[2] عبد الله منصوري، **السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد مفتوح**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006، ص330.

الجدول رقم 07: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2015) الوحدة : مليار دج

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1[1]	الودائع لاجل (شبه النقود)	العرض النقدي M2	ودائع (CNEP)	العرض النقدي M3	نسبة العرض النقدي من PIB%
1990	134.94	135.14	270.08	72.92	343.00	85.62	428.5	77.29
1994	222.98	252.84	475.83	247.68	723.51	151.54	865.41	58.18
1995	249.76	269.33	519.09	280.45	799.54	174.54	974.08	48.58
1997	337.62	333.70	671.57	409.94	1081.51	298.96	1380.47	49.65
1998	390.42	435.95	826.30	766.09	1592.39	304.98	1897.37	67.04
2000	484.52	563.65	1048.18	974.35	2022.53	355.7	2378.23	57.67
2005	921.01	1501.72	2422.73	1724.17	4160.90	276	4436.9	59.16
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761	5994.60	378.27	6372.87	66.98
2010	2132.2	2651.1	4783.3	2443.6	7226.9	735.4	7961.9	79.56
2012	2997.2	3388.2	6385.4	3005.2	9390.6	1373.6	10764.2	74.33
2015	4183.8	3891.7	8075.5	4443.4	12518.9	1710.6	14229.5	84.7

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا:

-la banque d'Algerie, rapport 2006,statistique monétaires 1946-2005,hors serie-juin 2006 ;alger, P48-57-

، العدد 10، 21، 33 www.bank-of-algeria.dzبنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، الاحصائيات النقدية و المالية، على الموقع / ص:07-11

[1] عرض النقود M1 = النقود الائتمانية + الودائع نحن الطلب

يتضمن المعروض النقدي (M2) النقد المتداول و الودائع تحت الطلب بالدينار الجزائري لدى الجهاز المصرفي، وكذا ودائع المؤسسات المالية و المصرفية تحت الطلب بالدينار الجزائري لدى البنك الجزائري= عرض النقد M1 + الودائع لاجل(شبه النقد)

العرض النقدي M3 = العرض النقدي M2+ ودائع (CNEP)

حيث انخفضت نسبة المعروض النقدي تدريجيا الى 58.18 % من الناتج المحلي سنة 1994 نتيجة لاتفاق الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي.

الفترة 1995-2000: او فترة ابرام الاتفاقية الثالثة مع صندوق النقد الدولي في ايطار برنامج الانفاق القرض الموسع، الناص على اعادة جدولة ثانية للقرض المتوسط و الطويل مع نادي باريس و لندن. كما سجل العرض النقدي M2 نموا متباطئا باستثناء سنة 1998، كما ان شبه النقود تمثل اكبر حصة من المعروض M2، وهذا يرجع الى المعدلات الايجابية لسعر الفائدة و استقرار سعر الصرف، ما سمح بالتخلي عن جزء من السيولة لترتفع بذلك الودائع لدى الجهاز المصرفي.

الفترة 2001-2005: عاد النمو من جديد للمعروض النقدي M2 نتيجة تحسن اسعار النفط خلال هذه المرحلة في محاولة من السلطة النقدية من احداث توسع نقدي من خلال برنامج التكييف و التوسع المتبنى في ايجاد توفيقة بين مستوى مقبول من النمو الاقتصادي و التشغيل مع معدل التضخم المراد بلوغه (تحقيقه).

الفترة 2006-2010:تواصل ارتفاع المعروض M2 الى 7226.9 مليار دج سنة بمعدلات منخفضة نتيجة انخفاض في معدل نمو الودائع لاجل، وهذا يدل على وجود مبالغ ضخمة غير مستغلة(وكدليل على ضعف النظام المصرفي في استقطاب هذه الاموال و تحويلها الى استثمار منتج) اضافة لانعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الجزائر خاصة وان ايراداتها من العملة الصعبة متاتية من صادراتها للمحروقات.

الفترة 2011-2015: من خلال معطيات الجدول السابقة، نلاحظ تواصل معدل نمو للمعروض النقدي M2 بوتير حسنة ، حيث حقق سنة 2012 ما قيمته 9390.6 مليار دج (النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر) ليستمر نموه في الارتفاع لغاية سنة 2015 و التي حققت 12518.9 مليار دج، نتيجة لنمو ودائع لاجل التي نمت قيمتها من 3005.2 ملياردج سنة 2011 لتصل الى

4443.4 مليار دج سنة 2015. كما سجل تحسن في نسبة المعروض النقدي تدريجيا من 74.33 % من الناتج المحلي سنة 2011 الى 84 % سنة 2015 نتيجة ارتفاع قيمة ودائع لاجل و قيمة ودائع CNEP.

خلاصة:

باشرت الجزائر جملة من الاصلاحات للتحرر من تبعيات الازمة البترولية، التي عصفت بقطاعاتها الاقتصادية، من خلال الانتقال لاقتصاد السوق لما يحمله من انفتاح تجاري و تشجيع لدور القطاع الخاص وتحرير السياسات الاقتصادية من خلال سن قوانين جديدة تخص السياسة الاستثمارية و تشجيعها و اعداد اجهزة لتسهيلها، و جل الاتفاقيات و الشراكات التي عقدتها مع الخارج، من اجل جلب القدر الامكن من السيولة و خلقها وتوفيرها لتمويل تنميتها الاقتصادية؛

عمل قانون النقد و القرض الصادر سنة 1990 ليعطي للبنك المركزي السلطة اللازمة للاشراف و اصلاح القطاع و تنظيمه؛

ادت اجراءات التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي مع ارتفاع اسعار المحروقات الى لتحقيق مستويات عالية من الادخار؛

كما تؤكد سيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري باعتباره المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي اما بقية القطاعات خارج المحروقات فبقيت مشاركتها في الناتج ضئيلة؛

ان لقطاع الزراعة و الصناعة وزن معتبر في هيكل الاقتصاد الجزائري، الا ان عاملا المناخ و المواد الاولية اثرا بشكل او باخر على نتائجهما؛

"رغم الجهود المبذولة الا ان فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة و ظروف تطبيقها و انعكاسها على معدلات النمو الاقتصادي العام او للقطاعات الاخرى لم يحقق المستوى الذي يوصله الى مستوى الامان المقدر ب 7%" حسب راي الخبيرة ساسية خضراوي؛

و للوقوف اكثر لاهم الجوانب المتعلقة بالموضوع، نعتمد في الفصل الموالي على انموذج قياسي لتحديد و تحليل العلاقة بين التراكم الراسمالي و معدلات نمو الناتج المحلي في الجزائر.

الفصل الرابع:

الدراسة القياسية لأثر تطور معدل تراكم رأسمال المادي على معدل نمو الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الفصل الرابع: دراسة قياسية لاثر تطور معدل تراكم راسمال المادي على نمو معدل الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

تمهيد:

في سبيل الوصول الى نتائج دقيقة وواقعية وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية في محاولة لقياس اثر تطور تراكم راسمال المادي على معدل نمو الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) من اجل اتخاذ قرارات رشيدة. في سبيل هذه الغاية، سيتم التقدير باستخدام الاساليب الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية ذلك لتفادي الوقوع في نتائج مضللة التي يتم التوصل اليها عن طريق التقدير التقليدي في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية والذي يؤدي الى انحدار الزائف مع كون قيم T، F، R^2 ذات دلالة احصائية.حسب ما هو مبين كالاتي:

-اساسيات النمذجة القياسية بواسطة منهجية انحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL)، لكون الدراسة القياسية تعتمد على هذه المنهجية؛

-التعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية، و التي تحددت من طرف الباحثة من خلال الدراسات السابقة؛

-عرض المنهجية القياسية (مرحلة اختيار المتغيرات، مرحلة تمهيد-معالجة- المتغيرات، تقدير النماذج)، ومناقشة و تحليل النتائج.

المبحث الاول: عرض اساسيات النمذجة القياسية بواسطة انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL)

للوصول الى نتائج تعكس الصورة المنطقية لسلوك العلاقة الاقتصادية ،لابد من تحديد طرق التقدير و الاختبارات المستعملة التي سيتم من خلالها معالجة قاعدة بيانات المتوفرة محل الدراسة. وفي هذا الاطار سيتم ابراز اهم مزايا هذه المنهجية الحديثة المتخذة من خلال هذا المبحث، وذلك على النحو التالي:

المطلب الاول: السلاسل الزمنية و مركباتها:

الفرع الاول: السلاسل الزمنية:

" تعرف السلسلة الزمنية بانها مجموعة من المشاهدات لظاهرة ما في اوقات محددة، وفي المعتاد على فترات متساوية، او بمعنى اخر؛ عبارة عن قيم او مقادير هذه الظاهرة في سلسلة تواريخ متتابعة مثل اشهر ايام او سنين، وفي العادة تكون الفترات بين التواريخ المتتالية متساوية".[1]

فهي مجموعة من مشاهدات متغير واحد او اكثر خلال الزمن، منظمة بترتيب تسلسلي زمني مثل سنوي، نصف سنوي، فصلي، شهري،اسبوعي، يومي،[2] و مؤشرة بالدليل t و الذي يعود الى مجموعة دليلية T، و يرمز لها عادة بـ $\{ Y(t) , t \in T \}$. تتكون من متغيرين احدهما توضيحي

---

[1] شفيق العتوم، فتحي العاروري،الاساليب الاحصائية،ج1، ط1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 1995،ص295.

[2] خالد محمد السواعي، مدخل الى القياس الاقتصادي، دار العربية للعلوم ناشرون،بيروت ،لبنان، ط1، 2015،ص33.

وهو الزمن والاخر متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة، ويمكن التعبير عنها رياضيا Y=f (t).

اما اذا كانت هناك عوامل توضيحية اخرى الى جانب متغير الزمن مؤثر في الظهرة المدروسة Y فاننا نستخدم العلاقة الرياضية التالية:

$$Y=f\ (t, x_1, x_2, x_3, \ldots\ldots, x_k)\ ^{1}\ .$$

شرط ان تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة و ان تكون جميع مستوياتها خاصة بمكان معين او مؤسسة معينة او اقليم معين.* ومن بين استعمالات السلاسل الزمنية:[2]

- التنبؤ بالمستقبل باستعمال البيانات الاحصائية التي اتخذت في الماض؛
- اكتشاف الدورات التي تتكرر فيها بيانات فترة محددة؛
- اكتشاف الحالات الاقتصادية الشاذة التي تحصل في زمن ما.

ويمكن تمثيل السلسلة بيانيا بتعيين ازواج مرتبة (الزمن ، قيم الظاهرة المدروسة) في المستوى البياني، ثم توصيل تلك النقاط ما ينتج عنه ما يسمى بالمنحنى التاريخي للسلسلة الزمنية.

---

[1] علي عبد الزهرة حسن – عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و اسلوب دمج النمذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الابطاء ARDL** ، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص176.

* تجدر الشارة ان غالبا ما يتم اجراء تعديلات لجعل مستويات قابلة للمقارنة لانه عادة ما لا تعطى السلاسل الزمنية جاهزة و قابلة للتحليل مباشرة

[2] كمال فلفل، فتحي حمدان، **المبادئ الاحصائية للمهن التجارية**، ط2،دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان ، الاردن، 1989، ص201.

الفرع الثاني: مركبات السلسلة الزمنية:

ونقصد بها العناصر المكونة للسلسة الزمنية، وهذا بهدف معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وادراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالامكان القيام بالتقديرات و التنبؤات الضرورية[1]، وهي **[2]:

- مركبة الاتجاه العام: ويرمز له بالرمز T ، اذ يعبر عن مدى تطور(ايجابا او سلبا) متغير ما عبر الزمن، والذي يكون واضحا في الفترات الطويلة مقارنة بالفترات القصيرة.وتكون هذه المركبة بشكل عام على شكل خط مستقيم، ويعبر عنها احصائيا بالعلاقة: $X_t = a + bt$
- مركبة الفصلية او الموسمية: تعبر هذه المركبة عن التغيرات و التذبذبات الموسمية او الفصلية الناتجة عن التغيرات في الفصول بسبب تاثير عوامل خارجية وهي تتم غالبا بطريقة منتظمة، حيث تبين تغير الظاهرة المدروسة في المدى القصير (خلال سنة) ويرمز لها بالرمز S.
- المركبة الدورية او مركبة الدورات الاقتصادية: تبين هذه المركبة اثر تطور النشاط الاقتصادي في المدى المتوسط و الطويل، حيث تتناسب مراحل هذه المركبة مع مراحل الدورة الاقتصادية (ركود، انتعاش، رواج، كساد)، وهي تتكرر باستمرار عبر الزمن، ويتراوح عادة بين ثلاث سنوات الى عشر سنوات، ويرمز لها بالرمز C.

---

[1] نصيب رجم ، **الاحصاء التطبيقي**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة ، الجزائر، 2007، ص 39.

[2] جيلالي جيلاطو، **الاحصاء التطبيقي**، ط2 ، دار الخلدونية، الجزئر ، 2009،ص 144.

**للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على :

-Grais Bernard , **Méthodes statistiques**, Dunod,Paris,1978,P326.

- Bourbounnais R, et Terraza M, **Analyse de séries temporelles en économie**, PUF, Paris,1998, p-p 15,25,35.

-جيلالي جيلاطو ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 145-155.

- المركبة العشوائية: ويرمز لها بالرمز I، و تعبر عن التغيرات و التذبذبات التي يصعب التحكم فيها و ضبطها، وهي ناتجة عن عوامل غير منتظمة ولا علاقة لها بعنصر الزمن.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل دراسة و تحليل السلوك الدوري لاي ظاهرة اقتصادية لابد من من التاكد اولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا ان نميز بين سلاسل زمنية مستقرة و سلاسل زمنية غير مستقرة ،اي ذات اتجاهه.

وفي الواقع العملي و التطبيقي غالبا ما تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة، وقد نفشل في اثبات ذلك في الرسم البياني او الاختبارات الاحصائية، فعلى سبيل المثال نجد ان المتغيرات الاقتصادية غالبا ما تعد سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير بصفة الاتجاه العام، لذا لابد من تحويلها الى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها[1].

لذا يعتبر السكون من الخصائص الاساسية للسلاسل الزمنية في كثير من التطبيقات التي تعتمد على البيانات الزمنية. حيث ان الاستدلال بالمتغيرات غير مستقرة يعطي نتائج مضللة، بما يسمى الانحدار الزائف او المضلل.[2]

---

[1] علي عبد الزهرة حسن – عبد اللطيف حسن شومان، **مرجع سبق ذكره**، ص177.

[2] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي –محاضرات و تطبيقات–**، دار حامد للنشر و التوزيع، الاردن،2012،ص ص 195-196.

الفرع الاول: الخصائص الاحصائية لاستقرار السلسلة الزمنية :

نقول عن سلسلة زمنية انها مستقرة ؛اذا وفقط اذا تغيرت مستوياتها مع الزمن دون ان يتغير المتوسط فيها ، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا،اي ان السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة او لا نحو النقصان. وتكون السلسلة الزمنية مستقرة اذا تحقق:[1]

ا.1- تذبذت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن : $E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$

ا.2- ثبات التباين عبر الزمن :

$$var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = y(0) = \sigma^2 < \infty, \forall t.$$

ا.3- ان يكون التباين المشترك بين اي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، اي الفرق بين فترتين زمنيتين.

$$Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = y(k)$$

$$K = 1,2,\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots,t$$

وتسمى بمسار الانحدار الذاتي AR(1) من الدرجة الاولى واستقراره مبني على الشرط $|\varphi| < 1$

الفرع الثاني: اختبار تحديد طبيعة (سكون و استقرار) السلسلة الزمنية:

هناك ادوات مهمة في تحليل السلاسل الزمنية و اختبار استقراريتها هي دالة الارتباط الذاتي و اختبار الجذر الوحدوي:

---

[1] صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الجزائر، ص 173.

1) دالة الارتباط الذاتي :

توضح دالة الاتباط الذاتي لسلسلة زمنية الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة وهي ذات اهمية بليغة لابراز بعض الخصائص، حيث تمثل الارتباط الذاتي عند الفجوة h كما يلي:

$$\rho_h = \frac{cov\,(Xt,Xt-h)}{\sigma xt\,.\sigma xt-h} = \frac{E[(Xt-\mu x)(Xt-h-\mu x)]}{\sigma xt\,.\sigma xt-h}$$

$$\rho_h = \frac{\gamma h}{\sqrt{\sigma xt2\,.\sigma xt2}} = \frac{\gamma h}{\sigma xt2} = \frac{\gamma h}{\gamma 0}$$

حيث T تمثل حجم العينة و h تمثل طول الفجوة الزمنية، و تتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي $\rho(h)$ بين -1 و $+1$. [1]

حسب النظرية ان دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الاحصائية $(X_t)_{t=1,2,,.....T}$ المستقرة دائما تحقق الخصائص التالية:

- $\rho_0=0$
- $|\rho| \leq \rho_0$
- $\rho_h=\rho_{-h}$ دالة زوجية

بمعنى اخر ان السلسلة $(X_t)_{t=1,2,,.....T}$ تكون مستقرة اذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر او قريب منه $(\rho_h = 0\ ,\ \forall h \geq 0)$ ، وهذا ما يؤكد فرضية العدم (انعدام معاملات الارتباط الذاتي). [2]

---

[1] محمد شيخي **مرجع سبق ذكره**،ص203.

[2] رشيد ساطور، **مرجع سبق ذكره** ،ص209

اما اذا كانت السلسلة غير مستقرة، فان الخطوة القادمة هي محاولة تفريقها، لهدف الحصول على سلسلة محولة و مستقرة و باستعمال W_t كسلسلة ذات فروقات من الدرجة الاولى، يكون لدينا:[1]

$$W_t=\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1} \ , \ t=2,3,\ldots\ldots,T$$

يمكن النظر الى كل من الرسم البياني للسلسلة الجديدة و دالة الارتباط الذاتي، لهدف التاكد من عدم وجود مشكل عدم الاستقرار. اذا بقيت W_t غير مستقرة نواصل حساب الفروقات من الدرجة الثانية على الشكل التالي:

$$W_t= \nabla^2 Y_t \ , \ t=3,4,\ldots\ldots\ldots,T$$

ومنه يمكن ان نطبق عامل الفروقات d مرة واحدة من السلسلة المشتقة:

$$W_t = \nabla^d Y_t \ , \ t= d+1 \ , \ d+2 \ , \ \ldots\ldots,T$$

لكن عند تحليل دوال الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية فان السؤال الذي يطرح هو تحديد $\rho(h)$ التي تكون معنويا تختلف عن الصفر ، بمعنى اختبار الفرضيتين: $H_0 : \rho(h) =0$

$H_1 : \rho(h) \neq 0$

يمكن اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي لكل قيمة على حدى باستخدام احصائية Barllet اي : $\rho_k \rightarrow N(0 \ , \ 1/T)$ ، اما عند اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي ككل في هذه الحالة يمكن استخدام احصائية Box & Pierce اي: $Q=T\sum_{h=1}^{h} \rho h \rightarrow X^2 \ (h)$

[1] لكتابة هذا الجزء ، تمت الاستعانة بـ :

-فاتح لقوحي، **جودة نماذج السلاسل الزمنية الموسمية المختلطة SARIMA في التنبؤ بالمبيعات**، مذكرة ماجستير، فرع الاساليب الكمية في التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر،2013-2014، ص ص 44-47.

-المعهد العربي للتخطيط -الكويت"**نماذج السلاسل الزمنية العشوائية و خصائصها:**

http://www.arab-api.org/course4/c4_4_3_1.htm"

اذ نستطيع استعمال معامل الارتباط الذي يركز على احصائية ستودنت، هذا من جهة ومن جهة اخرى برهن Qunennouille (1949) على انه من اجل T≥30 فان المعامل ρ(h) ينتهي تقريبا الى القانون الطبيعي ذي المتوسط المعدوم و انحراف $1/\sqrt{T}$، ومنه يعطي مجال الثقة للمعامل ρ(h) ب $\rho(h)= 0 \pm t_{(\alpha/2)} / \sqrt{T}$. اذا كان المعامل المحسوب $\hat{\rho}(h)$ خارج هذا المجال، فهو يختلف معنويا عن الصفر بنسبة α. في حالة ما اذا كانت بيانات السلسلة مستقرة فان معاملات الارتباط غالبا ما يكون لها توزيع طبيعي متوسطه الحسابي 0 و تباينه 1/T ومن ثم فان حدود فترة الثقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة الحجم هي $\pm 1.96\sqrt{1/T}$ وبالتالي اذا كان يقع خارج هذه الحدود فاننا نرفض فرضية العدم و يكون ρ(h) مختلفا جوهريا عن الصفر.

لاجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجوعة نستخدم احصائية Box–pierce التي تتوزع توزيع X^2 بدرجة حرية h و نسبة معنوية α. $Q= T\sum_{h=1}^{h} \hat{\rho}^2(h)$

- اذا كان $Q > X_{\alpha}^2(h)$ نرفض فرضية العدم القائلة بان كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر و هذا يعني ان السلسلة غير مستقرة.
- اذا كان $Q \leq X_{\alpha}^2(h)$ نرفض الفرضية البديلة و نقبل فرضية العدم و هذا يعني ان السلسلة مستقرة.

كما توجد احصائية اخرى بديلة تستخدم في اجراء نفس الاختبار السابق تسمى باحصائية Ljung–Box statistic وهي احصائية Box– Pierce المعدلة و التي تعطى بالعلاقة التالية:

$$Q^*=T(T+2)\sum_{h=1}^{h}\frac{\hat{\rho}^2(h)}{T-h}$$

التي تتوزع توزيع X^2 بدرجة حرية h و نسبة معنوية α.و يمكن استخدامها في العينات صغيرة الحجم لانها تعطي نتائج افضل من Q، مع كونها تصلح للعينات الكبيرة.

2)اختبارات التوزيع الطبيعي:

لدراسة اي سلسلة زمنية مستقرة، لابد من دراسة اولا التوزيع الاحتمالي الذي تخضع له اي ظاهرة ، من اجل اعطاء نظرة اولية حول طبيعة هذه السلسلة المستقرة. وذلك من خلال الكشف عن امكانية توزيع معاملات دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي وفق التوزيع الطبيعي بوسط معدوم و تباين مساوي $\frac{1}{n}$ (حيث: n عدد مشاهدات السلسلة)، ويتم ذلك بيانيا من خلال ملاحظة معالم دالتي الارتباط الذاتي البسيط و الجزئية للبواقي والتي يجب ان تقع داخل مجال معنوية معبر عنها بخطين متوازيين.[1]او حسابيا من خلال الاختبارات التالية:

2-ا) اختبار Skewness للتناظر و اختبار Kurtosis للتفلطح[2]:

من صفات التوزيع الطبيعي ينبغي ان يكون معامل Skewness معدوما ، ومعامل Kurtosis مساويا الى 3. فالقانون الطبيعي يتميز بالتناظر الى المتوسط و باحتمال ضعيف للقيم الشاذة. ويتم هذا الاختبار بالفرضيان التالية:

H0 : التوزيع غير طبيعي

H1: التوزيع طبيعي

حيث:اذا كان العزم الممركز من الرتبة k للسلسلة Y_t من الشكل $\mu_k = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(Y_i - \bar{Y})^k$

---

[1] مولود حشمان ،**نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002،ص169.

[2] منذر العواد، عدنان نقار، **منهجية Box– Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية و التنبؤ**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الثالث،2011.

معامل **Skewness** يكتب من الشكل : $\beta_1 = \frac{\mu_3^2}{\mu_2^3}$ = $S= \frac{[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(Y_t - m)^3]^2}{[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(Y_t - m)^2]^3}$

اما معامل **Kurtosis** يكتب من الشكل : $\beta_2 = \frac{\mu_4}{\mu_2^2}$ = $K= \frac{\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(Y_t - m)^4}{[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(Y_t - m)^2]^2}$

حيث تمثل m المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية المستقرة.اذا كان التوزيع طبيعيا وعدد المشاهدات n>30فان: $\sim N\ (0\ ,\ \sqrt{\frac{6}{T}}\beta_1^{1/2}\ )$

$\sim N\ (3\ ,\ \sqrt{\frac{24}{T}}\beta_2\ )$

2-ب) اختبار جاك بيرا Jarque – Bera:[1]

يعتمد هذا الاختبار على معاملي التناظر Skewness و التفلطح Kurtosis حيث يكتب من الشكل:

$$JB= \frac{T}{6}\beta_1 + \frac{T}{24}(\beta_2 - 3)x^2 \sim X_\alpha^2\ (2)$$

يتم اختبار الفرضية التالية: $H0 : \beta_1^{1/2} = \beta_2 - 3 = 0$

اذا كانت $JB > X_\alpha^2\ (2)$ ، فاننا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للسلسلة عند مستوى معنوية α %.

الفرع الثالث: اختبارات جذر الوحدة للاستقرار:

عرف اختبار الجذر الاحادي من قبل ديكي وفولر (DF)عام 1979، والذي تم تطويره الى اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) الذي يستلزم اجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الاولى للمتغير

[1] Bourbounnais.R, **Econométrie**, 3 eme edition, Dunod,Paris, p28.

التابع، و ادخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل اضافة الى تباطؤ الفرق الاول لهذا المتغير لسنة واحدة.[1]

و يعد هذا الاختبار من الطرائق الاكثر دقة و الاوسع انتشارا والهادفة الى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات الدراسة من خلال كشف مركبة الاتجاه العام و المساعدة على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة [2].

3-ا) النماذج غير المستقرة: ولفهم هذا الاختبار لابد من التفريق بين مسارين من نماذج الغير مستقرة ذات عزوم من الدرجة الاولى و الثانية ، وهما :

- المسار الاول: (TS) (trend stationary) هذه النماذج غير مستقرة ، وتبرز عدم استقرارية تحديدية deterministic، اذ ياخذ شكل دالة كثير حدود للزمن (خطية او غير خطية)،و اكثر هذه النماذج انتشارا تلك التي تاخذ شكل دالة f(t) كثير حدود من الدرجة الاولى،[3] وتكتب من الشكل:

$$Y_t=f(t) + \varepsilon_t$$

و يعبر عنه بالعلاقة التالية: $X_t= \alpha +bt +\varepsilon_t$

حيث:ε_t متغير عشوائي (صخب ابيض) و: $\varepsilon_t \rightarrow BB(0 , \sigma_\varepsilon^2)$

---

[1] رشيد ساطور، **مرجع سبق ذكره**، ص210.

[2] Bourbounnais R, et Terraza M, **Analyse de séries temporelles en économie**, PUF, Paris,1998, P230.

[3] سعيد هتهات ،**دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005،ص141.

هذا الانموذج غير مستقر لان متوسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم $\hat{\alpha}_0$ ، $\hat{b}$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\hat{\alpha}_0+\hat{b}.t$ من Y_t .

- المسار الثاني:**DS (Defference–Stationary)**: هو المسار المستقر بفروقات هذه النماذج غير مستقرة ، وتبرز عدم استقرارية عشوائية Stochastic ،ياخذ شكل دالة كثير حدود للزمن [1] ، ويكتب من الشكل $Y_t=Y_{t-1} + \beta_t+ \varepsilon_t$ حيث β: ثابت حقيقي .و يمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات اي: $\nabla^d Y_t = \beta_t+ \varepsilon_t$

و غالبا ما تستعمل الدرجة الاولى للفروقات اي $d=1$ ،و تكتب :$\nabla Y_t = \beta+ \varepsilon_t$ و تاخذ هذه الصيغة شكلين:

- اذا كانت $\beta=0$: يسمى الانموذج DS بدون مشتقة ، و يكتب $Y_t=Y_{t-1} + \varepsilon_t$

و بما ان التشويش الابيض ، فان الانموذج يسمى " انموذج السير العشوائي" وهو كثير الاستعمال في دراسة الاسواق المالية.

- اذا كانت $\beta\neq0$: يسمى الانموذج DS بالمشتقة ، و يكتب $Y_t=Y_{t-1} + \beta_t+ \varepsilon_t$.

3–ب) الاختبار الاحصائي لاستقرارية السلسلة الزمنية:

يعمل اختبار ديكي – فولر على البحث في استقرارية سلسلة زمنية ما من عدمها، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية او عشوائية.

[1] سعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص142.

3-ب-1)اختبار Dickey – Fuller البسيط:

ان ميكانيزم هذا الاختبار يقترح فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H0: \lambda = 0 & \text{المتغير له مسلك عشوائي :} \\ H1: \lambda \neq 0 & \text{المتغير مستقر:} \end{cases}$$

لاختبار هذا الانموذج نقوم بتقدير النماذج الثلاث التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى، وثم نقوم بفحص قيمة (t) ستوندت للمعلمات المقدرة و مقارنتها بالمجدولة وذلك حسب الجدول الذي قدمه **Dickey – Fuller**؛ فاذا كانت $t_{(cal)} > t_{tab\ (DF)}$ فاننا في هذه الحالة نقبل H0 اي سلسلة غير مستقرة، اما اذا كانت $t_{(cal)} < t_{tab\ (DF)}$ فاننا في هذه الحالة نقبل H1 وبالتالي السلسلة مستقرة.

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t & \text{الانموذج الاول (1):} \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t & \text{الانموذج الثاني(2):} \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t & \text{الانموذج الثالث (3):} \end{cases}$$

وهذا الاختبار صالح فقط في حالة AR(1). وفيما يلي منهجية مبسطة لاختبارات الجذر الاحادي:

الشكل رقم 20: منهجية مبسطة لاختبارات الجذر الوحدوي:

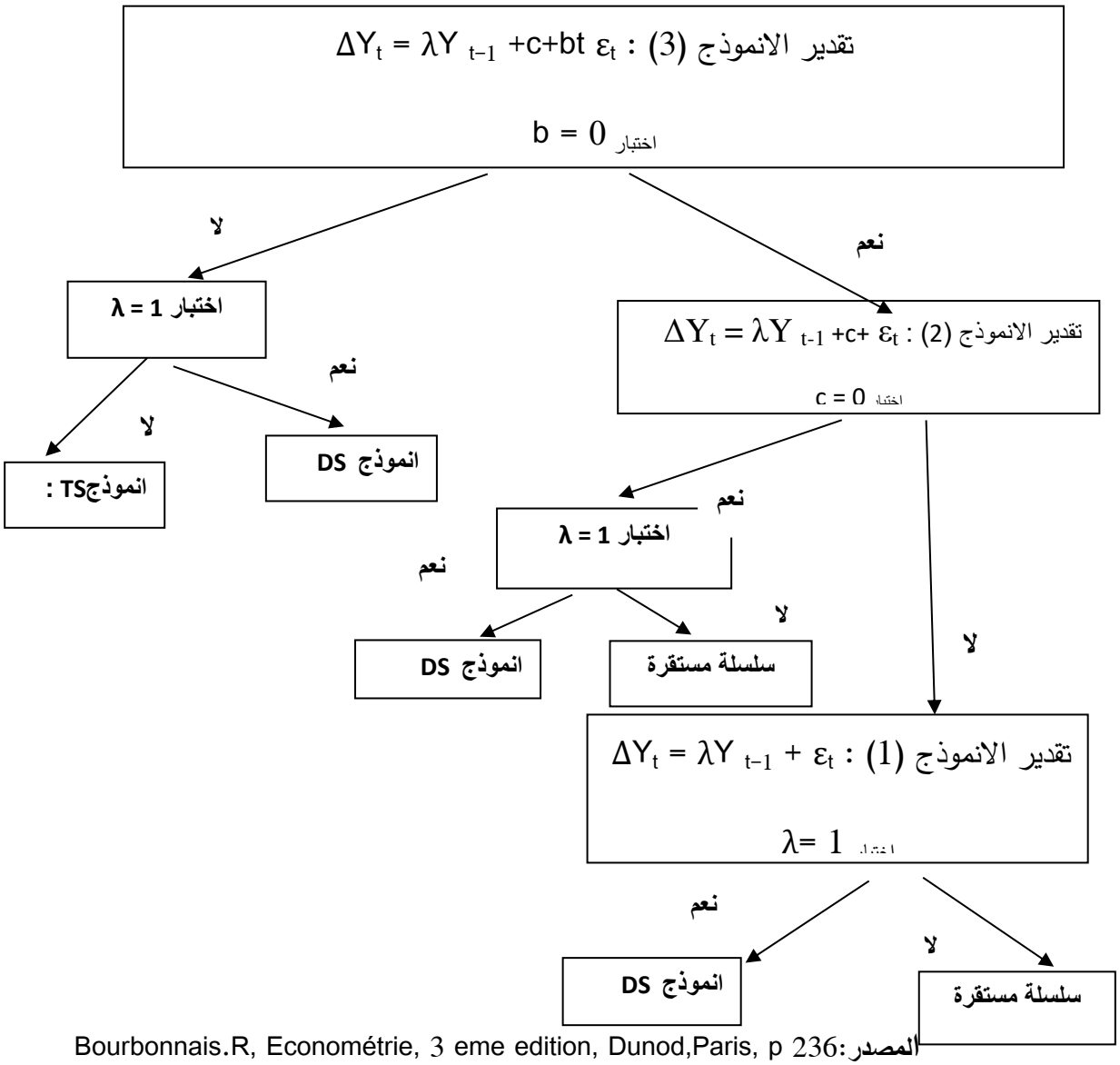

المصدر: Bourbonnais.R, Econométrie, 3 eme edition, Dunod,Paris, p 236

3-ب-2)اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) Dickey – Fuller Augmenté:

ان اختبار (ADF) يحمل نفس خصائص اختبار (DF) الا انه يعمل على ادراج فرضية احتمال ارتباط الذاتي للاخطاء، و التي ترتكز على الفرضية ($H1 : |\phi| < 1$)، بحيث يستخدم عدد من

الفروق ذات الفجوات الزمنية ΔY_{t-j+1} حيث: $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$....الخ، في النماذج التالية المقدرة بطريقة المربعات الصغرى حتى تختفى مشكلة الارتباط الذاتي[1]:

الانموذج الرابع (4): $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$

الانموذج الخامس (5): $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta Y_{t-j} + c + \varepsilon_t$

الانموذج السادس (6): $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta Y_{t-j} + c + bt\ \varepsilon_t$

3-ب-3) اختبار فيليبس و بيرون Philips & Perron (1988):

وهو من اشهر الاختبارات الخاصة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية و التاكد من درجة تكاملها. يقوم هذا الاختبار على تصحيح غير المعلمي لاحصائية Dickey – Fuller البسيطة، من اجل معالجة مشكل الارتباط الذاتي بين الاخطاء العشوائية، ويتم اجراءه في المراحل التالية[2]:

- تقدير معلمات النماذج الثلاثة لاختبار Dickey –Fuller:

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\Delta(1)$$

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\Delta(2)$$

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\Delta(3)$$

- تقدير التباين قصير الاجل، وهو عبارة عن المتوسط الحسابي لاخطاء العشوائية:

$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي؛

---

[1] Bourbounnais R, **op-cit,** p234.

[2] علي بن الضب، **دراسة تاثير الهيكل المالي و سياسة توزيع الارباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة**، رسالة ماجستير،قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2009،ص193.

- حساب المعامل المصحح s_l^2 ، والذي يسمى بالتباين طويل الاجل بالعلاقة التالية:

$$= \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{l=1}^{L}(1-\frac{i}{l+1})\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}s_l^2$$

لكن قبل ذلك لابد من تحديد عدد التاخيرات l، و الذي يعطى بالعلاقة التالية[1] :

$$l\approx 4(\frac{T}{100})^{2/9}$$

- حساب احصائية Philips – Perron و ذلك استنادا للعلاقة التالية:

$$= \sqrt{k}.\frac{(\widehat{\varphi_l}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\varphi}_l}} + \frac{T(k-1).\hat{\sigma}_{\hat{\varphi}_l}}{\sqrt{k}} \quad \text{K} \quad t^*_{\hat{\varphi}_l}$$ حيث ان $k=\frac{\hat{\sigma}^2}{s_l^2}$

و التي تصبح مساوية للواحد ما اذا كانت الاخطاء تمثل تشويشا ابيض، و بعد حساب احصائية PP تتم مقارنتها مع القيم الحرجة المستخرجة من الجدول ماك كينون Mackinnon.*

المطلب الثالث: الانموذج المستخدم في القياس:[2] استخدمت هذه الدراسة اختبار الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع ((Auturegressive Distribution Lag Bounds Test (ARDL)

.

---

[1] محمد شيخي، احمد سلامي، **اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2011)**،مجلة الباحث، العدد 13،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2013، ص124.

*و اختبار فرضيات السكون بواسطة هذا الاختبار يكون بنفس طريقة (ADF) فقط مقارنة t_{cal} المقدرة بـ t_{pp} المجدولة.

[2] د مروان عبد المالك ذنون، رغد اسامة جار الله، **قياس اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام انموذج ARDL للفترة (1960–2010)**، مجلة تنمية الرافدين، الملحق عدد 114، المجلد 35، 2013، ص38–40.

وولمزيد من التفاصيل يمكنكم الاطلاع على :

خالد محمد السواعي، **موضوعات متقدمة في القياس الاقتصادي**، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ص276–278.

الذي طبقه بيساران وشي (Pesaran and shin,1999) وطوره بيساران واخروين (Pesaranand al,…2001) لاختبار التكامل المشترك و العلاقة طويلة و قصيرة الاجل. واعتمد البحث اسلوب التحليل من العام الى الخاص (General to specific Modaling GSM) المقدم من قبل هيندري (Hendry,1995) ، و يتضمن الانموذج العلاقة المطلوب تقديرها او بحثها ضمن حركية ديناميكية بما فيها المتغير التابع ذا التخلف الزمني و المتغيرات المستقلة. حيث نبدا اولا بتقدير الانموذج بالمتغيرات كافة و الذي ياخذ الصيغة الاتية:

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=0}^{p} \theta_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i X_{t-i} + v_t \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

اذن α متجه الحد الثابت للمعادلات المقدرة كافة، (Y_t) هو متجه عمودي يضم المتغيرات الداخلة في التقدير، (X_{t-1}) هي المتغيرات المفسرة، (θ_i) مقياس التاثيرات المباشرة، (δ_i) هي مصفوفة المعاملات المقدرة ، (i) عدد المقاطع العرضية، (t) عدد السنوات، (p,q) عدد مدد التباطؤ الزمني للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، علما انه ليس من الضروري ان تكون عدد مدد التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى نفسه او ($p \neq q$)، (v_t)هي متجه الاخطاء العشوائية الذي له وسيط حسابي مساو للصفر و تباين ثابتا، وليس لها ارتباطات ذاتية متسلسلة فسما بينها وخلال المدد الزمنية المختلفة.

ويمكن اعادة ترتيب المعادلة اعلاه من خلال طرح (Y_{t-1}) من طرفي المعادلة وتحويل المتغيرات المفسرة الى صيغة الفروق الاولية لنحصل على العلاقة الديناميكية قصيرة الاجل والتي تدعى انموذج تصحيح الخطا غير المقيد (UECM)، و ستبقى المتغيرات المعتمدة و المستقلة في صيغتها الاساسية

في المعادلة الاصلية في الجانب الايمن من المعادلة من اجل الحصول على علاقة التكامل المشترك طويلة الاجل في المعادلة (2)

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} \theta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q-1} \delta_i \Delta X_{t-i} + C_0 Y_{t-m} + \sum_{j=1}^{k} C_1 X_{t-m} + v_t \ldots . (2)$$

حيث تمثل Δ الاختلافات الاولية، L هي معامل الاختلاف الزمني و θ_i هي المضاعف طويل الاجل لنظام المعادلات المقدر بالصيغ $(C_0^{-1} C_1)$ ، حيث:

$$, \delta_i = \left[\sum_{i=0}^{q-1} \delta_i\right], C_0 = -\left[l - \sum_{i=1}^{p} \theta_i\right], C_1 = \theta_i = -\left[L \quad \sum_{i=1}^{p-1} \theta_i\right] \left[\sum_{i=1}^{q} \delta_i\right]$$

اما المعادلة قصيرة الاجل ومعامل الخطا العشوائي المشتق من العلاقة طويلة الاجل فياخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} \theta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{q-1} \delta_i \Delta X_{t-1} + C_0 \left[Y_{t-m} + \left(\sum_{j=1}^{k} {}^{C_1}/_{C_0}\right) X_{t-m}\right] + v_t \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots . . (3)$$

ان هناك اكثر من اختبار لحساب التكامل المشترك منها على سبيل المثال لا الحصر؛ انجل و جرانجر (Engle and Granger,1987)، جوهانسن (Johansen,1989)، جوهانسن و جسلس(Johansen and Juselius,1990) و التي تتطلب ان تكون المتغيرات محل اختبار متكاملة من الرتبة نفسها، كما ان نتائجها تكون غير دقيقة في حالة العينات الصغيرة، و لهذا السببان اصبح انموذج ARDL البديل المفضل لكونه لا يتطلب ان تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة

التكامل نفسها(p=0,1)، كما ان نتائجه دقيقة في العينات الصغيرة، فضلا عن امكانية الحصول على نتائج المدى القصير و الطويل في ان واحد.

يقدم انموذج $ARDL_{(p,q)}$ قيمين لاختبار و مقارنة القيم المقدرة احصائيا هما (Upper and lower Critical Value of F)، و ستكون فرضية العدم: عدم وجود علاقة طويلة الاجل(اي عدم وجود علاقة التكامل المشترك) بين متغيرات في قيمتها الاساسية اي في المستوى اي بدون فروق (Lagged Level Variables) المقدرة، عندما تكون $F_{cal}<F_{tab}$ القيمة المحسوبة اقل من القيمة المجدولة و هنا نقبل الفرضية H0، و الفرضية البديلة هي وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل. و يستخدم ARDL مجموعة من المعايير لاختبار مدد التباطؤ الزمني المثلى التي تؤدي الى الغاء الارتباط المتسلسل او الذاتي في الاخطاء العشوائية، وهي معيار ((Schwars Criteria (SC) و ((Akaike Criteria(AIC).حيث يتم اخذ القيم الدنيا للمعيارين معا لمجموعة من التاخيرات.

ان تطبيق اختبار التكامل المشترك يتطلب اتباع اربع خطوات: [1]

1-اختبار مدد الابطاء المثلى لقيم المتغيرات ($UECM_s$) و ذلك باستخدام انموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد مع وجود حد ثابت فقط (Autoregressive Model Unrestricted Vector)؛

2-تقدير المتغيرات في حالتها الاولية باستخدام (OLS) ، ثم اسقاط المتغيرات غير المعنوية باعتماد طريق الحذف التدريجي (التحول من العام الى الخاص) بشكل متتال؛

3-اختبار المعنوية المشتركة (الكلية) للمتغيرات المبطاة زمنيا بواسطة اختبار (F)؛

[1] مروان عبد المالك ذنون، رغد اسامة جار الله،**مرجع سبق ذكره**، ص40.

4- مقارنة قيمة (F) المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطاة بقيمة (F) المناظرة المحسوبة من قبل بيساران و اخرون (Pesaran et al...,2001). ولابد من الاشارة هنا انه اذا كانت كافة المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى(1)I فان المقارنة تتم مع الحدود العليا لقيم (F)، اما اذا كانت كافة المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر اي في المستوى (0)I فان المقارنة تتم مع الحدود العليا لقيم (F). وفي حالة وقوع قيمة (F) المحسوبة باستعمال wald test بين الحدين،في هذه الحالة لايمكن اتخاذ القرار بل لابد من فحص خواص السلاسل الزمنية لمعرفة درجة التكامل قبل اتخاذ القرار.[1]

الخطوة الاخرى بعد تشخيص العلاقة طويلة و قصيرة الاجل هي اجراء اختبار السببية بين المتغيرات المفسرة و التابع باستخدام انموذج (ARDL –UECM). (انظر اودهيامبو Odhiambo ,2009، و ناريان و سميث Narayan and smyth ,2008. (لم نستخدمها)

$$\Delta Y_t = \phi_0 + \sum_{j=1}^{r} \phi_{1J} \Delta Y_{t-j} + \sum_{i=0}^{r} \phi_{2j} \Delta X_{t-i_r} + \phi_3 ECT^{Y_{t-1}} + v_t \ldots (4)$$

$$\Delta X_t = \eta_0 + \sum_{j=1}^{s} \eta_{1j} \Delta Y_{t-j} + \sum_{i=0}^{r} \eta_{2j} \Delta X_{t-i_s} + \eta_3 ECT^{X_{t-1}} + \mu_t \ldots\ldots (5)$$

حيث تمثل η_0 و ϕ_0 قيم الحدود الثابتة و ϕ_{2j} و ϕ_{1j} هما معاملات المتغيرات المقدرة بمدد ابطاء زمنية مختلفة و j=1,2,...,r. يمكن حساب العلاقة السببية من خلال احصائية (F)(Wald Test) استنادا الى اختبار فرضية العدم المتضمنة مجموعة المعاملات المفسرة ذات التخلف الزمني لها اتجاه سببية في المتغير المستقل، بواسطة حساب معنوية (F) و التي يجب ان تكون اكبر من (F)الجدولية، فاذا رفضت فرضية العدم فان ذلك يعني ان احد المتغيرات له علاقة سببية مؤثرة في المتغير التابع. كما يمكن معرفة العلاقة السببية من خلال معرفة قيمة و معنوية معامل الخطا

[1] رشيد ساطور ، **مرجع سبق ذكره**،ص 220.

العشوائي؛ اذ ان معنوية قيمة (t) الاحصائية لمعامل الخطأ العشوائي ذات التخلف الزمني لسنة واحدة يعطينا اتجاهات العلاقة السببية طويلة الاجل و معنوية (F) الاحصائية للمتغيرات المفسرة تعطينا مؤشرا لوجود علاقة سببية قصيرة الاجل. و الانموذج الكلي الذي يتضمن متغيرات الدراسة يكون في شكله التالي:

$$\Delta tpib_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} b_i \, \Delta tpib_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} c_i \, \Delta tabff_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} d_i \, \Delta inf_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} e_i \, \Delta tm2_{t-i} + \lambda_1 tpib_{t-1} + \lambda_2 tabff_{t-1} + \lambda_1 inf_{t-1} + \lambda_1 tm2_{t-1} + \epsilon_{1t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث: ϵ_t (white Noise): حد الخطأ ، Δ: معامل الفروق الاولية .وقد ادخلت معلمة المتغير التابع المبطئ لمدة واحدة في يمين المعادلة (λ_i) هي معلمة حد تصحيح الخطأ لتأخذ في الحسبان تكيف معدلات النمو الاقتصادي للتغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة.حيث سيجري اختبار فرضية العدم الدالة على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج من خلال فحص معنوية معاملات المتغيرات المبطأة (Y_{t-1} , X_{1t-1} , X_{2t-1} , …., X_{kt-1})، في انموذج تصحيح الخطا المقيد، اي اختبار الفرضية ($H0 : \lambda_0 = \lambda_1 = \lambda_2 = \ldots = \lambda_k = 0$)، مقابل فرضية البديلة والدالة على وجود على الاقل علاقة تكامل مشترك واحدة بين متغيرات الدراسة اي اختبار الفرضية

($H1 : \lambda_0 \neq \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \ldots \neq \lambda_k \neq 0$) .

المبحث الثاني: وصف و تحديد انموذج الدراسة

يندرج علم الاقتصاد ضمن العلوم الاجتماعية والتي تتميز بالتعقيد و التشعب وعدم الثبات، و موضوع النمو الاقتصادي من اكثر الظواهر الاقتصادية تشعبا، اذ لايمكن حصر المتغيرات التي لها علاقة او تأثير مباشرة او غير مباشر على معدل النمو في دراسة واحدة، لذا سنحاول من خلال هذه المحاولة باعتماد على النمذجة القياسية التي نعتبرها الصورة المبسطة الاقرب للواقع، الى تحديد مدى تاثير معدل نمو تراكم الراسمالي على مستويات النمو الاقتصادي، تحت قيد نعتبره الاهم ضمن هذه الدراسة وهو مدى حصولنا على المعطيات اللازمة الذي لا يخفى على اي باحث ضمن مجال التطبيقي للاقتصاد .

المطلب الاول: تحديد متغيرات وبيانات الدراسة

الفرع الاول: اختيار المتغيرات

سنعتمد على المعادلة الاحصائية التالية المبنية على متغيرات التي تم التطرق اليها في الجانب النظري من هذه الدراسة، وهي كالتالي:

$$tpib: f(tabff، tm_2، tinf)$$

tpib: معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي؛ tm_2 : معدل نمو الكتلة النقدية؛

tabff: معدل تراكم الخام للاصول الثابتة؛ tinf:معدل التضخم

فمن خلال المعادلة السابقة، سيتم تحديد ثلاث متغيرات وهي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدل التراكم الخام المادي، اضافة الى معدل التضخم و الذي يعتبر ذو اولوية كبير بابقاء مستوياته متدنية و ثابتة لما له من اثار السلبية على الاقتصاد في حالة ارتفاعه، و معدل نمو العرض النقدي

و المتمثل في TM_2 لان العديد من الدراسات التطبيقية اصبحت تتناوله من اجل معرفة مدى تاثيره على النمو الاقتصادي (علاقة فيشر: $m_t + v_t = p_t + y_t$)

الفرع الثاني: مرحلة معالجة المتغيرات:

بعد قيامنا باختيار المتغيرات، تاتي مرحلة المعالجة (التمهيد)

و تعتبر الدراسة الوصفية للمتغيرات اولى خطوات مرحلة المعالجة، اذ يعتمد على هذا النوع لوصف مجموعة من البيانات على شكل عينة، و ذلك عن طريق استخدام مقاييس خاصة، بهدف ايجاد معلومات واستعاب بيئة العينة التي تم اجراء الدراسة عليه، و المقاييس الوصفية نوعان:

- مقاييس النزعة المركزية: ومقاييسه الوسط الحسابي ، الوسيط، و المنوال
- مقاييس التشتت: و مقاييسه المدى و الانحراف المعياري (انظر الشكل رقم 21)

الشكل رقم21: التحليل الوصفي لمتغيرلت الدراسة

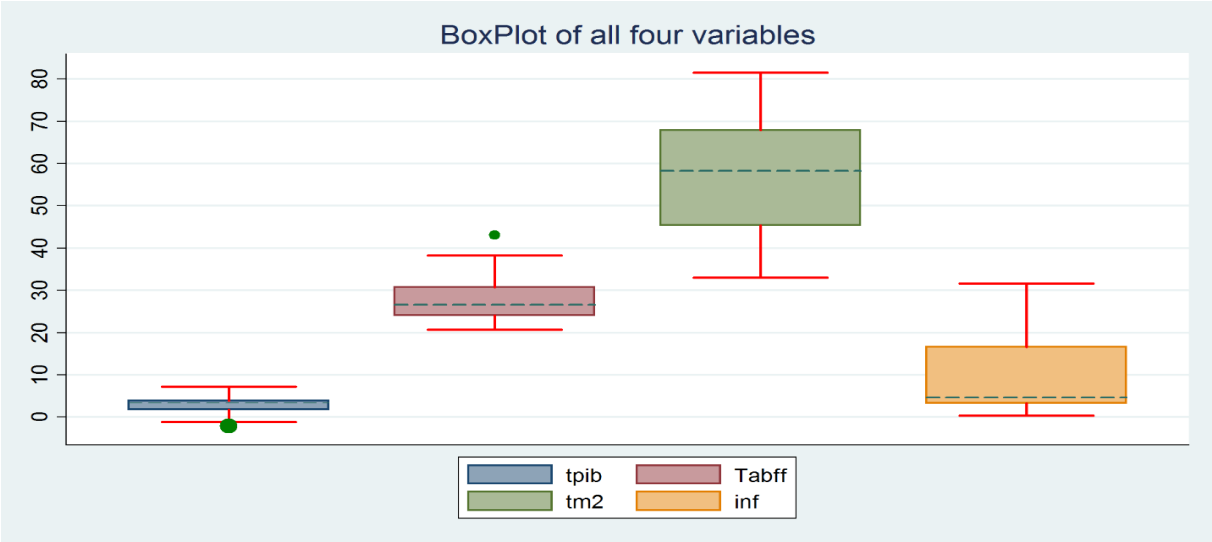

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج stata13

ان الهدف من هذه الدراسة الوصفية هي معرفة ما اذا كنت العينات متماسكة او لا. (باستخدام مقاييس التشتت). من خلال الشكل السابق نلاحظ :

-وجود قيمتين شاذتين لكل من عينة tpib والتي تساوي -2.1، و لعينة tabff و التي تساوي 43.10 .

-تقارب قيمتي الوسيط و المتوسط في كل من عينة tpib، tabff ، و تباعدهما في باقي العينات (inf،tm2)

-تسجيل قيم دنيا للمدى لكل من متغيرة tpib،tabff ،وهذا يعني صغر حجم تباين كل نقطة عن متوسطها، مقارنة بمتغيرتي inf،tm2.

- تسجيل ادنى قيمة للانحراف المعياري في المتغيرة tpib و التي تساوي 2.152

-كما ان قيمتي Skewness≃ 1 ،Kurtosis= ±3 لكل متغيرات الدراسة توحي انها تتبع التوزيع الطبيعي. (انظر الملاحق رقم 3)

المطلب الثاني: مرحلة دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

من المعلوم ان في حالة العمل على السلاسل الزمنية، فان هذه السلاسل يجب ان تكون مستقرة حتى لا يتم الوقوع فيما يسمى بالانحدار المظلل (spurious regression)، و الذي يعني الحصول على على نتائج مقبولة احصائيا و ليس لها معنى اقتصادي.

ومن اجل ذلك نقوم باختبار جذر الوحدة، وفي هذا السياق يعتبر اختبار ADF و PP من اشهر الاختبارات. مع العلم اننا سنقوم بادخال عدد من التاخيرات من اجل من ازالة الارتباط الذاتي للاخطاء

، و بتحديد درجة التاخير (p) ، و التي سنتكلم عنها في نقطة الارتباط الذاتي للاخطاء و كيفية تحديد هذه الدرجة نعتمد اساسا على اختبار احصائي Breush-Godfrey (او من خلال اجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة باستخدام احصائية Q (Ljung-Gox) -و هو الاختبار الوحيد الذي يقدمه برنامج Eviews-.فمثلا اذا كانت الاحصائية المحسوبة-Q

$$STAT_{CAL} > X^2_{TAB}$$

نرفض الفرض العدم التي تنص على ان معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة. و يمكن معرفة ذلك من خلال قيم احصائية Q-Stat فان احتمال Q عن طريق الصدفة هو احتمال ضئيل للغاية=0)<0.05 ، ويدل ذلك السلسلة غير مستقرة). او الرسم البياني لدالة الاتباط الذاتي للاخطاء.

الفرع الاول: دالة الارتباط الذاتي للاخطاء : يتطلب اختبار ADF، PP باستخدام الجذر الأحادي Unit Root test للبرنامج STATA 13 تحديد درجة التاخر و التي يمكن الحصول عليها من خلال الفحص العيني لـ AC دالة الارتباط الذاتي للاخطاء،اذ يمكن القول على سلسلة زمنية انها مستقرة ما اذا كانت جميع معاملات الارتباط الذاتي للخطأ داخل حدود الثقة

1- السلسلة الاولى للمتغير tpib

من خلال ما يلاحظ في الشكل البياني يمكن القول ان هناك امكانية وجود ارتباط للاخطاء من الدرجة الاولى .

الشكل رقم22: دالة الارتباط الذاتي للخطاء للسلسلة الزمنية tpib

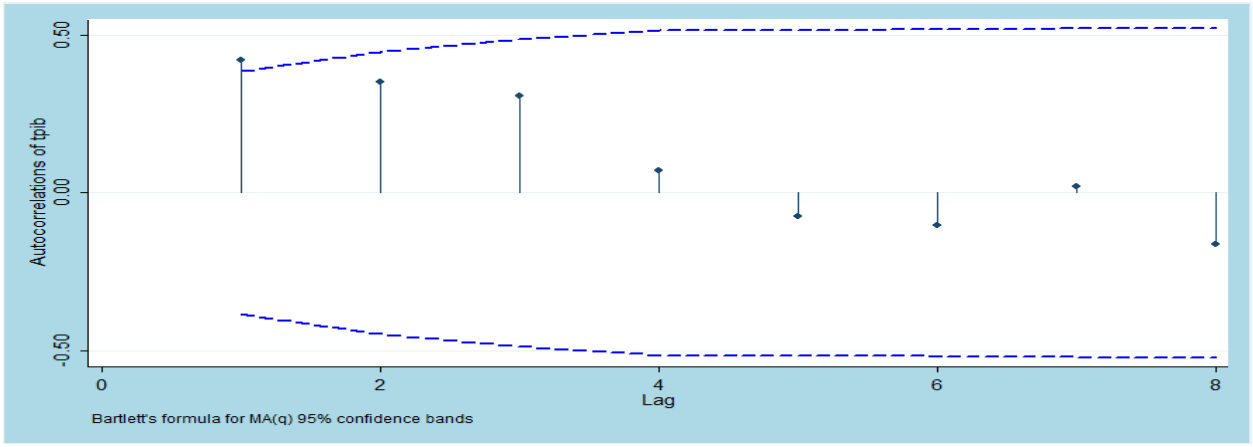

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

2- السلسلة الثانية للمتغير tabff:

من خلال ما يلاحظ في الشكل البياني يمكن القول ان هناك امكانية وجود ارتباط للاخطاء من الدرجة الاولى .

الشكل رقم23: دالة الارتباط الذاتي للخطاء للسلسلة الزمنيةtabff

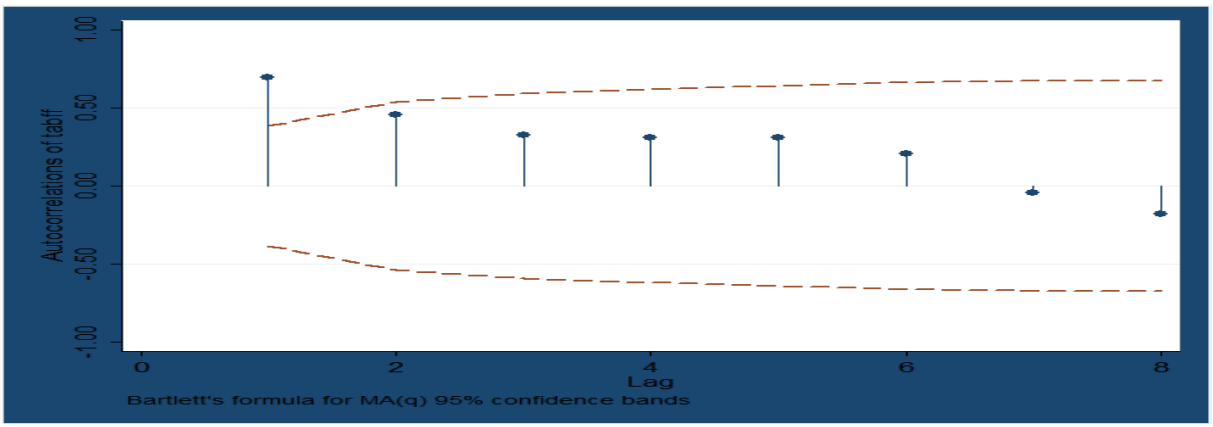

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

3- السلسلة الثالثة للمتغير inf:

من خلال ما يلاحظ في الشكل البياني يمكن القول ان هناك امكانية وجود ارتباط للاخطاء من الدرجة الثانية .

الشكل رقم 24: دالة الارتباط الذاتي للخطاء للسلسلة الزمنية inf

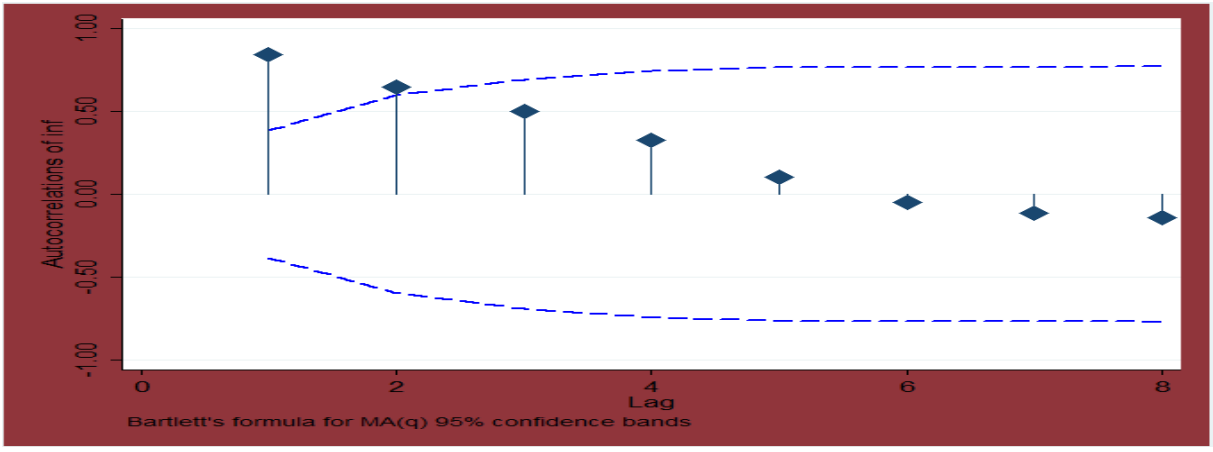

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

4- السلسلة الرابعة للمتغير tm2

من خلال ما يلاحظ في الشكل البياني يمكن القول ان هناك امكانية وجود ارتباط للاخطاء من الدرجة الثانية

الشكل رقم 25: دالة الارتباط الذاتي للخطاء للسلسلة الزمنيةtm2

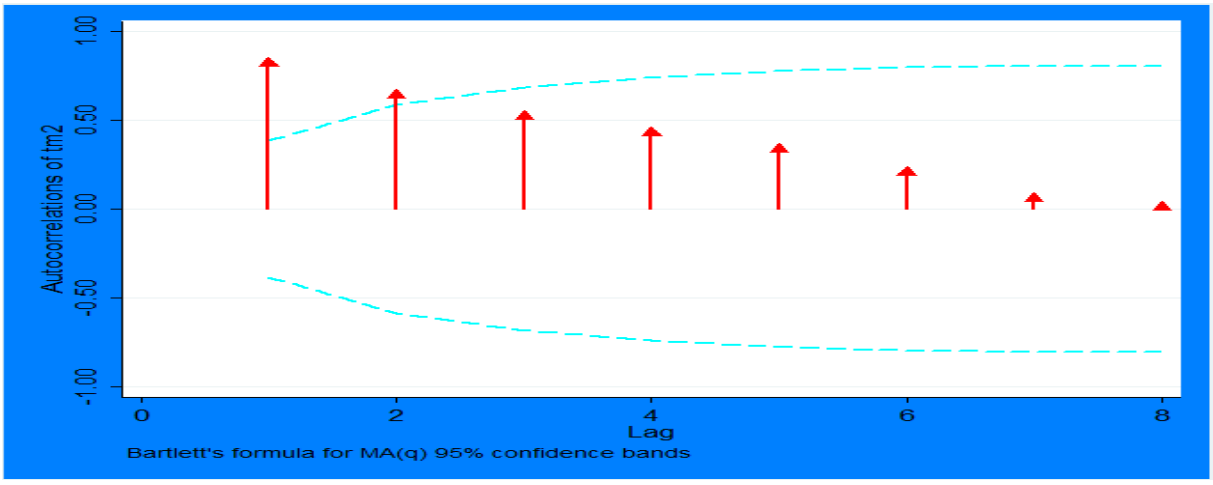

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

الفرع الثاني: اختبار ديكي–فولر المطور (ADF):

من اجل القيام بهذا الاختبار نعتمد اولا على الاختبار العيني لمنحنى كل سلسلة من اجل تحديد وجود متوسط غير صفري من عدمه، وكذلك تحديد امكانية وجود اتجاه عام ، حيث:

1/فاذا كانت السلسلة تذبذب حل متوسط معدوم:نقوم باخذ المعادلة رقم (4) بدون ثابت و بدون اتجاه عام

2/فاذا كانت السلسلة تذبذب حل متوسط غير معدوم:نقوم باخذ المعادلة رقم (5) بثابت و بدون اتجاه عام

3/ فاذا كانت السلسلة تذبذب حل لتجله علم خطي: نقوم باخذ المعادلة رقم (6) بثابت و باتجاه عام

لننتقل بعدها الى الاختبار الاحصائي لـADF المذكور في الملحق رقم 03 الجدول 02–01، اما بالنسبة لعدد التاخيرات في المعادلة (4)، (5)، (6) فاننا نعتمد على الفحص العيني لدالة الارتباط الذاتي و اختبار Breush–Godfrey القائم على اختبار LM.

1) السلسلة الزمنية للمتغيرة tpib:

من خلال دالة الارتباط الذاتي للاخطاء، يمكن القول ان السلسلة لا تحتوي على ارتباط ذاتي للاخطاء بالرغم من ان AR(1)، يوجد على حدود المنحنى.

من خلال الفحص العيني للسلسلة يمكن الحكم بأن السلسلة غير مستقرة و تحتوي على ثابت لذا نقوم باختبار انموذج المعادلة (5)، ثم (4) ،انظر الشكل رقم 26

الشكل رقم 26: منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة tpib قبل عملية الاستقرارية

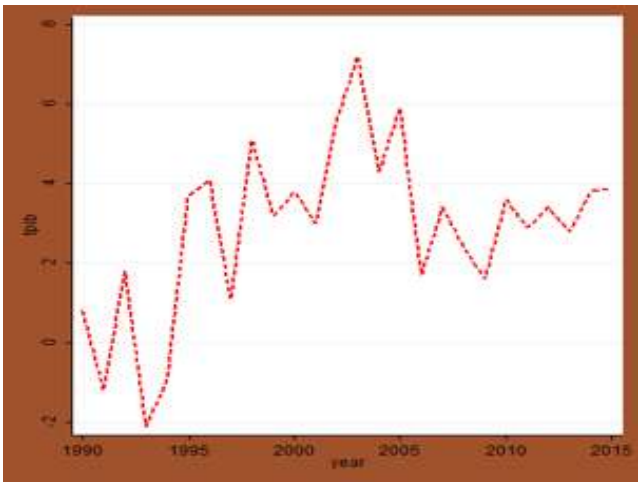

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

ومن خلال القيام باختبار ADF و ادخال درجة التاخير (1) يتضح لنا انها غير معنوية ، لذلك نقوم بنزعها و القيام باختبار ADF من جديد ومن خلال الفحص العيني للسلسلة الجديدة، يبين ان السلسلة مستقرة، انظر الشكل الموالي

الشكل رقم 27: منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة tpib:

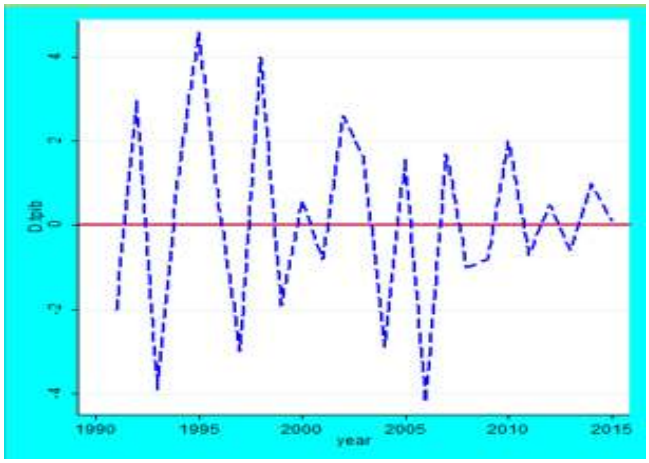

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

ومن اجل اثبات ذلك نقوم بالاختبار الاحصائي ADF ، ونتائجه موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم 08: نتائج اختبار ADF للمتغيرة pib

```
. dfuller tpib, reg lags(0)

Dickey-Fuller test for unit root                    Number of obs   =        25

                                                  Interpolated Dickey-Fuller
                 Test                 1% Critical       5% Critical      10% Critical
               Statistic                 Value             Value            Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(t)            -3.107                  -3.750            -3.000           -2.630
------------------------------------------------------------------------------
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0260

------------------------------------------------------------------------------
       D.tpib |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
--------------+---------------------------------------------------------------
        tpib |
         L1. |   -.5760758   .1853923    -3.11   0.005    -.959589   -.1925626
             |
       _cons |    1.759594   .6594508     2.67   0.014    .3954166    3.123772
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

حسب قيمة p–value لـ $tpib_{t-1} = 0.026 < 0.05$ ⇐ و بالتالي لا يمكن قبول فرضية H0

⇐و منه ان السلسلة مستقرة في المستوى (عند درجة I(0)).

ولتدعيم نتائج اختبار ADF نستعين باختبار PP و النتائج لم تختلف عن المحصل عليها مع ADF

جدول رقم09: نتائج اختبار PP للمتغيرة pib

```
. pperron tpib, regress

Phillips-Perron test for unit root                  Number of obs   =        25
                                                    Newey-West lags =         2

                                                  Interpolated Dickey-Fuller
                 Test                 1% Critical       5% Critical      10% Critical
               Statistic                 Value             Value            Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(rho)          -13.084                 -17.200           -12.500          -10.200
 Z(t)             -3.019                  -3.750            -3.000           -2.630
------------------------------------------------------------------------------
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0331

------------------------------------------------------------------------------
        tpib |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        tpib |
         L1. |    .4239242   .1853923     2.29   0.032      .040411    .8074374
             |
       _cons |    1.759594   .6594508     2.67   0.014    .3954166    3.123772
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

ومنه نستنتج ان السلسلة tpib مستقرة في المستوى ،وهذا متوقع، لان السلسلة تحتوى على معدلات، وهذا كان السبب في استقرارها في المستوى، فلو اننا قمنا باخذ سلسلة pib على حالها لوجدناها غير مستقرة في المستوى،لان في غالب الاحيان السلاسل لا تكون مستقرة في المستوى.

2) السلسلة الزمنية للمتغيرة tabff:

من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 28: منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة tabff قبل عملية الاستقرار

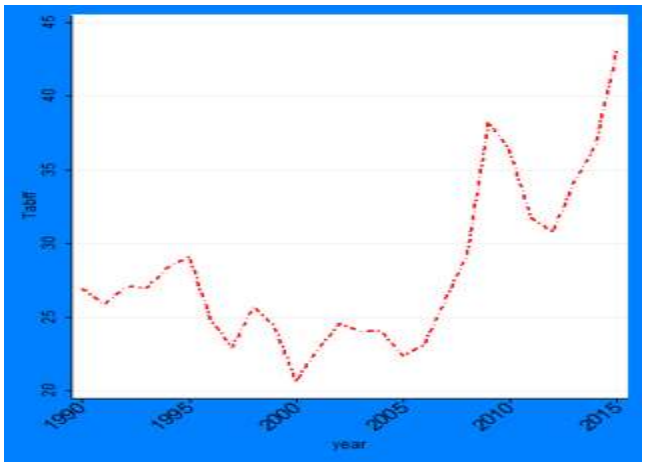

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

يتضح لنا ان السلسلة غير مستقرة، كما يتبين انها لا تحوي على ثابت، لذا نستخدم معادلة الانموذج (4). كما ان دالة الارتباط الذاتي تبن لنا امكانية وجود ارتباط ذاتي من الدرجة (01)، لذلك سندخل p=1، فاذا كانت غير معنوية سنقوم بنزعها. و بالنتائج كما يلي:

جدول رقم 10: نتائج اختبار ADF للمتغيرة tabff

```
. dfuller tabff, reg noconstant lags(0)

Dickey-Fuller test for unit root                    Number of obs   =        25

                                    ---------- Interpolated Dickey-Fuller ----------
                 Test         1% Critical       5% Critical      10% Critical
               Statistic           Value             Value            Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(t)            1.011           -2.660            -1.950           -1.600
------------------------------------------------------------------------------

------------------------------------------------------------------------------
    D.tabff |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
------------+-----------------------------------------------------------------
      tabff |
        L1. |   .0227313   .0224755     1.01   0.322    -.0236558    .0691185
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

$$D.tabff = 0.022\ tabff_{t-1} + v_t$$

$$t \qquad (1.011)$$

من الملاحظ ان $1.011 > -1.95$ عند درجة 5% ، ومنه لا يمكن رفض فرضية العدم ، اي ان السلسلة غير مستقرة. و تدعم نتائج اختبار PP النتيجة المتوصل اليها

جدول رقم 11: نتائج اختبار PP للمتغيرة tabff

```
. pperron tabff, regress noconstant

Phillips-Perron test for unit root                  Number of obs   =        25
                                                    Newey-West lags =         2

                                    ---------- Interpolated Dickey-Fuller ----------
                 Test         1% Critical       5% Critical      10% Critical
               Statistic           Value             Value            Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(rho)          0.560          -11.900            -7.300           -5.300
 Z(t)            0.971           -2.660            -1.950           -1.600
------------------------------------------------------------------------------

------------------------------------------------------------------------------
      tabff |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
------------+-----------------------------------------------------------------
      tabff |
        L1. |   1.022731   .0224755    45.50   0.000     .9763442    1.069119
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

حيث نلاحظ ان 0.56> 7.30− اي لا يمكن رفض H0 .بعد اثبات ان السلسلة غير مستقرة في المستوى نقوم باختبار الفرق الاول ، انظر الشكل الموالي:

الشكل رقم 29: منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة tabff:

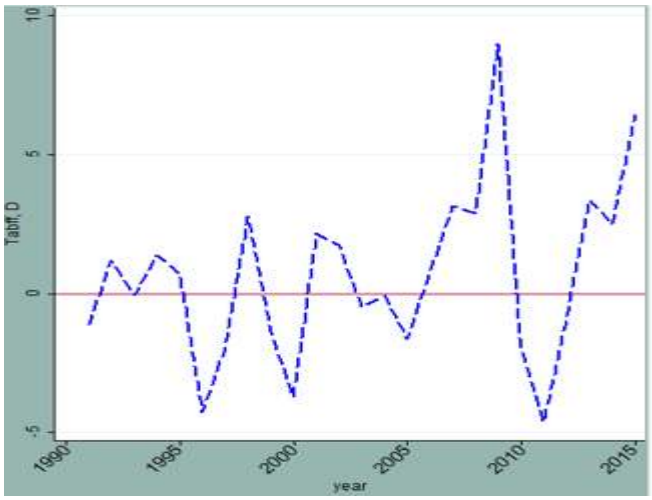

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

من الملاحظ ان السلسلة D.tabff مستقرة، حيث ان احتمال قبول H0 هو 0.007 وهو اقل من 0.05، ومنه لا يمكن قبول H0، ونقبل الفرضية البديلة القائلة باستقرار السلسلة بعد الفرق الاول.

جدول رقم 12: نتائج اختبار ADF للمتغيرة tabff

```
. dfuller D.tabff, lags(0)

Dickey-Fuller test for unit root                  Number of obs   =        24

                                 ---------- Interpolated Dickey-Fuller ----------
                 Test         1% Critical       5% Critical      10% Critical
               Statistic         Value             Value            Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(t)            -3.515           -3.750            -3.000           -2.630
------------------------------------------------------------------------------
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0076
```

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

3) السلسلة الزمنية للمتغير tm2:

من خلال الشكل البياني الموالي، يمكن الحكم على ان السلسلة غير مستقرة في المستوى و لها ثابت مع وجود اتجاه عام، ولان المنحنى ذو شكل تربيعي نستخدم المعادلة رقم (06):

الشكل رقم 30: منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة tm2 قبل الاستقرارية

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

السلاسل الزمنية بهذا الشكل تسمى سلاسل غير مستقرة بوجود اتجاه عام ، و يتم عادة نزع الاتجاه العام من خلال طريقة المربعات الصغرى.

جدول رقم 13: نتائج اختبار ADF للمتغيرة tm2

```
. dfuller tm2, reg trend lags(0)

Dickey-Fuller test for unit root                    Number of obs   =        25

                                 ------------ Interpolated Dickey-Fuller ------------
                    Test         1% Critical       5% Critical      10% Critical
                 Statistic           Value             Value            Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(t)            -3.096             -4.380            -3.600           -3.240
------------------------------------------------------------------------------
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.1072

------------------------------------------------------------------------------
D.tm2 |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
------+-----------------------------------------------------------------------
tm2   |
  L1. |  -.3909419   .1262696    -3.10   0.005    -.6528091   -.1290747
_trend |   .8042891   .2216331     3.63   0.001     .3446501    1.263928
_cons |   12.1693    5.397308     2.25   0.034     .9759717    23.36263
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

من خلال جدول ADF يتضح لنا ان معامل الاتجاه العام معنوي، كما ان السلسلة غير مستقرة عند المستوى 5% .و يدعم اختبار PP هذه النتائج

جدول رقم14: نتائج اختبار PP للمتغيرة tm2

```
. pperron tm2, regress trend

Phillips-Perron test for unit root                 Number of obs   =        25
                                                   Newey-West lags =         2

                                                 Interpolated Dickey-Fuller
                 Test             1% Critical          5% Critical          10% Critical
               Statistic             Value                Value                Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(rho)          -9.713              -22.500              -17.900              -15.600
 Z(t)            -3.097               -4.380               -3.600               -3.240
------------------------------------------------------------------------------
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.1069

------------------------------------------------------------------------------
tm2             |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
----------------+-------------------------------------------------------------
tm2             |
        L1.     |   .6090581   .1262696     4.82   0.000     .3471909    .8709253
     _trend     |   .8042891   .2216331     3.63   0.001     .3446501    1.263928
      _cons     |    12.1693   5.397308     2.25   0.034     .9759717    23.36263
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

و يمكن معالجتها بنزع الاتجاه العام و الثابت لتصبح بذلك مستقرة[1]. ولكن لا يمكن القول ان السلسلة متكاملة من الدرجة I(1)، لما له من اثر على النتائج المستقبلية [من تنبؤ و مجال ثقة متغيرات و ما الى ذلك]

اذن في حالتنا هذه نقوم بنزع الاتجاه العام بطريقة المربعات الصغرى للمعادلة:

$$\text{Tm2} - (\alpha + \delta t) = v_t = RES$$

كيفية القيام بهذه المرحلة:

اولا: نقوم بتقدير المعادلة : $\text{Tm2} = \alpha + \delta t + v_t$

[1]Carter,R.Hill.William,E.Griffiths,C.Lim,Principles of econometrics, 4th edition.Jhon Wiley & Sons Inc, 2011, p484-485.

حيث ان المتغير t هو سلسلة من 1 الى n (n: حجم العينة)

ثانيا: نقوم بحساب البواقي v_t حيث: $tm2-(\ddot{\alpha}+\delta\hat{}t)v_t =$

القيمة v_t : هي سلسلة منزوعة الاتجاه العام و نسميها Detrend _ tm2 ، البرنامج الذي استعملناه حسب STATA.13 هو كما يلي:

```
- generate trend = _n
- regress tm2 trend
- predict Detrend _ tm2 , Res
```

نقوم الان بالتحقق ب ADF و النتائج كما يلي:

جدول رقم 15: نتائج اختبار ADF للمتغيرة tm2بعد الاستقرارية

```
. dfuller Detrend_tm2, reg noconstant lags(0)

Dickey-Fuller test for unit root                    Number of obs   =        25

                                                 Interpolated Dickey-Fuller
                 Test            1% Critical       5% Critical      10% Critical
               Statistic              Value             Value            Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(t)            -3.093              -2.660            -1.950           -1.600
------------------------------------------------------------------------------
D.
 Detrend_tm2 |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
 Detrend_tm2
         L1. |  -.4024502   .1301214    -3.09   0.005    -.6710077   -.1338928
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA 13

من الملاحظ ان السلسلة Detrend_tm2 مستقرة، حيث انها لاتعاني من اتجاه العام من خلال مقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة المجدولة -3.093 <-1.95

4) السلسلة الزمنية للمتغيرة inf:

من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 31: منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة inf قبل الاستقرارية

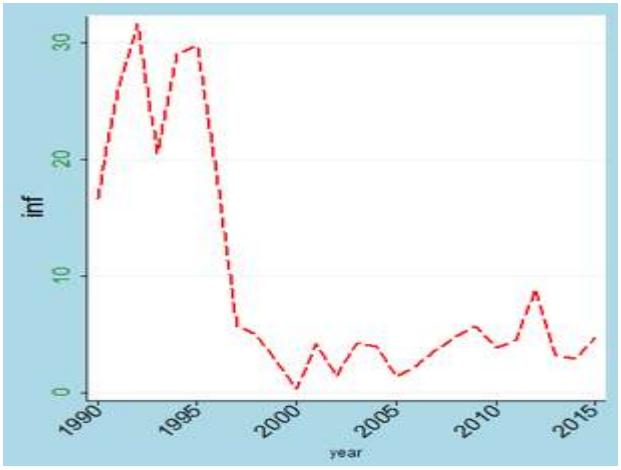

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA 13

يتضح لنا ان السلسلة غير مستقرة، كما يتبين انها لا تحوي على ثابت، لذا نستخدم معادلة الانموذج (4). كما ان دالة الارتباط الذاتي تبن لنا امكانية وجود ارتباط ذاتي من الدرجة (01)، لذلك سندخل p=1، فاذا كانت غير معنوية سنقوم بنزعها. و بالنتائج كما يلي:

جدول رقم 16: نتائج اختبار ADF للمتغيرة inf

```
. dfuller inf, reg noconstant lags(0)

Dickey-Fuller test for unit root                    Number of obs   =        25

                                                 Interpolated Dickey-Fuller
                 Test                 1% Critical         5% Critical         10% Critical
                 Statistic                 Value               Value               Value
------------------------------------------------------------------------------------------
 Z(t)            -1.333                   -2.660              -1.950              -1.600
------------------------------------------------------------------------------------------

------------------------------------------------------------------------------
       D.inf |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         inf |
         L1. |  -.1017434   .0763491    -1.33   0.195    -.2593202    .0558335
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA 13

$$inf = -1.017\ inf_{t-1} + v_t$$

$$t \qquad (-1.33)$$

من الملاحظ ان 1.33-> 1.95- عند درجة 5% ، ومنه لا يمكن رفض فرضية العدم ، اي ان السلسلة غير مستقرة. و تدعم نتائج اختبار PP النتيجة المتوصل اليها

جدول رقم17: نتائج اختبار PP للمتغيرة inf

```
. pperron inf, regress noconstant

Phillips-Perron test for unit root                 Number of obs   =        25
                                                   Newey-West lags =         2

                                                 Interpolated Dickey-Fuller
                 Test             1% Critical          5% Critical          10% Critical
               Statistic             Value                Value                Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(rho)         -2.302              -11.900              -7.300               -5.300
 Z(t)           -1.296               -2.660              -1.950               -1.600

------------------------------------------------------------------------------
         inf |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         inf |
         L1. |   .8982566   .0763491    11.77   0.000     .7406798    1.055833
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA 13

حيث نلاحظ . 2.302-> 7.30- اي لا يمكن رفض H0 . بعد اثبات ان السلسلة غير مستقرة في المستوى نقوم باختبار الفرق الاول ، انظر الشكل الموالي:

الشكل رقم32: منحني البياني للسلسلة الزمنية للمتغيرة inf:

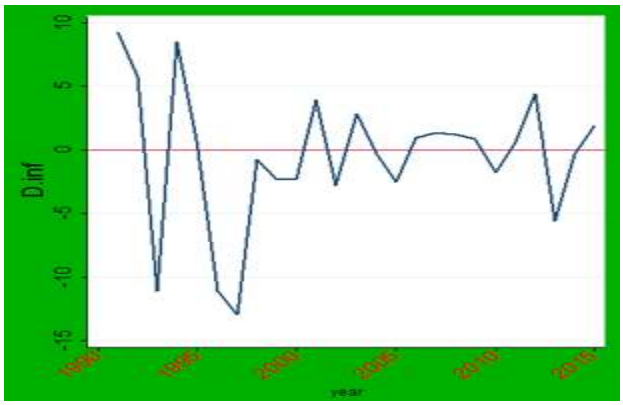

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA 13

من الملاحظ ان السلسلة D.inf مستقرة، حيث ان احتمال قبول H0 هو 0.000 وهو اقل من 0.05، ومنه لا يمكن قبول H0، ونقبل الفرضية البديلة القائلة باستقرار السلسلة بعد الفرق الاول.

جدول رقم18: نتائج اختبار ADF للمتغيرة infبعد الاستقرارية

```
. dfuller D.inf, lags(0)

Dickey-Fuller test for unit root                    Number of obs   =        24

                                    ---------- Interpolated Dickey-Fuller ----------
                 Test         1% Critical       5% Critical      10% Critical
               Statistic           Value             Value            Value
------------------------------------------------------------------------------
 Z(t)            -5.091            -3.750            -3.000           -2.630
------------------------------------------------------------------------------
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0000
```

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA 13

ملحص نتائج اختبار الاستقرارية:

الجدول رقم 19: نتائج اختبار استقرارية سلاسل الزمنية

النتيجة / المتغيرات	في المستوى	الفرق الاول	نزع الاتجاه العام
Tpib	X	—	—
Tabff	—	X	—
Inf	—	X	—
Tm2	X	—	X

المصدر: من اعاد الباحثة

من خلال الجدول رقم 5.4، يتبين ان سلسلتان زمنيتان tabff ، inf من اصل اربع غير مستقرة في المستوى بسبب المشية العشوائية random walk ،كما تبينا انهما تستقران بعد القيام بالفروق الاولى حسب ما بينته كل من نتائج اختباري ADF، PP. اما تسلستا Tpib، tm2 فانها مستقرتان في المستوى. وعليه يمكن القول على ان السلاسل الزمنية ليست متكاملة من نفس الدرجة ومنه غياب علاقة التكامل المشترك.

المطلب الثالث: مرحلة التقدير:

اعتمادا على نتائج اختبارات السابقة، ومن اجل القيام بهذه الدراسة لمعرفة اثر تراكم راسمال المادي على معدل النمو الاقتصادي، فاننا نعتمد على المتغيرات التالية tpib، D_tabff، Dinf، Detrend_tm2 لتقدير الانموذج ARDL(p,q) . و الذي تاخذ معادلته الشكل المبدئي التالي:

$$tpib = \alpha + b_1 tpib_{t-1} + c_0 D_tabff_t + c_1 D_tabff_{t-1} + d_0 D_inf_t + d_1 D_inf_{t-1} + e_0 Detrend_tm2_t + e_1 Detrend_tm2_{t-1} + v_t \quad \text{.....(I)}$$

يعتبر انموذج ARDL من بين النماذج الاكثر استخداما في ميدان الاقتصاد الكلي التطبيقي، بسبب قدرتها على تفسير المتغيرات من خلال امكانية تفسير المتغير التابع (الهدف) عن طريق التغيرات الديناميكية في المتغير التابع نفسه من خلال ادخال التاخيرات من خلال ادخال التاخيرات سواءا للمتغير التابع و المتغيرات المفسرة. حيث ومن اجل تحديد درجة التاخر، سنعتمد على عدة معايير مثل SC و AIC.

الفرع الاول: مصفوفة ارتباط المتغيرات:

بما ان المعطيات (السلاسل) سنوية فانه ليس من العادة ان تكون عدد التاخيرات اكثر من 02. وهذا في غالب الحالات التي واجهت الباحث في مجال الاقتصاد الكلي التطبيقي. ونحن في صدد هذا المجال و بما ان العينية تحتوي على n=26 مشاهدة، فاننا نتوقع انه لن تكون التاخيرات اكثر من من 01.

ومن اجل اختبار عدد التاخيرات، سنعتمد ببساطة على اختبار معنوية المتغيرات باستخدام s–student بادخال متغير متاخر واحد و بالاعتماد على اختبار Breush–Godfrey لارتباط الاخطاء.

1/ نقوم اولا بحساب مصفوفة الارتباط للمتغيرات قبل و بعد عملية الاستقرارية و النتائج موضحة في الشكل الموالي:

الجدول رقم20: مصفوفة الارتباط للمتغيرات قبل و بعد عملية الاستقرارية

```
. correlate tpib tabff inf tm2
(obs=26)

             |     tpib    tabff      inf      tm2
-------------+------------------------------------
        tpib |   1.0000
       tabff |  -0.0646   1.0000
         inf |  -0.5615  -0.0290   1.0000
         tm2 |   0.1592   0.7138  -0.4104   1.0000
```

```
. correlate tpib D_tabff D_inf Detrend_tm2
(obs=25)

             |     tpib  D_tabff    D_inf Detren~2
-------------+------------------------------------
        tpib |   1.0000
     D_tabff |   0.1343   1.0000
       D_inf |  -0.0570   0.1329   1.0000
  Detrend_tm2 |  -0.1998   0.3712   0.4702   1.0000
```

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA 13

بعد عملية الاستقرارية لوحظ وجود اختلاف في النتائج المحصل عليها قبل عملية الاستقرارية، اذ نسجل ارتباط ضئيل جدا بين التضخم و الناتج المحلي الخام (0.057–).

وهذا ما يوحي بعدم معنوية متغيرة التضخم بعد عملية التقدير (أي النتائج كانت مضللة قبل الاستقرارية معامل الارتباط –56. يعني وجود ارتباط قوي سالب في حين بعد الاستقرارية أصبح هناك علاقة ضعيفة جدا) ، لكن هذه النتيجة معاكسة للنظرية الاقتصادية (من المعروف وجود علاقة عكسية بين النمو والتضخم) ، كما سجل تحسن موجب في معامل ارتباط متغيري معدلي النمو الاقتصادي و التراكم الخام للراسمال المادي الا انه يبقى ضعيف لذلك لا يمكن التوقف عند هذه النقطة، ولكن من الاجدر البحث عن طريقة اخرى لمعرفة هذه المتغيرات على معدل النمو الاقتصادي من خلال VAR مثلا .

الفرع الثاني: تقدير انموذج (I) :

نقوم بتقدير الانموذج (I) بدون تاخيرات و القيام باختبار ارتباط الاخطاء معتمدين على اختبار Breush–Godfrey، مستعنين بادئا في التحليل بمصفوفة الجامعة للمنحنيات Scatter Plot Matrix . فكانت نتائج التقدير بدون اجراء التاخير كالاتي:

جدول رقم 21: نتائج تقدير الانموذج

```
. reg tpib D_tabff D_inf Detrend_tm2

      Source |       SS       df       MS              Number of obs =      25
-------------+------------------------------           F(  3,    21) =    0.72
       Model |  10.3746537     3  3.45821789            Prob > F      =  0.5517
    Residual |  100.997688    21  4.80941373            R-squared     =  0.0932
-------------+------------------------------           Adj R-squared = -0.0364
       Total |  111.372342    24  4.64051425            Root MSE      =   2.193

------------------------------------------------------------------------------
        tpib |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
     D_tabff |    2.05e-12   1.88e-12     1.09   0.287    -1.85e-12    5.95e-12
       D_inf |      .0238932   .0932227     0.26   0.800    -.1699741    .2177604
  Detrend_tm2 |     -.0908595   .0716741    -1.27   0.219    -.2399139     .058195
       _cons |      2.319922   .7024763     3.30   0.003     .8590425    3.780801
------------------------------------------------------------------------------

.
```

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA 13

$$Tpib= 2.319 + 2.05(10^{-12})\ D_tabff + 0.238\ D_inf - 0.908\ Detrend_tm2$$

مايمكن استنتاجه من خلال هذا الجدول ان جميع معاملات المتغيرات قبل اجراء عملية التاخير غير معنوية $p-value> 0.05$ ، اضافة الى عدم معنوية الانموذج احصائيا $r^2=0.0932$

1) مصفوفة الاثر المتبادل:

و لمعرفة الاثر المتبادل بين المتغيرات فيما بينها حيث Scatter Plot Matrix.1 تمثل المتغيرات الخامة، اما Scatter Plot Matrix.2 تمثل السلاسل الزمنية للمتغيرات بعد عملية الاستقرارية؛ انظر الشكل الموالي:

الشكل رقم33: مصفوفة الاثر المتبادل بين المتغيرات قبل عملية الاستقرار

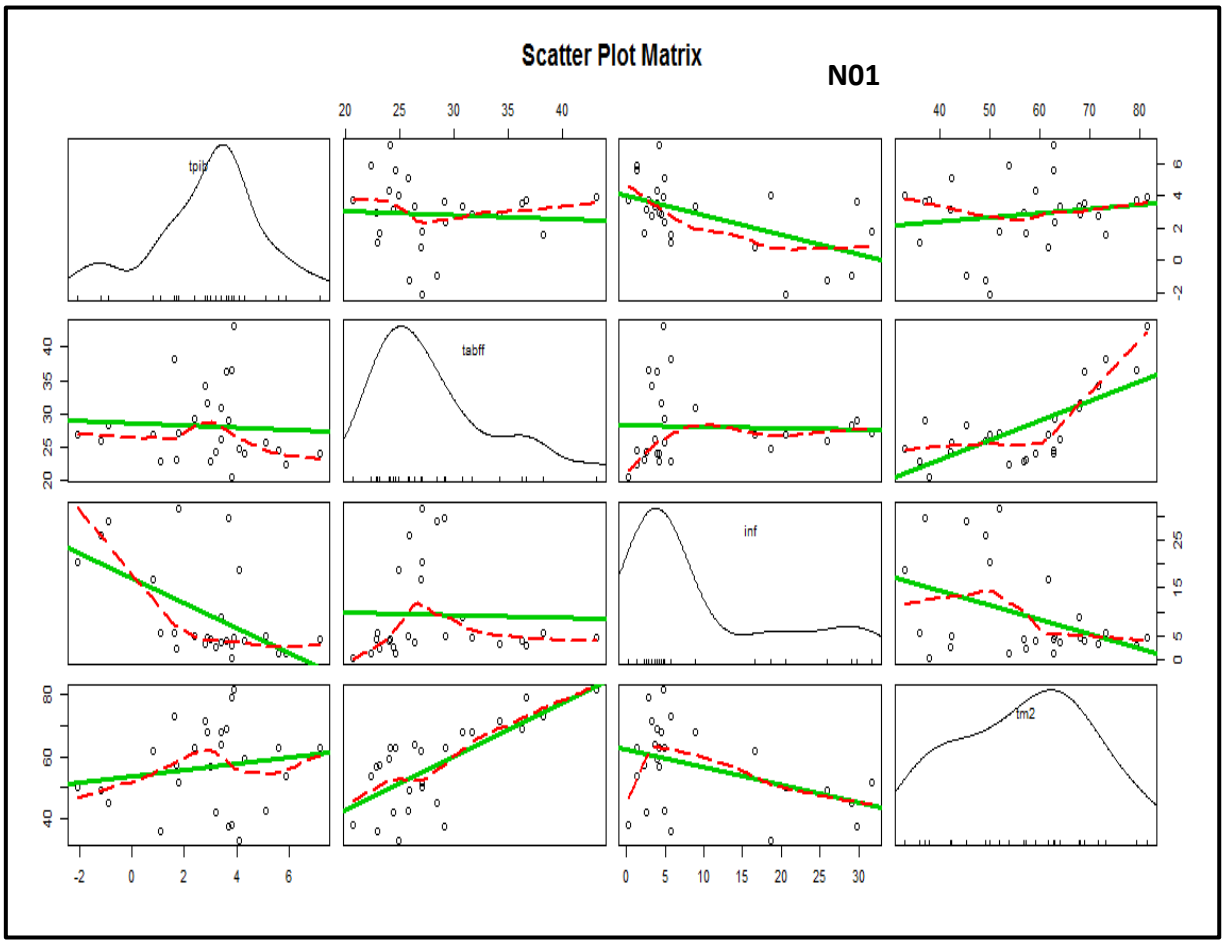

المصدر : من اعداد الباحثة باستخدام برنامج R

حيث: الخط المتقطع: هو دالة LOESS وهي دالة لتحديد العلاقة الغير خطية

الخط المتواصل: لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرين

كل منحنيات القطرية هي عبارة عن دوال كثافة لمتغيرات السلاسل الزمنية

اذن؛ من خلال المصفوفة Scatter Plot Matrix N01 يتبين لنا ان العلاقة بين المتغيرين tpib و tabff قبل عملية الاستقرارية ممثلة بخط افقي مائل قليلا نحو الاسفل ، اي ان مهما زادت قيم معدل التراكم tabff فانها لا تؤثر كثيرا في معدل النمو tpib. كما يلاحظ وجود علاقة عكسية سالبة و الممثلة بخط ذو ميل سالب بين المتغيرين tpib و inf حيث كلما زادت معدلات التضخم inf ادت الى انخفاض في قيم معدلات النمو tpib. في حين نسجل علاقة طردية ذو ميل موجب بين معدل النمو الاقتصادي الممثل في tpib و معدل نمو الكتلة النقدية tm2.

الشكل رقم 34: مصفوفة الاثر المتبادل بين المتغيرات بعد عملية الاستقرار

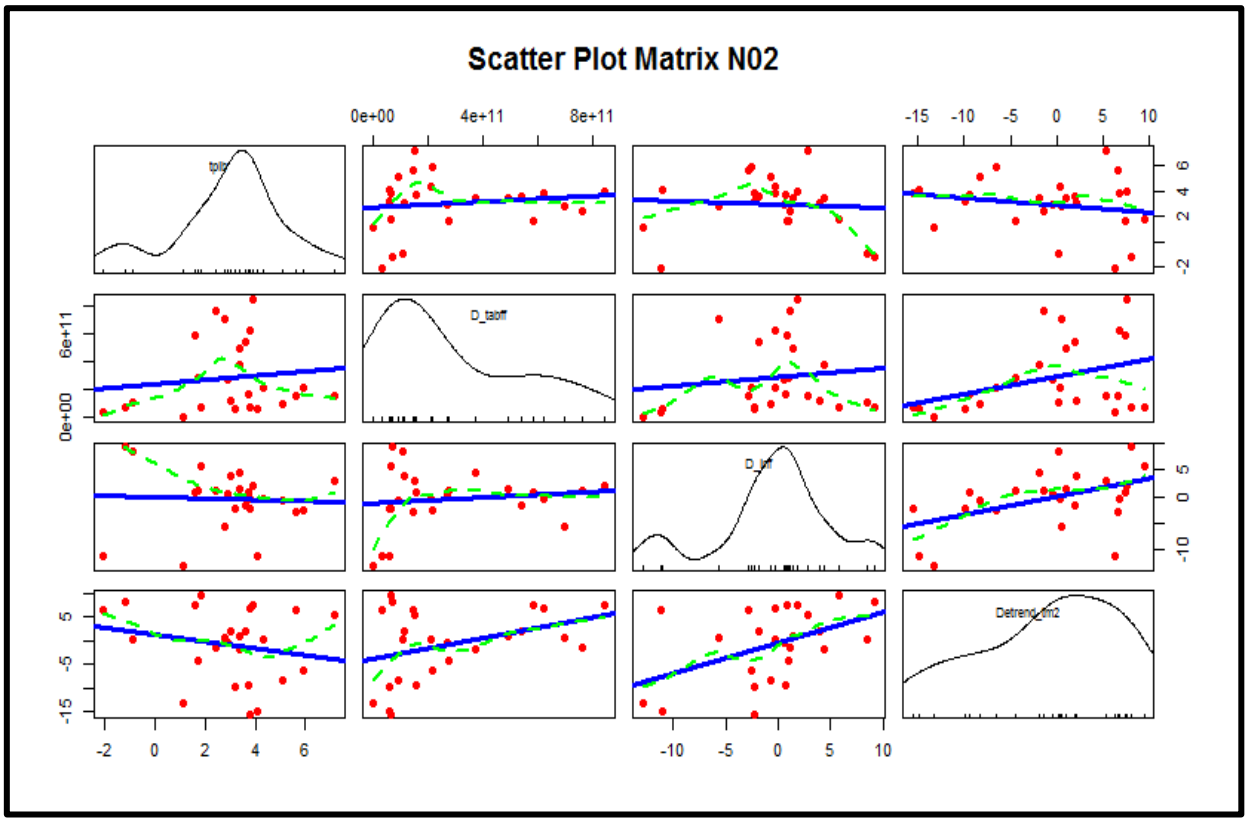

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج R

وبالرجوع الى المنحنيات المصفوفة Scatter Plot Matrix N02 بعد عملية الاستقرارية، فاننا نسجل تحسن طفيف في العلاقة بين المتغيري tpib و D_tabff افقية ذات ميل موجب و ذلك حسب النظرية الاقتصادية.في حين نسجل ميل افقي ذو اتجاه سالب بين متغيريtpib و Detrend_tm2 وهذا عكس النظرية الاقتصادية، وهذا ما توضحه معظم الدراسات (اطروحة العوادي ساعد)، لان الكتلة النقدية تؤثر بطريقة متعدية غير مباشرة على النمو الاقتصادي. اما فيما يخص العلاقة بين معدلي النمو الاقتصاديtpib و التضخم D_inf فهي غير خطية ذات ميل سالب ، وهو ما يوضحه شكل منحنى دالة LOESS التربيعي، ما يؤدي بنا لادخال متغير التضخم مربع D_inf^2 . اذن فاننا نعتمد في ادخال المتغيرات الخطية و التربيعية معا في عملية التقدير و القيام باختبار معنوية المعلمة .

2) اختبار الاخطاء: فمن اجل تقدير الانموذج (I) علينا اولا بالقيام باختبار ارتباط الاخطاء لتحديد درجة التاخر وكانت النتائج كالاتي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 22: نتائج اختبار الاخطاء

```
. estat bgodfrey, lags(1/5)

Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation
```

lags(p)	chi2	df	Prob > chi2
1	3.301	1	0.0692
2	4.010	2	0.1347
3	4.023	3	0.2590
4	4.797	4	0.3087
5	5.751	5	0.3312

H0: no serial correlation

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA 13

يوضح الجدول التالي انه يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء من الدرجة 01 في مستوى معنوية 10 % ، لان الاختبار قائم على الفرضيات التالية:

H0: LM< χ_p^2 لا يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء

H1: LM> χ_p^2 يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء

قمنا بعدها بادخال جميع المتغيرات و اختبار معنوية معلماتها ، وفي كل مرة كنا نقوم بتعديل درجة التاخر و نزع المتغيرات غير معنوية بطريقة stepwise (الجداول في الملحق رقم 03 توضح ذلك) و النتيجة التي تم التوصل اليها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 23: نتيجة التقدير

```
. reg tpib L.tpib D_inf_sq

      Source |       SS       df       MS              Number of obs =      25
-------------+------------------------------           F(  2,    22) =    8.65
       Model |  49.0288009     2  24.5144004            Prob > F      =  0.0017
    Residual |  62.3435411    22  2.83379732            R-squared     =  0.4402
-------------+------------------------------           Adj R-squared =  0.3893
       Total |  111.372342    24  4.64051425            Root MSE      =  1.6834

------------------------------------------------------------------------------
        tpib |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        tpib |
         L1. |   .3425144    .159211     2.15   0.043     .0123309    .6726979
             |
    D_inf_sq |  -.0233793   .0073851    -3.17   0.004    -.0386952   -.0080635
       _cons |    2.66215   .6274054     4.24   0.000     1.360991    3.96331
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA 13

$$Tpib = 2.66 + 0.342\ tpib_{t-1} - 0.023\ D_inf_sq$$

(يتم القيام باختبار السببية في حالة دراسة العلاقة البينية بين المتغيرات، لذلك توجهنا الى تقدير نماذج VAR :

الجدول رقم24: انموذج VAR

```
. var tpib D_tabff D_inf Detrend_tm2, lags(1)

Vector autoregression

Sample:  1992 - 2015                            No. of obs      =        24
Log likelihood = -837.2236                      AIC             =   71.4353
FPE            =  1.27e+26                      HQIC            =  71.69575
Det(Sigma_ml)  =  2.35e+25                      SBIC            =  72.41701

Equation           Parms      RMSE     R-sq      chi2     P>chi2
------------------------------------------------------------------
tpib                   5     2.03565   0.1563   4.396807   0.3550
D_tabff                5     1.5e+11   0.7329   65.86384   0.0000
D_inf                  5     5.17798   0.1706   4.496549   0.3430
Detrend_tm2            5     5.73271   0.5157   16.17364   0.0028
------------------------------------------------------------------

------------------------------------------------------------------------------
             |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
tpib         |
        tpib |
         L1. |   .3524006    .180508     1.95   0.051    -.0013886    .7061898
             |
     D_tabff |
         L1. |   9.30e-14   1.73e-12     0.05   0.957    -3.30e-12    3.49e-12
             |
       D_inf |
         L1. |   .0184517   .0771142     0.24   0.811    -.1326893    .1695928
             |
 Detrend_tm2 |
         L1. |  -.0129374   .0616205    -0.21   0.834    -.1337114    .1078365
             |
       _cons |   2.076889   .7274093     2.86   0.004     .6511929    3.502585
-------------+----------------------------------------------------------------
D_tabff      |
        tpib |
         L1. |  -4.38e+08   1.31e+10    -0.03   0.973    -2.60e+10    2.52e+10
             |
     D_tabff |
         L1. |   .9384965   .1253027     7.49   0.000     .6929077    1.184085
             |
       D_inf |
         L1. |   2.72e+09   5.58e+09     0.49   0.625    -8.21e+09    1.37e+10
             |
 Detrend_tm2 |
         L1. |   2.22e+08   4.46e+09     0.05   0.960    -8.52e+09    8.96e+09
             |
       _cons |   5.14e+10   5.26e+10     0.98   0.329    -5.18e+10    1.55e+11
-------------+----------------------------------------------------------------
D_inf        |
        tpib |
         L1. |  -.571861    .459149    -1.25   0.213    -1.471776    .3280544
             |
     D_tabff |
         L1. |   1.67e-12   4.41e-12     0.38   0.704    -6.96e-12    1.03e-11
             |
       D_inf |
         L1. |  -.163328    .1961514   -0.83   0.405    -.5477777    .2211218
             |
 Detrend_tm2 |
         L1. |   .2054969   .1567409     1.31   0.190    -.1017096    .5127033
             |
       _cons |    .524075   1.850274     0.28   0.777    -3.102395    4.150545
------------------------------------------------------------------------------
```

Detrend_tm2						
tpib						
L1.	-.1394557	.5083388	-0.27	0.784	-1.135781	.8568701
D_tabff						
L1.	8.36e-12	4.88e-12	1.71	0.087	-1.20e-12	1.79e-11
D_inf						
L1.	.0267113	.2171656	0.12	0.902	-.3989255	.4523481
Detrend_tm2						
L1.	.5752579	.1735329	3.31	0.001	.2351395	.9153762
_cons	-2.269117	2.048498	-1.11	0.268	-6.2841	1.745866

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA 13

من خلال نتائج تقدير VAR بينت لنا ان معظم العلاقات غير معنوية، فقط هناك معنوية Var(1) لكل متغيرة، وهذا ما يوافق الانموذج السابق ARDL).

المطلب الرابع: تفسير نتائج التقدير:

عموما،فان الانموذج مقبول احصائيا، وهذا ما اكدته نتائج احصائية F، حيث $p-value<0.05$، كما اكدته معنوية جميع المتغيرات المفسرة احصائيا في الانموذج عند مستوى معنوية 5% ،بعد استخدامنا لطريقةstepwise، وبالتالي فهي مفسرة و محددة لمعدل نمو الاقتصادي لواقع الاقتصاد الجزائري.

فمن الملاحظ حسب نتائج التقدير فان زيادة معدل الناتج المحلي في المرحلة السابقة بـ 100% يؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في المرحلة الحالية بـ (34%) مع ثبات العوامل الاخرى.ثم يلي بعد ذلك تاثير معدل التضخم الذي يساهم بتراجع معدلات النمو الاقتصادي، و بما ان متغير معدل التضخم ليس خطيا فان نسبة التأثير غير ثابتة بميل مقدر بـ [.inf.(−2(0.02))] ، هذه القيمة تتغير بتغير معدل التضخم، اي كلما زادت نسبة التضخم زاد التاثير السلبي على معدل النمو الاقتصادي و العكس صحيح. وهذا جد مقبول احصائيا وما يثبته علاقة phillips. كما لاحظناغياب

متغير معدل تراكم راسمال المادي –هذا ما اثبتته الدراسة الاحصائية– لكن هذا عكس النظرية الاقتصادية، لذلك وحسب رايينا كباحثين في هذا الميدان ، فاننا نتوقع ان تكون العلاقة بين معدل التراكم المادي و معدل النمو الاقتصادي متعدية او غير مباشرة، وهذا ما نتركه كافاق دراسة.

كما ان معامل التحديد المصحح R^2 38%= ، وهو مقبول نوعا ما لان الدراسة اقتصادية في ميدان العلوم الاجتماعية، وهذا ما يفتح الباب لامكانية ادخال متغيرات مفسرة اخرى.كما ان قيمة فرق مربعات الاخطاء Root MRE= 1.68 هي قيمة مقبولة. اذن فالانموذج ذو مصداقية.

المبحث الثالث:تحليل نتائج التقدير:

ما توضحه نتائج التقدير ان:

- يتضح لنا من الجداول الخاصة باختبار ADF و كذا PPان عددا من المتغيرات هي مستقرة في المستوى و قسمها الاخر في حالة الفروق من الدرجة الاولى، وهذا ما يعطينا الضوء بالبدء بتطبيق انموذج (ARDL).
- ان معامل التحديد الذي يبلغ (0.4402) يشر الى ان معدل نمو الناتج المحلي تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية من اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t−1) بما يعادل 44.02 % ، اي انه عندما ينحرف معدل نمو الناتج المحلي خلال المدى القصير في الفترة (t−1) عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل ، فان التصحيح سيتم بما سيعادل 44.02% من هذا الانحراف و الاختلال في الفترة (t).
- ان معدل نمو ناتج المحلي السابق يساهم معدل نمو الناتج المحلي الحالي بـ 0.34%؛
- و تكشف لنا نتائج الانموذج المقدر لقياس اثر تراكم راسمال المادي على معدل النمو، غياب العلاقة بين معدل تراكم راسمال المادي و معدل نمو الناتج المحلي الخام وهذا ما يسقط دور

تراكم راسمال كقائد مباشر لعملية النمو الاقتصادي و يمكن ارجاعه هذا الى الخلل في المنظومة الادخارية، اضافة الى ان ايرادات الميزانية تهيمن عليها الجباية البترولية مقابل ضعف الجباية العادية – بالرغم من تحسن مردودية هذه الاخيرة من خلال الاصلاحات الضريبية المنتهجة الا انها لم تقم بتغطية الناقص في الجباية البترولية –ماانتج عنه ان التوازن الداخلي مختل راجع الى تاثر التوازن الداخلي بالمتغيرات الخارجية لاعتماده على الايرادات النفطية. كما يظهر هذا الادخار تواضعا امام العجز المسجل بشكل دائم في الميزانية ووجود ادخار يتضاعف في صندوق ضبط الايرادات، هذا مايقلل اهمية الادخار في عملية التنمية.

- كما توصلت نتائج التقدير الى ان لمعدل التضخم تاثيرا سلبي على معدل النمو الناتج المحلي الخام، اي ان العلاقة سلبية على معدل النمو الاقتصادي حيث بارتفاع معدله سيؤدي الى تراجع في الناتج المحلي– مع ثبات المحددات الاخرى–، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، وعليه فان مراقبة هذا المؤشر مهم جدا على مستوى الاقتصاد، فحسب نتائج طريقة التحليل من العام الى الخاص المقدمة من قبل هيندري– ان الارتفاع في معدل التضخم بالجزائر ب 1% سيؤدي الى اثر فوري يتمثل في تراجع معدل النمو ب(0.023%–)^{2}مع ثبات المحددات الاخرى–؛
- تم حذف متغير معدل نمو الكتلة النقدية من العلاقة خلال عملية التقدير بطريقة stepwise وهذا ما يسقط دوره المباشر في عملية النمو الاقتصادي .

خلاصة :

لغرض تحليل العلاقة بين معدل تراكم راسمال المادي و بين معدل النمو الاقتصادي المعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990–2015، تم تطبيق انموذج ARDL.

فلبيان فيما اذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها، تطلب استخدام بعض الادوات الاحصائية، اضافة الى اختبار جذر الوحدة، كما تم تحديد درجة تكامل كل متغير على حدى، حيث تبين ان متغيرين من اصل اربعة متكاملين في المستوى، ومتغيرين متكاملين من الدرجة الاولى، وبناء على ذلك تم استخدام انموذج ARDL.

وقد بينت النتائج ان معدل النمو الاقتصادي يتاثر اساسا وايجابا بقيته السابقة وسلبا بمعدل التضخم، فيحين كان تاثره بمعدل التراكم بطريقة متعدية (غير مباشرة)، ولتاكيد من صحة فرضية وجود علاقة توازنية بين معدل تراكم راسمال و معدل النمو الاقتصادي من عدمها تم استخدام منهجية VAR و التي اكدت بدورها على النتائج المحصل عليها في انموذج ARDL.

وعليه فاننا نفسر النتائج ونوجزها في طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الاجنبي، وعدم تنوع هيكل الصادرات، اضافة الى ضعف فعالية (عدم شفافية) الية الادخار للاقتصاد الوطني من خلال عدم تفعيله بايجاد منافذ استثمارية داخلية. ومعنى ذلك ان معدلات النمو ستبقى ثابتة او ضعيفة لعدم بناء مصادر استثمارية انتاجية بمعناها الحقيقي.

الخاتمة

الخاتمة:

من دراسة تحليل ظاهرة تراكم راسمال المادي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية الممتدة 1990-2015 اي منذ بداية التحول من النظام الاقتصادي الموجه الى نظام اقتصاد السوق وباستخدامنا انموذج ARDL ، قمنا بتقديم تاصيلي لموضوع البحث كما يلي:

-دراسة ماهية النمو الاقتصادي و اهم انواعه و استراتيجياته وكذا علاقته بالتنمية الاقتصادية ، مع استعراض اهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، التي اربطته بعاملا التراكم الراسمالي والانتاجية كاهم العوامل المؤثرة فيه؛

-دراسة مفهوم الناتج المحلي كمؤشر متداول وواضح و صريح للاداء الاقتصادي وعلى مستوى نجاح السياسات الاقتصادية التي سلكتها الدولة مرورا بمعرفة طرق قياسه، ثم تطرقنا الى دراسة اهم الافكار التي تداولتها المدارس الفكرية الاقتصادية لموضوع تراكم راسمال مستعرضين لاهم الادبيات و النماذج الرياضية في شرح الظاهرة ومدى مساهمتها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية؛

-التطرق الى واقع الاقتصاد الجزائري عبر مختلف مراحله خلال فترة الدراسة، من اصلاحات و سن قوانين و تشريعات من اجل التغيير، للتماشي مع الاوضاع الاقتصادية الجديدة و تغيير البنية الريعية للاقتصاد الوطني، اضافة لتناولنا لاهم مؤشرات الاقتصادية التي تخدم بحثنا باستخدام المنهج الكمي الاحصائي في التحليل؛

-باستخدام للمنهج الكمي القياسي قمنا بدراسة العلاقة بين تراكم راسمال المادي و النمو الاقتصادي بدءا بدراسة استقرارية المتغيرات ثم اقتراح انموذج للدراسة لننتهي الى استخدام انموذج ARDL من اجل الوصول الى علاقة تفسيرية لمعدل تراكم راسمال المادي على النمو الاقتصادي؛

نتائج البحث:

خلصت الدراسة من خلال جانبها التحليلي و القياسي الى جملة من ملاحظات و النتائج، مكنتنا من الاجابة على الفرضيات التي انطلقنا منها في المقدمة، وهي كالاتي:

-من خلال مناقشتنا لأهم النظريات المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي، فانها ظاهرة كيفية اي انها تتاثر بمتغيرات كيفية، كما انها كمية من حيث انها تتاثر بمتغيرات كمية وبالتالي يمكن قياسها(للظاهرة)، هذا ما مكن العديد من الاقتصاديين الى نمذجة العديد من هذه المتغيرات ضمن معادلات رياضية. لكن ما توصل اليه البحث في هذا الميدان ان هذه الظاهرة اكبر من ان يمكن حصرها في معادلة واحدة لصعوبة حصر هذه المتغيرات و معرفة مدى تاثيرها على الظاهرة، اضافة الى تشعبها على المستوى الاجتماعي و الثقافي و العلمي. كما ان الظاهرة سبب و مسبب في ان واحد.

-وبالتالي، فعلى الرغم من درجة تعقيد هذه الظاهرة الا ان محاولات الاقتصاديين في هذا الميدان اسفرت الى بلورة بحوثهم الى جملة من النماذج الرياضية تشرح من خلالها محددات النمو الاقتصادي وكيفية معالجة الرفع فيه اضافة الى تسهيل عملية التحكم في حالة حدوث الازمات.

-يعد التراكم الراسمال المادي احد اهم المتغيرات المؤثرة في وتيرة النمو الاقتصادي، إذ يعتبر ذلك الجزء من الدخل في شكل الادخار والذي يوظف كرصيد تراكمي من اجل احداث استثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يضمن للوضع الاقتصادي الاستقرار والمكانة المناسبة لاتخاذ القرار المستقبيلة. وعليه يعتبر التراكم الراسمالي المادي احد العوامل المهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحددا ديناميكيا فعالا لتطوير الإنتاجية والرفع من حجم الناتج الإجمالي وبالتالي تعزيز مكانتها الاقتصادية، وعليه فالفرضية الثانية صحيحة.

- منذ التسعينيات والجزائر في سعيها إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي؛ من خلال تبني برامج تنمية اقتصادية واجتماعية اصلاحية طموحة قصد التخلص من التخلف الاقتصادي، طبقت فيها العديد من البرامج الهيكلية وكان اولها برنامج الاستقرار الاقتصادي الاول(1/4/31-1994/3/1995) ثم برنامج التصحيح الهيكلي (1-1995/4/1998) ثم برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم برنامج التكميلي للنمو (2009-2005) ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014). هذه الخطط و البرامج تم تنفيذها خلال فترة البحث.هذه الاصلاحات التي كان لها اثر ملحوظ على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري الذي عان غير أنها اعترضها العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مطلع التسعينات، وفي مقدمتها ندرة رؤوس الأموال الوطنية أو عدم كفايتها لتمويل مشاريع التنمية المنشودة، ومن اهم التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة هي:

-تحسن معدلات الناتج المحلي الاجمالي بداية من سنة1995 ب 3.7% اين كانت ضعيفة و احيانا سالبة ، لتصبح سنة 2003 7% متتراوحة بين 2-3% خلال هذه الفترة.

-سجل مؤشر التضخم تحسنا واضحا في معدلاته بداية من 1993 (31.66%) 2015 (4.78%)، وهذا دليل على ان الاقتصاد الجزائري عان من ازمة حقيقية خلال بداية فترة التسعينات (بداية الاصلاحات).

- إن مشكلة انخفاض معدلات الادخار المحلي، تعني عدم كفاية الموارد المحلية المتوفرة لتمويل المشاريع التنموية .وهذا يعني أن هناك فجوة في الموارد المحلية، ما يقابلها فجوة مناظرة في مشاريع الاستثمارية وهذا ما جعلها تعتمد على الاستيراد والتمويل الخارجي لمواجهة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دون سعيها لتعبئة الفائض الاقتصادي الممكن؛ ففي سنة 2005 على سبيل المثال

حقق الادخار ما يعادل 54.6% من الناتج المحلي بقيمة 4102 مليار دج وهذا ما يتوافق مع ارتفاع سعر البرميل، اما في سنة 2009 ومع تدهور اسعار المحروقات، سجل حجم الادخار انخفاضا في قيمته الى 1675.4 مليار دج .

-سجلت القطاعات خارج المحروقات اداء متواضعا و حسنا، خاصة القطاع الصناعي الذي بيقت مساهمته في الناتج الاجمالي المحلي متذبذبة و ضعيفة نسبيا(متراوحة بين 4-7%) باعتباره المحفز الرئيسي للنمو المستدام. وبالتالي فزيادة الطاقة التمويلية لقطاع المحروقات وضعفها بالنسبة للقطاعات الاخرى، يعرض مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لمشكلة عدم استقرار القدرة التمويلية للاقتصاد الوطني وهو ما يخلق وضعا اقتصاديا صعبا نوعا ما. ومنه وجب اعادة هيكلة الاستثمارات وتوجيهها بما يضمن التوازن بين القطاعات المختلفة بالشكل الذي يخدم عملية التراكم ومن ثم تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية

- سجل نمو المعروض النقدي ارتفاعا تدريجيا متباطئا نسبيا خلال فترة الدراسة من 974.08 مليار دج سنة 1995 الى 14229.5 مليار دج سنة 2015.هذا الارتفاع كان نتاج القوانين و التشريعات الجديدة (قانون العرض و النقد)، اضافة البرامج و الاصلاحات المالية و النقدية، اضافة لتحسن اسعار النفط، غير ان التباطؤ كان مرده الى زيادة بمعدلات منخفضة في قيمة الوائع لاجل، وهذا ما يدل على وجود مبالغ ضخمة غير مستقلة، دالة بذلك على ضعف الالية المصرفية لاستقطاب الاموال وتحويلها لاستثمار منتج.

-بالرغم من الضغوطات ، تمكنت الجزائر بتنفيذ برامجها الاصلاحية لتخطي مشاكلها الاقتصادية، غير انها لم تتمكن من المضي قدما دون اعتمادها على مواردها من المحروقات التي بقيت اسعار هذه الاخيرة تتحكم في قراراتها؛

وبالتالي، فالفرضية القائلة: ان هناك اتجاه اصلاحي تنموي في الاقتصاد الجزائري عمل على تفعيل المستجدات الحاصلة في الفكر الاقتصادي الحديث والاستفادة منها للرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛ يمكن القول انها صحيحة، غير انها اصطدمت بالكثير من التحديات حالت دون الوصول الى الاهداف المرجوة في الوقت المطلوب،

و كحل ناجح لهذه المشكلة في نظرنا كباحثين ، لابد من ترشيد السياسات الاقتصادية كالمالية و المصرفية و الاستثمارية وغيرها بما يضمن زيادة موارد الدولة من الاحتياط الصرف الاجنبي وتنويع مصادرها من خلال تشجيع الاستثمارات المنتجة و الضغط على الواردات غير الضرورية مع امكانية الاستعانة يالتمويل الخارجي كعنصر مؤقت ومكمل للموارد الادخارية المحلية

- وعموما، فقد تميزت هذه الفترة باستقرار اقتصادي نسبي، ومن خلال دراستنا القياسية لهذا الموضوع توصلنا الى العديد من نتائج نذكر منها:

– ان استخدامنا لاساليب التحليل الكمي القياسي و ضمن صغر حجم العينة (المقدرة ب26مشاهدة)، تم التوصل الى بناء انموذج قياسي للاقتصاد الجزائري وفق انموذج ARDL، والتي اسفرت الدراسة من خلاله عن غياب العلاقة الصريحة بين معدل تراكم راسمال المادي و معدل نمو الناتج المحلي يعني ان الفرضية الثالثة غير صحيحة،

–و بالتالي فان اعتبار معدل تراكم راسمال المادي كقائد المباشر لعملية النمو الاقتصادي خاطئة، و يمكن رده الى عدة اسباب تقنية مثلا (صغر حجم العينة، او وجود طرق اخرى للقياس اغفلنا عنها) او ادارية (تفشي الفساد الاداري و ضعف جهاز المراقبة و المحاسبة، ما ساهم في تسيب المال العام و اهداره، و اضعاف اليات التي تمثل حلقة الوصل بين المدخرات المالية و اوعيتها الاستثمارية)، اضافة الى اعتبار ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي غير منتج

ومنه فالتراكم الراسمالي لا يؤدي بذاته الى النمو و التطور وانما ينبغي ان تتوفر القدرة على الانجاز من خلال تحقيق الاستثمارات الانتاجية لا الاستهلاكية، اي حينما يتوجه التراكم للاستخدامات الاستهلاكية ، فستكون معدلات النمو ضعيفة. اذن فللدفع بمعدلات النمو نحو الارتفاع لابد من توزيع حجومات التراكم لتحقيق الاستثمارات وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية

-ان أثر معدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي يكون بشكل سلبي، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، وعليه وجب مراقبة هذا المؤشر من طرف السلطات النقدية والتحكم فيه لما له من اهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد ،

-تم حذف متغير معدل نمو الكتلة النقدية من العلاقة، هذا ما اسقط دوره المباشر في عملية النمو الاقتصادي و يمكن ارجاعه هذا الى الخلل في المنظومة المصرفية. حيث ان لتطور القطاع التمويلي اثارا ايجابية في النمو الاقتصادي، لكن هذا الاثر يختلف بين مجموعات الدول النامية و ذلك بحسب مرحلة النمو والتطور الذي حققته هذه الدول، وعليه فالفرضية الاخيرة غير صحيحة.

-اضافة الى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني و النقد الاجنبي، اضافة الى هشاشة الية الادخار للاقتصاد الوطني من خلال عدم تفعيله من خلال ايجاد منافذ استثمارية داخلية، ومعنى ذلك ان معدلات النمو ستبقى ثابتة او ضعيفة لعدم بناء مصادر استثمارية انتاجية بمعناها الحقيقي.

اقتراحات:

- لدراسة اعمق و فهم اوضح ، يمكن اعادة بناء انموذج يحتوي على عدد اكبر من المتغيرات التي لها أثر مهما كان صغير مع تمديد فترة الدراسة، كما يمكن القيام بدراسة مقارنة باستخدام انموذج

Panel بين الاقتصاد الجزائري و اقتصادات اخرى مشابه له لمعرفة نقاط القوة و الضعف و ادراك النقائص و من ثم تصحيحها.

– مواصلة الاصلاحات الاقتصادية مع التركيز على الاهتمام بالجانب المالي و النقدي من خلال وضع اليات مراقبة صارمة وتشريعات و قوانين منظمة لحركة رؤوس الاموال، تجنبا للملاعبات و التضخيم في الفواتير،

– تهيئة الشروط والظروف العامة لمكافحة التضخم عن طريق ضبط التفاعل بين العرض والطلب،

–ضرورة الدفع بالمتغيرات الاقتصادية المحفزة لعملية تكوين راسمالمادي و تراكمه، و المتمثلة اساسا في مؤشرات الادخار و الاستثمار من اجل تحفيز البيئة الاستثمارية و جذب المستثمري الاجانب،

–انتهاج سياسة استثمارية هادفة و ساعية لتطوير القطاع الاستثماري و ترقية قوانينه من اجل بيئة اكثر وضوحا و استقرارا ،

–ضرورة تنشيط سوق المال لمساهمتها في الرفع من مستوى الانشطة الاقتصادية و تعبئة الادخار ما ينتج فرص استثمارية.

– تطوير المنتوجات المالية ووسائل التوظيف للمدخرين، مما يعيد الثقة لديهم، الأمر الذي يسمح لهم بالاستغناء عن خدمات المؤسسات والأسواق الخارجية والاكتناز.

– –تحسين خدمات النظام المالي والمصرفي و ترقيتها، وذلك بتنظيم وتنويع المؤسسات المالية والوكالات البنكية اسلامية ، الامر الذي يسمح بتعبئة مدخرات الأفراد الذين تمنعهم قناعاتهم الدينية عن توظيف مدخراتهم في البنوك الربوية، ليتم توجيهها نحو القطاعات المنتجة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

- الأسعد محمد مصطفى.التنمية و رسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000

- الاشقر احمد ،الاقتصاد الكلي،دار الثقافة،عمان،2007.

- الاقداحي هشام محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة،مصر، 2009.

- الحربي منال ،ماهية الدخل و الناتج القومي، مبادئ الاقتصاد الكلي.

- الرفاعي أحمد حسين ، مبادئ الإقتصاد الكلي، بيروت،1989.

- السان محمد مروان ،محمد ظاهر محيك،"مبادئ التحليل الاقتصادي"، جامعة عمان، دار الثقافة و النشر، الاردن،1998 .

- السواعي خالد محمد، موضوعات متقدمة في القياس الاقتصادي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.

- السواعي، خالد محمد مدخل الى القياس الاقتصادي، دار العربية للعلوم ناشرون،بيروت ،لبنان، ط1.

- الصاق علي توفيق ،القرارات التنافسية للاقتصاديات العربية في الاساق العالمية،معهد السياسات الاقتصادية،صندوق النقد العربي،ابو ظبي،1999.

– العتوم شفيق– لعاروري فتحي، الاساليب الاحصائية، دار المناهج للنشر و التوزيع، ج1، ط1، عمان، الاردن، 1995.

– العشري حسين درويش ،التنمية الاقتصادية،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت.

– العيسى نزار سعد الدين ، مبادئ الاقتصاد الكلي،دار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الاولى،2001.

– القريشي مدحت ، تطور الفكر الاقتصادي،دار وائل للتوزيع و النشر، الاردن، ط 1 ، 2008.

– الموسري ضياء مجيد ، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005.

– النجفي سالم توفيق و القرشي محمد صالح، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة و النشر،جامعة الموصل،1988.

– النجفي سالم توفيق، اساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الاولى،مصر،2000.

– الوزني خالد واصف ، احمد حسين الرفاعي،مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الاردن، ط 7 ، 2005.

– بريبش السعيد،الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع،عنابة ،الجزائر،2007.

– بكري كامل ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعية ، بيروت ،1988.

- بكري كمال ،التنمية الاقتصادية ،دار النهضة العربية،بيروت ،1986.

– بن قدور اشواق، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2012.

– بونية .ب و سيمون .ا، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين،أصول الإقتصاد الكلي.

– توادور ميشال ،التنمية الاقتصادية، (ترجمة و تعريب حسن حسيني و محمود حامد حمودا)،دار المريخ للنشر ،الرياض، السعودية،2006.

– تومي صالح ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الثاني،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية،الجزائر.

– جيلاطو جيلالي ، الاحصاء التطبيقي، ط2 ، دار الخلدونية، الجزئر ، 2009.

– حربي محمد عريقات موسى ،مبادئ في التمية و التخطيط الاقتصادي،دار الفكر للنشر و التوزيع،الاردن،ط1 ، 1992 .

– حسين عمر، الاستثمار و العولمة،دار الكتاب الحديث،القاهرة، مصر،2000.

– حشمان مولود ،نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002.

– حشيش عادل احمد، اصول الاقتصاد السياسي:مدخل تحليلي مقارنة للدراسة، الاسكندرية، مصر،1998.

– خربوش حسين علي، ارشيد عبد المعطي رضا: الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق،الشركة الدولية لتجهيزات و الخدمات الندسية و المكتبية، عمان، الاردن، 1996.

– خلف فليح حسن ،التنمية و التخطيط، الكتاب العالمي للنشر و التوزيع ،الاردن، ط1، 2006.

– خليفة محمد ناجي حسن، النمو الاقتصادي، النظرية و المفهوم، دار القاهر، مصر،2001.

– دراز حامد عبد المجيد ،السياسات المالية،الدار الجامعية الاسكندرية،2002–2003

– درويش العشري حسين ،التنمية الاقتصادية،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت.

– رجم نصيب ، الاحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة ، الجزائر، 2007.

– رضا يوسف محمد ،دراسات في الاقتصاد السياسي،منشورات المكتبة المصرية ،بيروت ،لبنان.

– سالم توفيق النجفي و محمد صالح القرشي مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، 1988.

– سهير عبد الظاهر احمد و محمد مدحت مصطفى،النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية،مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية،1999.

– سولو روبرت ترجمة عبود ليلى ،نظرية النمو ،الطبعة الثانية،المنظمة العربية للترجمة،بيروت، لبنان،2000.

– شرر. فريدريك، ترجمة علي ابو عمشة، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي و تاثيره بالابتكار التكنولوجي،تعريب على ابو عمشة ، مكتبة العبيكان،ط1، الرياض، السعودية،2002.

– شعباني اسماعيل ،التنمية الاقتصادية،دار هومة،الجزائر،1997.

– شعباني اسماعيل ،مقدمة في اقتصاد التنمية ،الجزائر،دار هومة للنشر و التوزيع،ط02، 1997.

– شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي –محاضرات و تطبيقات–، دار حامد للنشر و التوزيع، الاردن،2012.

– صخري عمر ، التحليل الإقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1997.

– ضياء عبد المجيد، النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.

– عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الإقتصادية الكلية، الاسكندرية،مصر.

– عبد الظاهر احمد سهير و مدحت مصطفى محمد ،النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية،مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية،1999.

– عبد العزيز محمد سمير ، تمويل التنمية الاقتصادية ،مؤسسة شباب الجامعة للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 1988.

– عجمية محمد عبد العزيز – الليثي محمد علي ، التنمية الاقتصادية،الدار الجامعية،الاسكندرية، مصر ، 2003.

– عجمية محمد عبد العزيز ، عطية ناصف ايمان:التنمية الاقتصادية:دراسة نظرية و تطبيقية، قسم الاقتصاد ،كلية التجارة -جامعة الإسكندرية ،2003.

– عجيمة محمد عبد العزيز ، عطية ناصر ايمان ،علي عبد الوهاب نجا،التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2010

– عجيمة محمد عبد العزيز و صبحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية و التخطيط،الدار الجامعية للنشرالتوزيع، الاسكندرية، مصر ،1986.

– عريقات حربي محمد موسى ،مبادئ في التمية و التخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر و التوزيع، الاردن، ط1 ، 1992.

– عطية عبد القادر محمد عبد عبد القادر ،اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2000.

– عليوش قربوج كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

– عمر حسين ، الاستثمار و العولمة، دار الكتاب الحديث،القاهرة، مصر،2000.

– فلفل كمال ، حمدان فتحي ، المبادئ الاحصائية للمهن التجارية، ط2،دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان ، الاردن، 1989.

– فليح حسن خلف،التنمية و التخطيط، الكتاب العالمي للنشر و التوزيع ،الاردن، ط1.

– محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر احمد،النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية ، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ، مصر ،1999.

– ناجي محمد خليفة حسن ،النمو الاقتصادي،النظرية و المفهوم،دار القاهر،مصر،2001.

– نامق صلاح الدين، نظريات النمو الاقتصادي،دار المعارف، مصر،1966.

– هوشيمار معروف ،تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، ط1، الاردن.

– يسري أحمد عبد الرحمن ، النظرية الإقتصادية الكلية، الاسكندرية،مصر.

– يسري احمد عبد الرحمن ، تطور الفكر الاقتصادي ،الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر ،1997.

– يوسف عثمان عبد الكريم يوسف،اساسيات الاقتصاد (2)،يناير 2011.

–الرفاعي أحمد حسين ، مبادئ الإقتصاد الكلي، بيروت،1989.

–نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي،دار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الاولى،2001.

2–الاطروحات و الرسائل

2–1 الاطروحات:

– البياني فارس رشيد ،التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه دولة غير منشورة،مجلس كلية الادارة و الاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان ،2008.

– الحقباني فالح بن عبد الله بن محمد ،الادخار العائلي و اثره في الاقتصاد من منظور التنمية الاسلامية، اطروحة دكتوراه، قسم الدراسات العليا الشرعية،شعبة الاقتصاد الاسلامي، جامعة ام القرى 1999 .

– بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2003 –2004.

– بن علي بلعزوز، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003–2004.

– حمدي باشا رابح،ازمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

– خضراوي ساسية، دور الاخار في التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2007.

– ساطور رشيد ، مححدات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و اثره على التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوره، جامعة الجزائر، الجزائر،2013 –2014.

– صواليلي صدر الدين ، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر،2005–2006 .

– عماري زهير ،تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)،اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013–2014.

– غردي محمد ،القطاع الزراعي الجزائري و اشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر، الجزائر،2011–2012.

– قادري محمد طاهري ،اليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

– منصوري عبد الله، السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد مفتوح، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005–2006.

– وعيل ميلود ، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها ، حالة الجزائر ،مصر، السعودية،دراسة مقارنة خلال الفترة 1990–2010، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2013–2014.

2–2 الرسائل:

– ارياالله محمد ، السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار –حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010/2011.

– بن الضب علي ، دراسة تاثير الهيكل المالي و سياسة توزيع الارباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة، رسالة ماجستير،قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.

– بناني فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، مذكر ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008–2009.

– حداد محمد ، العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير في العلوم لاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

– خلادي ايمان نور اليقين ، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر 3،الجزائر،2011–2012.

– زرنزح ياسمينة ،اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تقييمية– ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005–2006.

– سحنون فاروق ،قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي،مذكرة ماجستير،جامعة فرحات عباس،سطيف،2009–2010.

– سيعج عبد الحكيم ،الناتج الوطني و النمو الاقتصادي،دراسة قياسية للنمو حالة الجزائر(1974–1999)،مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادي،جامعة الجزائر،2001.

– شاقور سميرة ، تحرير التجارة الخارجية و اثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر–دراسة تحليلية و قياسية خلال الفترة (2009–1970)،مذكرة ماجستير، فرع تحليل و اقتصاد قياسي، غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للاحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر،2011–2012.

– غطاس عبد الغفار ،اثر تحرير التجارة الخارجية على النموالاقتصادي،مذكرة ماجستير غير منشورة،فرع تجارة دولية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2009–2010.

– لقوحي فاتح ، جودة نماذج السلاسل الزمنية الموسمية المختلطة SARIMA في التنبؤ بالمبيعات، مذكرة ماجستير، فرع الاساليب الكمية في التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر،2013–2014، ص ص 44–47.

– مرادسي حمزة، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير،جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009–2010 .

– مسغوني منى ،علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970–2001،مذكرة ماجستير فرع العلوم الاقتصاية ،تخصص دراسات اقتصادية،جامعة ورقلة،2004–2005.

– مسلم عائشة ، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999–2004،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2006–2007.

– نزاري رفيق ،الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي–دراسة حالة تونس،الجزائر ،المغرب– ،مذكرة ماجستير ، العلوم الاقتصادية،جمعة الحاج لخضر ،الجزائر ،2007–2008.

– هتهات سعيد، دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

3–المجلات و الدوريات

– التوهامي عبد الخالق ، مخاطر التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاديات، الرباط، المملكة المغربية،2013.

– الدليمي عباس فاضل ، وظيفة الاستخلاف و تراكم راس المال في النظام الاقتصادي الاسلامي،مجلة الفتح،العدد 39.

– السقا محمد ابراهيم ، اتجاهات النمو في الاقتصاد السعودي: الناتج الحقيقي، المجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد6675، جانفي 2012.

– الصاق على توفيق ،القرارات التنافسية للاقتصاديات العربية في الاساق العالمية،معهد السيسات الاقتصادية،صندوق النقد العربي،ابو ظبي،1999.

– العبدلي عابد ،تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية،دراسة تحليلية،مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر ،السنة التاسعة،عدد27، 2005.

– العواد منذر – نقار عدنان ، منهجية Box– Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية و التنبؤ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الثالث،2011.

– المصبح عماد الدين احمد ، قياس مخزون راسمال القطاعي في سورية،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 68–67/صيف –خريف 2014.

– بلق بشير عبد الله ، العلاقة بين الاستثمار و الادخار في الاقتصاد الليبي في الفترة 1970–2005، الاكاديمية الليبية، مجلة الجامعة، العدد 14، 2012.

– حسين رحيم و عبادي محمد ، اثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر ،دراسة قياسية للفترة (2009–1989) ، دراسات العلوم الادارية، المجلد 40، العدد2، 2013.

– ذنون مروان عبد المالك ، رغد اسامة جار الله، قياس اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج ARDL للفترة (2010–1960)، مجلة تنمية الرافدين، الملحق عدد 114، المجلد 35، 2013.

– رضوان سليم، مقال بعنوان دور السياستين المالية و النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية،مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر.

– شيخي محمد– سلامي احمد ، اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2011–1970)،مجلة الباحث، العدد 13،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2013.

– طيبة عبد العزيز ، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي خلال الفترة 2000–2011، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و قسم العلوم الاقتصادية و القانون، العدد12 ،جوان 2014.

– عباس فاضل الدليمي، وظيفة الاستخلاف و تراكم راس المال في النظام الاقتصادي الاسلامي،مجلة الفتح،العدد 39،نيسان2009.

– عدنان وديع حمد ،قياس التنمية ومؤشراتها،مجلة مؤشرات التنمية بدولة الكويت،المعهد العربي لتخطيط الكويت،الاصدار الثاني ،2002.

– علي عبد الزهرة حسن – شومان عبد اللطيف حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و اسلوب دمج النمذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الابطاء ARDL ، مجلة العلوم الاقتصادية،كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة البصرة،المجلد 9،العدد 34، 2013.

– مسعي محمد ، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على النمو الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

– وديع حمد عدنان ، قياس التنمية ومؤشراتها،مجلة مؤشرات التنمية بدولة الكويت، المعهد العربي لتخطيط الكويت،الاصدار الثاني ،2002.

–رضوان سليم، مقال بعنوان دور السياستين المالية و النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية،مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر.

4-المداخلات:

- فيليب كرم، الترابط بين الحسابات الاقتصادية الكلية،معهد السياسات الاقتصادية،صندوق النقد العربي،دورة ادارة الاقتصاد و قضايا اصلاح القطاع المالي،ابو ظبي 28/10-2001/11/08.

-يوسفات علي ، البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، استمارة مشاركة في ملتقى قسم العلوم التجارية ، جامعة أدرار ، سنة 2010.

5-التقارير:

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998.

- بنك الجزائر ، تقرير السنوي 2008.

- بنك الجزائر ، تقرير السنوي 2011.

- بنك الجزائر ، تقرير السنوي 2013.

- بنك الجزائر، تقرير 2015، المالية العامة، نوفمبر 2016.

- بنك الجزائر،تقرير نوفمبر 2015.

-بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، الاحصائيات النقدية و المالية، العدد 10.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، الاحصائيات النقدية و المالية، العدد21.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، الاحصائيات النقدية و المالية، العدد 33.

6-المراسيم و القوانين:

- قانون الاستثمارات (النصوص التشريعية و التطبيقية)، منشورات 1995.

- المرسوم التنفيذي رقم 94/211 المؤرخ في 18/يوليو 1994.

- المرسوم التنفيذي رقم 94-319 و المؤرخ في 17-10-1994.

- المرسوم التنفيذي رقم 36-295 و المؤرخ في 08-09-1996.

- المرسوم رقم 2000/190 المؤرخ في 11 يوليو 2000.

- المرسوم الرئاسي رقم 01-282 الصادر في سبتمبر 24-09-2001.

- الامر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثاني 1422هـ الموافق لـ 20 اوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد47.

7-النشريات و الاحصائيات:

- الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر 2009، الوضعية الاقتصادية ط1، 2009.

- بنك الجزائر، تقرير بنك الجزائر لسنة 2015، التطور الاقتصادي و النقدي.

8-مقالات الكترونية:

- مقال محمل من الرابط /http://www.investopedia.com/dictionary مطلع عليه بتاريخ 2015/02/17.

- مقال محمل من الرابط: /http://www.economicshelp.org/blog/glossary مطلع عليه بتاريخ 2014/12/12.

- مجلة المدى،محملة على الرابط: http://www.elmeda.net/spip.php?article435# مطلع عليه بتاريخ 2015/04/20.

- مقال منشور على الانترنت على الرابط: http://www.mawsoah.net .

9-المحاضرات:

- المعهد العربي للتخطيط –الكويت"نماذج السلاسل الزمنية العشوائية و خصائصها: http://www.arab-api.org/course4/c4_4_3_1.htm"

-عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية،ص 30، مطلع عليها بتاريخ 2015/03/02، محملة على الرابط:
http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1342618978.7265.pdf

- مفاهيم و مصطلحات اقتصادية،كراس رقم 15، الدائرة الثقافية المركزية،الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، اذار 2008.محملة من الرابط الالكتروني :
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/1212968425.doc

- مفاهيم و طرق القياس الناتج المحلي الاجمالي، الفصل الثاني،محملة من الرابط الالكتروني:
http://site.iugaza.edu.ps/khindi/files/2010/02/.ppt

- طلاب و طالبات كلية الاقتصاد و العلوم الادارية،الاقتصاد الكلي،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية،المملكة العربية السعودية،2010،ص18،محمل من الموقع www.imam1.com

- دروس و محاضرات، مفاهيم عامة في النظرية الاقتصادية الكلية، الفصل الثالث،محملة من الرابط الالكتروني :http://site.iugaza.edu.ps/bkofa/files/2010/02.ppt

- مفاهيم و طرق القياس الناتج المحلي الاجمالي، الفصل الثاني،محملة من الرابط الالكتروني:
http://site.iugaza.edu.ps/khindi/files/2010/02/.ppt

- الحربي منال ،ماهية الدخل و الناتج القومي، مبادئ الاقتصاد الكلي.

- عبد المومن محمد ، لتحليل الاقتصادي الكلي،البرنامج المقترح لمادة الاقتصاد الكلي لطلبة السنة الدراسية 2007-2008،ك .ع.ا.ع.ت ، http://www.investopedia.com/dictionary/

- مجلة المدى،محملة على الرابط: http://www.elmeda.net/spip.php?article435#

- اشرف سمارة،احصاءات الاسعار الارقام القياسية، تموز 2011: www.api-arab.org
مطلع عليها بتاريخ 2015/03/02.

10-الموسوعات و القواميس الالكترونية:

- قاموس المعاني،محملة على الرابط http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ مطلع عليه بتاريخ 2015/03/03.

- قاموس الفرنسي " la toupie" محمل على الرابط :

http://www.toupie.org/Dictionnaire/index.html اطلع عليه بتاريخ :2015/01/01.

- موسوعة الاقتصاد و التمويل الاسلامي،نظرية القيمة و فائض القيمة في الاقتصاد السياسي الماركسي،محملة على الرابط الالكتروني : http://iefpedia.com اطلع عليه بتاريخ 2015/03/26.

- موسوعة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارة،دروس اقتصاد التنمية،تاريخ الاطلاع 2015/3/26 على الرابط الالكتروني:

http://iqtissad.blogs%20pot.com/2012/01/blog-post_13.htm

المراجع باللغة الاجنبية:

1-الكتب:

- Albert Bénichi et Marc Nouschi. La croissance aux XIXème et XXème siécles.2eme édition .Edition marketing,Paris,France,1990.

- Bourbounnais R, et Terraza M, Analyse de séries temporelles en économie, PUF, Paris,1998.

- Carter,R.Hill.William,E.Griffiths,C.Lim,Principles of econometrics, 4th edition.Jhon Wiley & Sons Inc, 2011.

- Charles I.Jones, théorie de la croissance endogéne, traduction de la première édition américaine par fabrice mazerolle, de boek université, Paris, France, 2000 ,

- Dominique Guellec, les nouvelles theories de la croissance,edition la découverte, France, 2001.

- Grais Bernard , Méthodes statistiques, Dunod,Paris,1978.

- HEERTJE.A et AUTRE ,Principes d'écomonie politique,édition de Boeck université, 4 eme édition, Bruxelles,Belgique, P259

- Jacque Brasseul , Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond colin édition, 1993.

- Jacques Lecaillon,La croissance économique,Paris,édition,1972.

- Jean Arrous, les théories de croissance, paris, éditions du seuil,1999

- KOHLI. U, analyse Macroéconomique, édition université de Boeck, Bruxelles, Belgique, 1999.

- ROBERT J. BARRO et xavier sala-I-martin, la croissance économique, traduit de l'américain par fabrice mazerolle , ediscience international,Paris , France , 1996.

- Salles et wolff, Croissance et Développement

-Brue.S,the evolution of Economie Thought,6th Edition, the Dryden ,Press, 2000.

-kusnets.S, croissance et structure économique, Paris, Calman levy,1972

-Smith.A,recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations,Gallimard,Paris, France, 1976.

2-الاطروحات و الرسائل

- Ali Raad, what Explains the Algeria Economic Growth Record ? Across-country approach over the period 1970-2000, Doctorat d' état in economics, Algeirs University, Algeria, 2006.

3-المجلات و الدوريات:

- Hakka M.A, L'investissement en éducation et croissance économique en Algérie : éléments théoriques et quelques évidences empirique, revue économique & gestion, n° 07, université d'Oran,Algerie.

4-التقارير:

-la banque d'Algerie, rapport 2006, statistique monétaires 1946-2005, hors serie, juin 2006.

5-المواقع الالكترونية:

5-1-المقالات الالكترونية:

-"Eric Zencey-G.D.P. R.I.P.". Nytimes.com. August 2009.

-Dickinson ،Elizabeth. "GDP: a brief history". ForeignPolicy.com

-Home Sciences économiques , partie1.croissance,fluctuations et crises ,chapitre1.Quelles sont les sources de la croissance économique ? http://ses.webclass.fr/

-Les limites du produit intérieur brut (PIB),toupictionnaire :sur le site http://www.toupie.org/dictionaire/Pib_limites.htm

-Murat Yildizoglu, la croissance economique (France: université Montesquieu bordeaux IV, 2001), au page web : http://www.vcharite.univmrs.fr/pp/yildi/croissance/croissanceweb/node8.html

5-2- الهيئات و المنظمات الوطنية و الدولية:

-البنك العالمي ، قاعدة البيانات على الرابط: http://data.albankaldawli.org

-الديوان الوطني للاحصائيات: http:// www.ons.dz

-بنك الجزائر، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

قائمة الملاحق

الملحق رقم: 01

ملخصات لبعض عملية الجانب النظرية

الشكل 01: ملحص لكيفية قياس النشاط الاقتصادي:

يلخص كيفية الانتقال من الانتاج الكلي الى الدخل المتاح:

الانتاج الكلي
– الاستهلاك الوسيط
.= مجموع القيم المضافة (القيمة المضافة الكلية)
+ صافي الضرائب غير المباشرة
+ TVA الرسم على القيمة المضافة
+DTA الحقوق و الرسوم الجمركية
–اعلانات الاستيراد (مثلا)
= الناتج الداخلي الخام PIB
+انتاج وسائل الانتاج الوطنية المتواجدة بالخارج
–انتاج وسائل الانتاج الاجنبية العاملة بداخل التراب الوطني
= الناتج الوطني الاجمالي PNB
–مخصصات الاهتلاك
= الناتج الوطني الصافي بسعر السوق $PNN_{(m)}$
–الضرائب و الرسوم غير المباشرة
+اعانات الاستغلال
=الناتج الوطني الصافي بتكلفة عناصر الانتاج $PNN_{(f)}$
≈الدخل الوطني
–الارباح غير المزوعة
–الضرائب
–اقتطاعات الضمان الاجتماعي
+المدفوعات التحويلية
=الدخل الشخصي
–الضرائب المباشرة على الدخل
= الدخل المتاح

المصدر:محمد عبد المؤمن ،مرجع سبق ذكره، ص24.

الجدول رقم 01: الطرق الثلاث لقياس الناتج المحلي

طريقة الإنفاق	طريقة الدخل	طريقة الإنتاج
إجمالي الإنفاق الكلي الإنفاق الاستهلاكي العائلي – السلع الاستهلاكية غير المعمرة. – السلع الاستهلاكية المعمرة. – الخدمات. (+) الإنفاق الاستثماري: – التكوين الرأسمالي الثابت. – التغير في المخزون السلعي. – الاستثمار في المباني السكنية. (+) الإنفاق الحكومي الاستهلاكي: – دفع رواتب موظفين حكوميين. –مشتريات الحكومة من السلع والخدمات. – بناء المؤسسات الحكومية. (+) صافي الإنفاق الخارجي الصادرات من السلع والخدمات. (–) الواردات من السلع الخدمات.	عوائد عناصر الإنتاج الأجور والمرتبات (+) الفوائد الربوية والأرباح. (+) الإيجارات. (+) دخول أصحاب الأعمال الصغيرة التي لم تدخل في البنود السابقة. (=) صافي الدخل المحلي. (+) الضرائب غير المباشرة. (+) اهتلاك رأسمال. (–) إعانات الإنتاج.	السلع النهائية والخدمات سلع زراعية (+) سلع صناعية. (+) الخدمات: – خدمات تعليمية. – خدمات صحية. – خدمات مهنية. – خدمات سياحية. – خدمات نقل.
(=) إجمالي الناتج المحلي	(=) إجمالي الناتج المحلي	(=) إجمالي الناتج المحلي

المصدر : فيليب كرم،الترابط بين الحسابات الاقتصادية الكلية،معهد السياسات الاقتصادية،صندوق النقد العربي،دورة ادارة الاقتصاد و قضايا اصلاح القطاع المالي،ابو ظبي 28/10-11/08/ 2001،ص06.

والجدير بالذكر أن إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق = إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل = إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنتاج.وهذا يعني أن إجمالي الإنفاق الكلي = إجمالي الدخل المحلي = إجمالي الناتج المحلي

الملحق رقم 02:

البيانات الاحصائية

للدراسة النظرية

جدول رقم 01: مكانة المحروقات في هيكل الاقتصاد الجزائري (2008-2014)

الوحدة:%

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مساهمة الايرادات البترولية في الإيرادات العامة %	78.8	65.6	66.1	68.7	66.0	61.7	59.2
ايرادات الموارد التغطية من اجمالي الناتج المحلي %	45.3	31.2	34.9	35.9	34.2	29.8	27.1

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للاحصاء و المديرية العامة للخزينة

جدول رقم 02 :تطور معدلات الفائدة البنكية

(الوحدة %)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2015-2006
معدل الفائدة على القرض	–	–	–	–	16	18.41	19	15.70	11.50	10.75	10	9.5	8.53	8.125	8	8	8
معدل الفائدة على الودائع	8	8	8	8	12	16.58	14.5	12.06	9.125	8.25	7.5	6.25	5.33	5.25	3.64	1.93	1.75

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات البنك الدولي

الملحق رقم 03:

نتائج الدراسة التطبيقية

01-نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج STATA.13

جدول01-01: التحليل الاحصائي للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

```
. summarize tpib tabff tm2 inf
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
tpib	26	2.88	2.152875	-2.1	7.2
tabff	26	28.09908	5.590241	20.67	43.1
tm2	26	56.83627	13.6261	33.00584	81.57829
inf	26	9.458462	9.950264	.33	31.66

```
> summary(var)
```

tpib	tabff	inf	tm2
Min. :-2.100	Min. :20.67	Min. : 0.330	Min. :33.01
1st Qu.: 1.725	1st Qu.:24.16	1st Qu.: 3.355	1st Qu.:46.27
Median : 3.300	Median :26.64	Median : 4.650	Median :58.27
Mean : 2.880	Mean :28.10	Mean : 9.458	Mean :56.84
3rd Qu.: 3.875	3rd Qu.:30.41	3rd Qu.:14.710	3rd Qu.:66.99
Max. : 7.200	Max. :43.10	Max. :31.660	Max. :81.58

جدول01-02: التحليل الاحصائي للسلسة الزمنية للمتغيرة tpib

```
. summarize tpib, detail

                            tpib
-------------------------------------------------------------
      Percentiles      Smallest
 1%          -2.1           -2.1
 5%          -1.2           -1.2
10%            -.9            -.9       Obs                  26
25%           1.7             .8       Sum of Wgt.          26

50%           3.3                      Mean                2.88
                      Largest          Std. Dev.       2.152875
75%           3.9            5.1
90%           5.6            5.6       Variance        4.634872
95%           5.9            5.9       Skewness       -.4805753
99%           7.2            7.2       Kurtosis        3.198009
```

جدول01-03: التحليل الاحصائي للسلسة الزمنية للمتغيرة tabff

```
. summarize tabff, detail

                            Tabff
-------------------------------------------------------------
      Percentiles      Smallest
 1%         20.67         20.67
 5%         22.37         22.37
10%         22.83         22.83       Obs                  26
25%         24.08         22.95       Sum of Wgt.          26

50%        26.645                     Mean           28.09908
                        Largest       Std. Dev.      5.590241
75%          30.8         36.28
90%         36.68         36.68       Variance       31.25079
95%         38.23         38.23       Skewness       1.072097
99%          43.1          43.1       Kurtosis       3.404442
```

جدول01-04: التحليل الاحصائي للسلسة الزمنية للمتغيرة tm2

```
. summarize tm2, detail

                             tm2
-------------------------------------------------------------
      Percentiles      Smallest
 1%      33.00584      33.00584
 5%      36.08143      36.08143
10%      37.16945      37.16945       Obs                  26
25%      45.31867      37.82985       Sum of Wgt.          26

50%      58.27463                     Mean           56.83627
                        Largest       Std. Dev.       13.6261
75%      67.95817      71.74734
90%      73.16087      73.16087       Variance       185.6707
95%      79.41777      79.41777       Skewness      -.0875483
99%      81.57829      81.57829       Kurtosis       2.07259
```

جدول01-05: التحليل الاحصائي للسلسة الزمنية للمتغيرة inf

```
. summarize inf, detail

                              inf
-------------------------------------------------------------
      Percentiles      Smallest
 1%          .33           .33
 5%         1.38          1.38
10%         1.41          1.41       Obs                  26
25%         3.25          2.31       Sum of Wgt.          26

50%          4.65                     Mean           9.458462
                        Largest       Std. Dev.      9.950264
75%         16.65         25.88
90%         29.04         29.04       Variance       99.00775
95%         29.77         29.77       Skewness       1.218671
99%         31.66         31.66       Kurtosis       2.920357
```

المصدر:من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA.13

02-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

جدول02-01: Dickey-Fuller

Table 12.2 Critical Values for the Dickey–Fuller Test

Model	1%	5%	10%
$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + v_t$	−2.56	−1.94	−1.62
$\Delta y_t = \alpha + \gamma y_{t-1} + v_t$	−3.43	−2.86	−2.57
$\Delta y_t = \alpha + \lambda t + \gamma y_{t-1} + v_t$	−3.96	−3.41	−3.13
Standard critical values	−2.33	−1.65	−1.28

This table is taken from: R. Carter Hill, William e Griffiths, Guay C.Lim, principles of econometrics, John Wiley & Sons, 4th edition, 2011, p 486.

جدول02-02: جميع المتغيرات بدون تأخير

```
. reg tpib L.tpib D_tabff Detrend_tm2  D.inf

      Source |       SS       df       MS              Number of obs =      25
-------------+------------------------------           F(  4,    20) =    1.65
       Model |  27.6814747     4  6.92036866            Prob > F      =  0.2001
    Residual |  83.6908673    20  4.18454337            R-squared     =  0.2485
-------------+------------------------------           Adj R-squared =  0.0983
       Total |  111.372342    24  4.64051425            Root MSE      =  2.0456

------------------------------------------------------------------------------
        tpib |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        tpib |
         L1. |   .4204381   .2067366     2.03   0.055    -.010807    .8516832
             |
     D_tabff |   1.36e-12   1.78e-12     0.76   0.455    -2.36e-12   5.07e-12
Detrend_tm2 |  -.0770815   .0671983    -1.15   0.265    -.2172548   .0630918
             |
        inf |
         D1. |   .0761784   .0906771     0.84   0.411    -.1129707   .2653274
             |
       _cons |   1.357127   .8083852     1.68   0.109    -.3291346   3.043389
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر:من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA.13

جدول02-03: جميع المتغيرات بدرجة تأخير 01

```
. reg tpib L.tpib D_tabff L.D_tabff Detrend_tm2 L.Detrend_tm2 D.inf L.inf
```

Source	SS	df	MS		
Model	31.890438	7	4.55577686	Number of obs	= 24
Residual	61.4274927	16	3.83921829	F(7, 16)	= 1.19
				Prob > F	= 0.3638
Total	93.3179307	23	4.05730134	R-squared	= 0.3417
				Adj R-squared	= 0.0538
				Root MSE	= 1.9594

tpib	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
tpib						
L1.	.0628085	.3018227	0.21	0.838	-.577027	.702644
D_tabff						
--.	-5.37e-13	3.19e-12	-0.17	0.868	-7.30e-12	6.22e-12
L1.	-8.50e-13	3.49e-12	-0.24	0.811	-8.24e-12	6.54e-12
Detrend_tm2						
--.	-.0827206	.0838162	-0.99	0.338	-.260403	.0949617
L1.	.0748926	.0851128	0.88	0.392	-.1055385	.2553238
inf						
D1.	-.0121246	.1246191	-0.10	0.924	-.2763053	.2520561
L1.	-.1262681	.0796448	-1.59	0.132	-.2951075	.0425712
_cons	4.485582	1.865555	2.40	0.029	.5307827	8.440382

المصدر:من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA.13

03- مرحلة التقدير: الانموذج المستخدم

$$tpib = \alpha + \theta tpib_{t-1} + \beta_0 D_{tabff} + \beta_1 D_{tabff\ t-1} + \delta_0 D_{inf} + \delta_1 D_inf_{t-1} + \phi_0 Detrend_tm2 + \phi_1 Detrend_tm2_{t-1} + v_t \quad \text{.....(I)}$$

04-نتائج طريقة الحذف STEPWIS:

جدول04-01: التقدير بدون التراكم

```
. reg tpib L.tpib Detrend_tm2  D.inf
```

Source	SS	df	MS		
Model	25.2567792	3	8.41892641	Number of obs =	25
Residual	86.1155628	21	4.10074108	F(3, 21) =	2.05
Total	111.372342	24	4.64051425	Prob > F =	0.1372
				R-squared =	0.2268
				Adj R-squared =	0.1163
				Root MSE =	2.025

tpib	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
tpib						
L1.	.450466	.2008959	2.24	0.036	.0326801	.8682518
Detrend_tm2	-.0584684	.0619618	-0.94	0.356	-.187325	.0703881
inf						
D1.	.0766118	.0897627	0.85	0.403	-.1100601	.2632836
_cons	1.668906	.6899279	2.42	0.025	.2341228	3.10369

جدول04-02: التقدير بدون التضخم

```
. reg tpib L.tpib Detrend_tm2
```

Source	SS	df	MS		
Model	22.2696014	2	11.1348007	Number of obs =	25
Residual	89.1027405	22	4.05012457	F(2, 22) =	2.75
Total	111.372342	24	4.64051425	Prob > F =	0.0860
				R-squared =	0.2000
				Adj R-squared =	0.1272
				Root MSE =	2.0125

tpib	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
tpib						
L1.	.4011497	.1912158	2.10	0.048	.0045925	.797707
Detrend_tm2	-.0351898	.0552915	-0.64	0.531	-.1498573	.0794777
_cons	1.793136	.6702242	2.68	0.014	.4031761	3.183096

جدول04-03: التقدير للنمو الناتج المحلي تالاجمالي و التضخم والتضخم التربيعي والنقود

```
. reg tpib L.tpib D_inf  D_inf_sq Detrend_tm2

      Source |       SS       df       MS              Number of obs =      25
-------------+------------------------------           F(  4,    20) =    5.63
       Model |  59.0098654     4  14.7524664            Prob > F      =  0.0033
    Residual |  52.3624766    20  2.61812383            R-squared     =  0.5298
-------------+------------------------------           Adj R-squared =  0.4358
       Total |  111.372342    24  4.64051425            Root MSE      =  1.6181

------------------------------------------------------------------------------
        tpib |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        tpib |
         L1. |    .198836   .1751534     1.14   0.270    -.1665276    .5641996
             |
      D_inf  |  -.0972658    .086541    -1.12   0.274    -.2777871    .0832555
    D_inf_sq |  -.0316104   .0088038    -3.59   0.002    -.0499748   -.0132461
Detrend_tm2  |  -.0514188   .0495483    -1.04   0.312    -.1547748    .0519371
       _cons |   3.214813   .6994818     4.60   0.000     1.75572    4.673907
------------------------------------------------------------------------------
```

جدول04-04: التقدير للنمو التضخم والتضخم التربيعي

```
. reg tpib L.tpib D_inf  D_inf_sq

      Source |       SS       df       MS              Number of obs =      25
-------------+------------------------------           F(  3,    21) =    7.13
       Model |  56.1903333     3  18.7301111            Prob > F      =  0.0018
    Residual |  55.1820087    21   2.6277147            R-squared     =  0.5045
-------------+------------------------------           Adj R-squared =  0.4337
       Total |  111.372342    24  4.64051425            Root MSE      =   1.621

------------------------------------------------------------------------------
        tpib |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        tpib |
         L1. |   .2016681   .1754526     1.15   0.263    -.1632056    .5665418
             |
      D_inf  |  -.1319948   .0799545    -1.65   0.114    -.2982693    .0342797
    D_inf_sq |  -.0319724    .008813    -3.63   0.002       -.0503   -.0136449
       _cons |   3.246151   .7001085     4.64   0.000     1.790196    4.702107
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر:من اعداد الباحثة باستخدام برنامج STATA.13

بيانات الدراسة القياسية:

	year	tpib	abff	tabff	m2	tm2	inf	Detrend_tm2
1	1990	.8	1.5e+11	26.97	3.4e+11	61.7711	16.65	22.10841
2	1991	-1.2	2.2e+11	25.86	4.1e+11	49.1113	25.88	8.074693
3	1992	1.8	2.8e+11	27.07	5.4e+11	51.942	31.66	9.531494
4	1993	-2.1	3.1e+11	27.006	5.8e+11	50.1015	20.54	6.317077
5	1994	-.9	4.2e+11	28.4	6.8e+11	45.3187	29.04	.1604062
6	1995	3.7	5.8e+11	29.13	7.4e+11	37.1694	29.77	-9.362704
7	1996	4.09	6.4e+11	24.87	8.5e+11	33.0058	18.67	-14.9002
8	1997	1.09	6.4e+11	22.95	1.0e+12	36.0814	5.73	-13.19848
9	1998	5.1	7.3e+11	25.74	1.2e+12	42.3768	4.95	-8.276976
10	1999	3.2	7.9e+11	24.39	1.4e+12	42.2077	2.64	-9.820006
11	2000	3.8	8.5e+11	20.67	1.6e+12	37.8299	.33	-15.57171
12	2001	3	9.7e+11	22.83	2.4e+12	56.849	4.22	2.073505
13	2002	5.6	1.1e+12	24.57	2.8e+12	62.7242	1.41	6.574889
14	2003	7.2	1.3e+12	24.08	3.3e+12	62.8191	4.26	5.295862
15	2004	4.3	1.5e+12	24.01	3.6e+12	59.2653	3.96	.368218
16	2005	5.9	1.7e+12	22.37	4.1e+12	53.8277	1.38	-6.443276
17	2006	1.7	2.0e+12	23.16	4.9e+12	57.2839	2.31	-4.360925
18	2007	3.4	2.5e+12	26.32	6.0e+12	64.0937	3.67	1.074919
19	2008	2.4	3.2e+12	29.23	7.0e+12	62.9858	4.86	-1.406806
20	2009	1.6	3.8e+12	38.23	7.3e+12	73.1609	5.73	7.39436
21	2010	3.6	4.4e+12	36.28	8.3e+12	69.0547	3.91	1.914321
22	2011	2.9	4.6e+12	31.67	9.9e+12	68.0616	4.52	-.4526807
23	2012	3.4	5.0e+12	30.8	1.1e+13	67.9582	8.89	-1.929996
24	2013	2.8	5.7e+12	34.19	1.2e+13	71.7473	3.25	.4852905
25	2014	3.8	6.3e+12	36.68	1.4e+13	79.4178	2.91	6.78184
26	2015	3.9	7.2e+12	43.1	1.4e+13	81.5783	4.78	7.56848

المصدر : www.worldbank.org

الملخص باللغة الأجنبية:

Summary:

The issue of the accumulation of physical capital is one of the most important issues of economic growth, as a link that allows the creation of financial assets, in order to provide new investment opportunities to raise productivity and achieve economic growth. However, material capital accumulation does not itself lead to growth and development, but must be able to achieve and sustain it.

Through this study, it aims to know the effect of the rate of accumulation of physical capital on the rate of economic growth in Algeria during the period 1990-2015. The period in which Algeria was known for a number of reforms and changes in economic construction in order to transform itself into a market economy and to cope with the global transformation.

The study was based on the analysis of a series of specialized studies and research in the field, using the analytical descriptive method in a great way in order to grasp the most important literature on the subject, as well as to highlight the relationship of the accumulation of physical capital to economic growth. In addition to using statistical analysis as a tool to analyze the reality of the Algerian economy during the study period by

clarifying the reforms, changes and laws issued, in addition to analyzing the behavior of the dependent variables in the model's literature, in order to give a comprehensive overview of the phenomenon. Followed by the standard study as a tool type using the ARDL methodology to determine the effect of the variable variables on the variable and its type.

As a result, the study found that there is an indirect effect of the variable rate of physical capital accumulation on the rate of economic growth in Algeria, which can be attributed to the slow movement of the national economy towards productive industrial investments and the inefficient management of national savings. The study also led to the need to monitor the inflation index, which has severe negative effects on the national economy if the measures to control it are not taken.

Keywords: Capital accumulation rate, economic growth rate, GDP, ARDL, Algerian economy.